www.kassioun.org

986

الاثنين 05 تشرين الاول 2020

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

الجولان و2254

تتناقل وسائل إعلام عربية وأجنبية أخباراً وتسريبات حول مفاوضات غير معلنة مع الكيان الصهيوني. وبغض النظر عن صحة هذه الأخبار من عدمها، فإنّ أولئك الذين يسرّبونها يقصدون بذلك، ووفقاً لتصوراتهم القاصرة المحكومة بمصالحهم الضيقة، القول بالتحضير لصفقة محددة في الظلام وتحت الطاولة، باتجاهات محددة لا تخدم نهائياً مصلحة الشعب السوري وشعوب المنطقة كلها..

ولكن أياً يكن الأمر، فإنّ مسألة الجولان السوري المحتل تبقى في صلب المسألة السورية بمعانيها وجوانبها المختلفة، وهو ما يتطلب تحديد موقف واضح منها كل الوضوح، ليس بالمعنى العام الشعاراتي فحسب، بل بالمعنى الملموس.

أول ما ينبغي وضعه في الاعتبار، وإضافة إلى الأدوار المخفية التي لعبها ويلعبها الصهيوني في تعميق الأزمة السورية، هو أنّ احتلال الكيان الصهيوني للجولان السوري عام 1967 هو عامل أساس في الأزمة التي انفجرت عام 2011، حتى وإنْ لم يبدُ ذلك واضحاً على السطح.

احتلال الجولان، ووجود الكيان الصهيوني نفسه بوصفه مشروعاً استعمارياً وعنصرياً على تخوم سورية، فرض شكلاً محدداً للدولة السورية اضطرت أن تعطي ثقلاً وازناً للمؤسسات العسكرية والأمنية ضمن التركيبة العامة للدولة، وضمن الحياة السياسية نفسها، إضافة إلى الآثار الاقتصادية العميقة المرتبطة بضعف النمو والتنمية، والآثار السياسية المشتقة من حالة الطوارئ، والتي جرى استخدامها لقمع الحراك السياسي وتضييق هوامشه إلى الحدود الدنيا.

وإذا كانت هذه الظواهر قد نشأت عفوياً، وكضرورات موضوعية ابتداءً من احتلال فلسطين وتعززت بعد 1967، فإنها تحولت بعد ذلك إلى نمط استفادت منه الطبقات السائدة لتعزيز مواقعها وتكريس مصالحها الضيقة بالضد من مصالح عموم السوريين... فباتت القضية الوطنية غير المحلولة حجة يستخدمها أعداء الشعب ضد مصالحه، ابتداءً من تضييق هامش الحريات السياسية، وصولاً إلى التغاضي عن الفساد الكبير والقمع.

كل ذلك يعني أنّ احتلال الجولان السوري، ورغم أنه جرى قبل قرابة نصف قرن من انفجار الأزمة السورية عام 2011، إلا أنّه عامل عضوي أساس في هذه الأزمة، ولا يمكن تالياً الخروج منها بشكل جذري لا رجعة فيه، دون حل جذري لهذه المسألة. الأساس الوحيد لحل الأزمة السورية ككل، واسترجاع السيادة السورية الكاملة على الجولان السوري، هو التطبيق الكامل للقرار 2254، والذي ينص على انسحاب كل القوات الأجنبية من الأرض السورية، والتي لا ينبغي أن ينسى أحد أنّ أولها هي قوات المحتل الصهيوني، التي يجب أن تخرج من الأرض السورية قبل أية قوات أخرى لأنها الأقدم والأكثر ضرراً، على أساس هذا القرار نفسه، وعلى أساس القرارات الدولية السابقة المرتبطة بالموضوع، وعلى رأسها القراران 242، و338.

وأيّة جهة سياسية، سورية أو دولية كانت، لا يحق لها، ومن غير المسموح إطلاقاً، أن تقارب هذه المسألة من أية زاوية أخرى... الحل الشامل هو حصراً عبر 2254، وعبر 242–338 أي: بانسحاب كامل للمحتل «الإسرائيلي» من الأرض السورية... وهو ليس أمراً قابلاً للتحقيق فحسب، بل ولا بديل عن تحقيقه، وفي آجال قريبة.

660 ألف ليرة
تكاليف المعيشة في أيلول 2020
[11]

شؤون عمالية

العاملات في القطاع غير المنظم

02

ملف «سورية 2020»

التصويت والتوافق... الدستور والهوية الوطنية

06

شؤون محلية

المحروقات والمواصلات أزمات دورية لا تنتهي..

09

شؤون عربية ودولية

إذلال واشنطن في العراق ومهمّة الاستقلال الثانية

18

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

أصيب العمال بمقتل انخفاض أجور وارتفاع أسعار

لم يكد يخرج البيان الوزاري إلى الإعلام بتفاصيله- وخاصة ما لوّح به من احتمال زيادة في الأجور إذا ما كان ذلك متاحاً، أي: إذا ما توفرت الموارد لكذا إجراء- حتى قامت الدنيا ولم تقعد بين مدافع عن توجهات البيان وأنه يلبي حاجات العاملين بأجر، وسيسد الثغرات والفجوات التي أصابت الأجور، وأدت إلى تآكلها واهترائها بفعل ارتفاع الأسعار الجنوني، وبفعل الضرائب المختلفة على الأجور، وتأتي في مقدمتها: ضريبة الدخل، وما يتبعها من اقتطاعات إضافية، جعلت الأجور كسيحة لا قدرة لها على السير باتجاه تأمين أقل الحاجات الضرورية لأصحابها وعائلاتهم.

إن زيادة الأجور قضية حياتية بالنسبة للعمال، ولكل العاملين بأجر، وإخضاع الزيادة المطلوبة الملبية لحاجاتهم للتكهنات والاحتمالات والتحليلات الاقتصادية المنطلقة من مصالح قوى رأس المال، وتوجهات الحكومة وسياساتها، سيكون منعكسه كبيراً، وهو ما نراه ونلمسه من آثار كارثية بمجرد التلويح بزيادة الأجور. حيث ارتفعت الأسعار بمجملها دون حسيب أو رقيب، وكأن الحكومة ببيانها قد أعطت رافعي الأسعار إشارة الانطلاق لاستكمال حلقات تجويع الفقراء، ومنهم: العمال، تلك الحلقات التي تسير عليها قوى النهب بكل شراسة غير عابئة بما سيولده الجوع من آثار ستكون صادمة للجميع، بما فيهم الناهبون لقوت الفقراء.

النقابات أدلت بدلوها بما يتعلق بقضية الأجور وضرورة زيادتها وفق الإمكانات المتاحة، وإذا كانت الحكومة لا تملك الموارد الكافية فيكون البديل عنها زيادة متممات الأجر، أي: إعادة النظر بحساب الحوافز الإنتاجية وطبيعة العمل والمكافآت وغيرها.. وهذه الأمور جميعها مرتبطة بالإنتاج أي: إن المعامل والشركات في أحسن حال لها من حيث الإنتاج بطاقتها القصوى، وأن تكون خطوط الإنتاج بأحسن حالها، مؤمّنة لها الصيانة وقطع التبديل، مع وجود مصادر كافية من الطاقة، هل كل هذه الأمور مؤمنة في المعامل؟ سؤال برسم النقابات وهي تعرف الإجابة عنه وتقاريرها الاقتصادية ودراساتها تقول عكس ذلك.

إذاً، كيف سيتحسن الوضع المعيشي للعمال بتحسين متممات الأجور؟

إن التركيز من قبل النقابات لابد أن يكون على زيادة الأجور زيادة حقيقية تمكن العمال من تأمين حاجاتهم، والزيادة الحقيقية تكون من جيوب الناهبين الكبار، وهذا يحتاج لموقف يعبر عن مصالح وحقوق من تمثلهم النقابات، بغض النظر عن تحالفاتها وشراكاتها التي جعلت العمال الحلقة الأضعف في عملية النهب الجارية لثروتهم التي ينتجونها.

العاملات في القطاع غير المنظم

يعتبر قطاع الاقتصاد غير المنظم والعمل فيه من سمات العديد من الدول التي يعاني اقتصادها وأسواق العمل فيها من فجوات واختلالات كبيرة، نتيجة تشوه اقتصادات هذه الدول بسبب انتشار الفساد والنهب الكبيرين فيها، وانتهاج حكوماتها سياسات اقتصادية ليبرالية مشوهة مرتهنة إلى وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين.

■ نبيل عكام

وتزداد ظاهرة العمل في القطاع غير المنظم بشكل كبير، وخاصة في صفوف النساء في سوق العمل، وأن الغالبية العظمى من النساء العاملات اللواتي يعملن في القطاع غير المنظم، يواجهن صعوبات كبيرة في حياتهن العملية، إضافة إلى معاناتهن في حياتهن الاجتماعية المرتبطة بالغلاء وانهيار القدرة الشرائية لليرة، هذا إلى جانب تعرضهن لانتهاكات كبيرة في حقوقهن الأساسية، وبالتالي هذا القطاع لا يؤمّن لهن الحد الأدنى من ظروف وشروط العمل اللائق والحياة الكريمة.

وقد توسع هذا الاقتصاد غير المنظم منذ تبني الحكومة اقتصاد السوق، ومع انفجار الأزمة الوطنية ازدادت بشكل كبير، نسبة العاملين فيه من عمال وخاصة العاملات، نتيجة عدم قدرة الاقتصاد بسبب تقاعس الحكومة عن تأمين فرص عمل كافية لجميع طالبي العمل في سوق العمل المنظم. ومع انتهاء الأعمال العسكرية في البلاد وحصرها في مناطق محدودة ومحددة، لم تقم الحكومة وإلى اليوم بإجراءات حقيقية تحدُّ من سوق العمل في القطاع غير المنظم، وذلك من خلال العمل على إعادة وتطوير قطاعات الإنتاج المختلفة المنظمة في قطاع الدولة، أو القطاع الخاص، سواء في القطاع الصناعي أو الزراعي، وتقديم تلك التسهيلات الضرورية لإعادة إقلاع تلك المنشآت، ودوران عملية الإنتاج فيها، وبالتالي سوف تستوعب نسبة مهمة من طالبي العمل، مما يؤدي إلى خفض نسبة البطالة العامة.

وتعمل في الاقتصاد غير المنظم فئات متنوعة من العاملات، وقطاعات مختلفة، حيث النسبة الأكبر منهن يعملن في قطاع الزراعة الموسمية، أو في الورشات المنتشرة في معظم العشوائيات، أو في المنازل أو قطاع السكرتاريا المختلفة في مكاتب محامين وعيادات الأطباء وغيرها من المكاتب المنتشرة في المدن، أو مندوبات المبيعات، إضافة إلى قطاع الخدمات، والبعض منهن يعملن لحسابهن الخاص. وإن قطاع العمل غير المنظم لا يضمن للعاملات فيه الحقوق العمالية الأساسية، إضافة إلى ذلك لا يتمتعن بشروط وظروف عمل لائقة تضمن لهن كرامتهن الإنسانية، والغالبية يعملن لأكثر من ثماني ساعات يومياً، والبعض منهن يعملن بطريقة المياومة، والغالبية العظمى منهن يعملن بعقود شفهية، أي: غير مكتوبة أو موثقة على الأقل بين العاملة ورب العمل.

وتعاني العاملات اللاتي يعملن في القطاع غير المنظم الكثير من الحرمان لحقوقهن ومنها: - تدني الأجور مقابل ساعات العمل الطويلة، وعدم استلام هذه الأجور في مواعيدها المحددة، سواء كانت شهرية أم أسبوعية. - الحرمان من الطبابة والضمان الصحي، وعدم تسجيلهن لدى مظلة التأمينات الاجتماعية. - الحرمان من الإجازات مدفوعة الأجر، والعطل الرسمية. - العمل تحت التهديد الدائم بفقدان فرصة العمل بسبب زيادة نسبة البطالة. - فقدان الأمن الصناعي في مكان العمل وفقدان شروط وقواعد الصحة والسلامة المهنية وكثرة التعرض لإصابات العمل الخطيرة منها والبسيطة.

إن تنظيم القطاع غير المنظم وإدماجه وتنظيمه ضمن الاقتصاد الوطني يعتبر من المهام الأساس لبناء اقتصاد حقيقي ينهض بالمجتمع ويرفع نسبة النمو، والتي ستنعكس في كل مجالات الحياة في البلاد. والمفروض أن يكون للحركة النقابية دور محوري، وهي تستطيع أن تلعبه إن أرادت ذلك، إن ضعف دور النقابات العمالية وتشوه الحركة النقابية بشكل عام، من خلال العديد من القيود التي تكبل الحركة النقابية نفسها فيها، أضعف مساهمتها، في: - سن التشريعات التي تحمي العاملين في القطاع غير المنظم تمهيداً لتحولهم إلى قطاع منظم. - تنظيم العمال في هذا القطاع وتمثيلهم تمثيلاً حقيقياً والدفاع عن حقوقهم ومطالبهم باستخدام كل الأدوات النضالية الضرورية التي ضمنها وصانها الدستور، وأقرّتها مواثيق العمل الدولية والعربية، وهذا يساهم في توعية العاملين في هذا القطاع، والمنظم أيضاً ويشجعهم على الانتساب إلى النقابات،عندما يرى العمال هذا الدور الذي تلعبه النقابة من أجل حقوقهم.

النسبة الأكبر منهن يعملن في قطاع الزراعة الموسمية أو في الورشات المنتشرة في معظم العشوائيات أو في المنازل أو قطاع السكرتاريا المختلفة في مكاتب محامين وعيادات الأطباء

مطالبنا تتحقق باستقلالية قرارنا نحن العمال؟

يشتد الوضع المعيشي تأزماً على العمال وعموم الفقراء، مع اشتداد درجة الاحتكار المرافقة بالغالب لتغيرات سعر الصرف الماراثونية، ومعها تتغير الأسعار أيضاً، ومع تغيُّر الأسعار تتغير أحوال الناس وأوضاعهم لجهة أنهم يعيدون النظر بمجمل أولوياتهم مما يحتاجونه من أساسيات تمكنهم من الاستمرار والبقاء.

■ عادل ياسين

الحكومة أمام هذا الواقع الذي ينذر بكوارث اجتماعية وإنسانية تدلي بدلوها الذي اعتاد عليه الناس، وهي تصريحات إعلامية مع بعض الوعود بالإجراءات الشكلية التي لا تغيِّر من واقع الحال الذي نعيشه شيئاً، وعلى سبيل المثال طرحت مؤخراً السلة الغذائية بقيمة عشرة آلاف ليرة سورية، وبعده تم طرح العديد من السلات بقروض على الأجور كحل من الحلول التي تفتق عنها الذهن الحكومي، وطرحت أيضاً نشرة يومية للأسعار، وتوعَّدت البائعين بأنها ستعاقب كل من يخالفها بإجراءات صارمة مع أن الذي يحدد الأسعار في الأسواق ليست تلك النشرة، بل من يطرحها في الأسواق ومن يجلبها من الخارج، وفقاً لسعر الصرف المتغيِّر.

السؤال هو: عند هبوط سعر الدولار بالنسبة لليرة هل تتغير معه الأسعار هبوطاً أم تبقى على حالها؟ التجارب التي مررنا بها تقول: إن الأسعار لا تتغير بحالة الهبوط وعند الصعود تصعد معه، والسبب في هذا أن الحكومة غير قادرة على التحكم والسيطرة على الأسواق وما يدور فيها، ويكون دورها مراقباً في أحسن الأحوال، والمتحكم الحقيقي هو من يستورد المواد ويسعرها ويوزعها، وبالتالي يحقق من الدورة المالية هذه الأرباح الكبيرة من جيوبنا وعلى حساب لقمة عيشنا.

تجربة النقابات والعمال مع الحكومة خلال الدورة الانتخابية التي انتهت تقول بعدم جدوى الوسائل المتبعة في الدفاع عن حقوق ومطالب العمال

النهب الكبيرة للثروة

إن التصريحات الميمونة المرافقة لجملة الإجراءات تلك من الحكومة وخبرائها، تعكس حجم المأزق الحكومي في إيجاد حلول حقيقية لتقدمها للشعب السوري من أجل تحسين مستوى معيشته، وإخراجه من دوامة العنف المعيشي المُطبقة عليه، والسبب المباشر للمأزق الكبير الذي تعيش فيه هو سياساتها الاقتصادية والاجتماعية التي تسير بها، والتي استنفذت إمكاناتها جرّاء عمليات النهب الكبيرة للثروة وتمركزها التي ينتجها أصحاب الأجور والفلاحون والحرفيون وغيرهم من الشرائح والطبقات التي تئن اليوم تحت ضغط وضعها المعيشي، ليس هذا وحسب، بل إن البلَّ بدأ يصل إلى ذقونٍ أخرى، مثل: الصناعيين الذي يعبرون عن أوضاعهم الصناعية، وحجم العراقيل التي تضعها الحكومة في طريق إعادة تشغيل معاملهم ومنشآتهم، صغيرة كانت أم كبيرة.

في الزيادة الأخيرة للأجور، تمنت النقابات على الحكومة ألّا تأكل الأسعار تلك الزيادة التي اعتبرتها النقابات زيادة مجزية، واعتبرها الكثير من الاقتصاديين «الحكوميين» عبر تحليلاتهم الاقتصادية التي أدلوا بها على شاشات التلفزة المحلية تعبيراً عن قوة الاقتصاد السوري ومتانته، وهو أقوى اقتصاد بالنسبة للدول المجاورة، والآن مع البيان الحكومي للحكومة الجديدة جرت الإشارة إلى احتمال زيادة الأجور، فهبت الأسعار ولم ينل العمال الزيادة بعد، ولكن هؤلاء المحللون لم يكلّفوا أنفسهم عناء النزول إلى الشارع لمعرفة رأي أصحاب الأجور وغيرهم من الفقراء، ولو فعلوها لعرفوا أن تحليلاتهم التي أدلوا بها كم هي بعيدة عن الواقع الذي يعيشه أصحاب الأجور ومن في مقامهم.

حلول ترقيعية

إن أوضاع العمال ومستوى حياتهم المعيشي كحال فقراء شعبنا، التي يزداد فيها وضعهم المعيشي سوءاً ولا تحتاج إلى حلول ترقيعية لتغييرها، كما هو حاصل الآن، وتجربة النقابات والعمال مع الحكومة خلال الدورة الانتخابية التي انتهت تقول بعدم جدوى الوسائل المتبعة في الدفاع عن حقوق ومطالب العمال، وخاصة أجورهم التي تمت زيادتها مؤخراً، حيث تآكلت قبل أن يستلمها العمال، تلك الزيادة التي لا تؤمن للعمال تحسناً في معيشتهم بما يتناسب مع الأسعار الفاحشة التي سببتها السياسات الحكومية من خلال تخلّيها عن مهامّها الدستورية في تسليم مفاتيح الاقتصاد، وخاصة القضايا الأساسية المرتبطة بالأمن الغذائي لمن لا هم لهم سوى تكديس المليارات على حساب فقراء الشعب والغلابة منه.

إذاً: التجربة تقول ذلك، فما العمل ونحن أمام مرحلة نقابية جديدة وأمام تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية مؤثرة من حيث نتائجها على مجمل الوضع الذي نعيشه؟

إنَّ الصراع الكبير مع قوى النهب والفساد يحتاج إلى موازين قوى مؤثرة، والطبقة العاملة قادرة على إيجاد تلك الموازين الضرورية لعملية التغيير المطلوبة، عبر العملية السياسية القادمة، إذا ما تم انتزاع حرياتها النقابية والسياسية، من أجل مستقبل سورية ومستقبلهم السياسي والاجتماعي، الذي لن يتحقَّق إلّا عبر نموذج اقتصادي يحقق أعلى نسب نمو وأعمق عدالة اجتماعية.

الطبقة العاملة

ألمانيا- إضراب تحذيري

توقفت الحافلات والقطارات في العديد من المدن والمناطق الألمانية صباح يوم 29 أيلول، حيث نظم عمال النقل إضراباً لدعم مطالبهم بوضع قواعد عمل على مستوى ألمانيا، وتوقفت حركة السير في مدن برلين وهامبورج وهانوفر وماجدبورج وكيل وإرفورت، كما يخطط الموظفون في قطاع النقل العام في ميونخ وكونستانس وفرايبورج، أيضاً للإضراب عن العمل. ودعا اتحاد النقابات العمالية المتحدة فيردي، إلى الإضراب التحذيري وسط دعوات لوضع قواعد عمل موحدة على مستوى البلاد، لحوالي 87 ألف موظف في قطاع النقل العام، ويطالب الاتحاد الذي يمثل موظفي شركة النقل في برلين، بحوالي 30 يوماً من الإجازة أو مدفوعات خاصة.

إندونيسيا

هددت نقابات العمال في إندونيسيا يوم 28 أيلول بتنظيم إضراب عام الشهر المقبل، بعد أن وافقت لجنة في البرلمان على المضي قدماً في إصلاحات عمالية مقترحة في مشروع قانون مثير للجدل، والذي يتمثل بتخفيض الاستحقاقات الإجبارية التي تدفعها الشركات عند إنهاء خدمة العامل إلى 23 ضعفاً للراتب الشهري، مقابل الحد الأقصى الحالي البالغ 32 ضعفاً .وقال زعيم نقابي: إن النقابات العمالية تستعد لتنظيم تجمعات هذا الأسبوع وتعتزم القيام بإضراب عام يشارك فيه خمسة ملايين عامل، خلال الفترة من السادس إلى الثامن من تشرين الأول، قبل التصويت للمطالبة بإلغاء الإصلاحات العمالية المقترحة، وستتوقف جميع عمليات الإنتاج خلال الإضراب العام.

الجزائر- كورونا والأجور

احتج عمال الصيانة التابعون لشركة الخطوط الجوية الجزائرية يوم 29 أيلول، وتوقفوا عن العمل، في مطار هواري بومدين، احتجاجاً على ظروف العمل والضغوط التي يتعرضون لها، وصرح أحد العمال المضربين لوسائل إعلام جزائرية: قررنا اليوم التوقف عن العمل للاحتجاج على عدة نقاط، من بينها: تدهور ظروف العمل كغياب أدنى وسائل الحماية ضد فايروس كورونا، وأضاف: في ظرف وجيز توفي زميلان لنا جرّاء إصابتهم بفايروس كورونا، غير أن الأقنعة ووسائل التعقيم غير متوفرة في مكان العمل، وأشار إلى أن مواعيد صرف الأجور أصبحت تتأخر كثيراً، وهذا الاستهتار خلق حالة احتقان وسط العمال.

نيجيريا- للنقابات كلمتها

اتفقت نقابات العمال في نيجيريا مع الحكومة يوم28 أيلول على تعليق إضراب مزمع بسبب زيادة أسعار الوقود والكهرباء، وذلك قبل ساعات من بدء سريانه. وكان مؤتمر العمال النيجيريين الذي يمثل ملايين العمال قد أعلن الأسبوع الماضي اعتزامه بدء إضراب عام.

وكانت نيجيريا قد خفضت الدعم المكلف في أيلول للسماح بتحديد سعر البنزين وفقاً للسوق وزادت سعر الكهرباء.

وقال الرئيس محمد بخاري: إن نيجيريا لم يعد بإمكانها بعد الآن تحمل أعباء الدعم، ولكنّ النقابات قالت: إن التراجع عن زيادة الأسعار ضروري لتفادي الإضراب.

وسوف تشكل لجنة تضم مسؤولين من الحكومة وأعضاء في نقابات العمال وستدرس على مدى أسبوعين مبررات سياسة أسعار الكهرباء.

نتائج الأحلام الليبرالية

صرح أحد الاقتصاديين الأمريكان عام 2015 أن الحلم الأمريكي بتحقيق الشهرة والمال أصبح أقرب إلى الخيال، واصفاً هذا الحلم بالأسطورة، وأضاف بقوله: إن الولايات المتحدة دخلت أعلى معدلاتها في عدم تساوي الأجور بين الموظفين، وأصبحت الأسوأ في تقديم فرص متساوية للتقدم في المسيرة الوظيفية، وأشار إلى أن فرص البعض بالتقدم بوظائفهم تعتمد بشكل أكبر على درجة تعليم آبائهم ودخلهم.

■ فادي نصري

تأريض الأحلام

في سورية كثيراً ما تتكرر جملة «بهل بلد ما بصير الواحد إلا ما يكون حرامي أو ورثان ورثه» وهذه الجمله تعبّر عن انغلاق أفق الطموح لدى المواطن، فمع تسيّد مفاهيم الرأسمالية والملكية الخاصة، يطمح الجميع لبناء مشاريعهم الخاصة، أو تعلم مهنة تدر عليهم الأرباح، وهذا الحديث أستطيع القول عنه: إنه يأتي في المرحلة التي تسبق الغرق، ويبدأ الغرق في اليوم الأول للعمل، والذي يتشابه في المرحلة الأولى مع يومنا الأول في المدرسة، ففي الحالتين هناك شعور بالغبطه، ففي الأولى: هو الانفصال الأول عن الرعاية المباشرة للأسرة، وتحمّل جزء من المسؤولية الذاتية، وفي الثانية أيضاً، أي: العمل، نبدأ حياتنا العملية، ولدينا طموح بأننا سوف نلبي جميع احتياجاتنا ونساعد عوائلنا ونطمح لتحقيق أحلامنا، ولكن سرعان ما تتلاشى هذه الغبطة مع الممارسة العملية للعمل، ويتم تأريض الأحلام تباعاً، فعلى سبيل المثال: يعتقد الشاب أنه يستطيع تنظيم وقته بين العمل والاستمتاع مع أصدقائه، ولكنه يتفاجأ أنه بدأ يغرق بتفاصيل العمل ومشاكله اليومية، وتتحول الغبطة إلى الشعور بأنه ضحية!!

لِمَ هو ضحية؟ لأنه وقع في فخ اختلاس المكاسب العمالية، وهذا الكلام ينطبق على كل الدول الرأسمالية، حيث يصل العامل فيها إلى الحالة نفسها، ولكن تختلف حالة الشعور بأنه مجني عليه حسب كم الضغط الذي يمارس ضده، وكم الحقوق التي تسلب منه، ويتحول من شخص طموح إلى شخص إما خائف من سطوة رب عمله أو إلى شخص يحاول الحصول على حقوقه في العمل، وهذه الحقوق المسلوبة دائماً ما تتمحور حول الأجر وساعات العمل وطبيعة العمل من حيث الخطورة، وهل هو مؤمّن عليه أم لا، وهل يستطيع أن يطالب بحقوقه، كل هذه الأمور يعلمها جيداً أرباب العمل قبل العمال ويعلمون جيداً ما لهم وما عليهم، ولذلك تجد دائماً في الأسواق والمعامل الخاصة والورش وما إلى هنالك من قطاعات عمل نوعين من القوانين: قانون العمل الرسمي وقانون أرباب العمل، القانون رقم 17والقانون الأساسي للعاملين، والجل الأعظم من طبقتنا العاملة لا يعلمون عن بنوده شيئاً، لأنه لم يتم تثقيفهم، ليحصلوا على حقوقهم وهذا الدور الذي من المفترض أن تلعبه النقابات العماليه بشكل مباشر في جميع القطاعات المهنية، أما قانون أرباب العمل أو الأعراف المهنية كما يتم تسويقها، والتي تخدم واضعيها فهي تُلقَّن تلقيناً بأذن العامل مع بداية عمله، مع الكثير من الترهيب قبل الترغيب، ويتولى هذه المهمة من يتم تسميتهم اصطلاحاً بحثالة الطبقة العاملة، هؤلاء العمال الذين تجدهم في القطاعات كلها يعملون فقط لصالح رب العمل ضد مصالحهم ومصالح أقرانهم من العمال، ودائماً ما تكون مهمتهم نقل الأخبار وتشتيت العمال ودب الرعب في نفوسهم وتخويفهم من الفصل أو العقوبات المادية، ولذلك ترى العمال إما خانعين لأرباب عملهم خوفا من انقطاع الرزق، أو تجدهم يتنقلون من عمل إلى عمل طمعاً بحقوق أكثر ولكنهم دائماً ما يصطدمون بالجدار نفسه الذي يحمي أرباب العمل، وهنا لا أستثني قانون العمل الخاص بعمال القطاع الخاص رقم17، والذي قدم تسهيلات كبرى لأرباب العمل ليتمكنوا من وضع العامل في الزاوية.

قاطرة النمو الحقيقية والقادرة على بناء هذا الوطن هي سواعد طبقتنا العاملة وليست الجيوب الممتلئة بالأموال والتي زادات من فقرنا وتهميشنا

الفهمان بريح؟

دائماً ما يردد أصحاب العمل هذه العبارة أمام عمالهم، لحثهم على بذل مجهود أكبر في العمل، ولكن ماذا إن فهم العامل حقوقه بشكل كامل وأصبح يطالب بها دون خوف! هل يبقى مريحاً؟ حتماً لا، وسوف يصبح مصدر إزعاج لهم، ولذلك لا بد من تثقيف الطبقة العامله لتعرف حقوقها أكثر، وكما يقول المثل: لا يموت حق وراءه مطالب، وحتى لا تموت هذه الحقوق وتفنى معها طبقتنا العاملة، يجب على النقابات العمالية إقامة فعاليات تثقيفيه للعمال في كل الميادين العمالية «قطاع عام خاص مشترك غير منظم»، لأن قاطرة النمو الحقيقية والقادرة على بناء هذا الوطن هي سواعد طبقتنا العاملة، وليست الجيوب الممتلئة بالأموال، والتي زادات من فقرنا وتهميشنا وأوصلتنا وأوصلت لبلاد إلى الهاوية تحت شعارات الانفتاح الاقتصادي، وقاطرة النمو، وما إلى هنالك من شعارات طنانه! على شاكلة الحلم الأمريكي الذي أثبت فشله في المركز الرئيس للرأسمالية بالعالم، وأثبت أنه الجحيم في كل الدول الرأسمالية الطرفيه في العالم، ومنها: سورية، والتي اغتنى الأغنياء فيها أكثر وأكثر على حساب فقرنا وشقائنا، ما نعانيه اليوم قاله الأمام علي عليه السلام قبل ألف وخمسمائة عام: «ما اغتنى غني إلا بفقر فقير» ونحن هذا حالنا.

تسريع التطبيع... تسريع الانسحاب

ليس خافياً على أحد من المتابعين للشأن العربي والفلسطيني، أن علاقات بعض الدول العربية مع كيان العدو ليست وليدة اليوم، لكن التسريع الذي شهدناه في عملية التطبيع خلال الأسابيع القليلة الماضية بين الإمارات والبحرين من جهة، والعدو من جهة أخرى، شرّع باب الأسئلة حول توقيت هذه العملية وأسبابها وأية ضرورة وقفت خلف تحويل التطبيع غير المعلن إلى تطبيع معلن بهذا الشكل وهذه السرعة.

■ أحمد الرز

من ينظر إلى طبيعة الاتفاقات الاقتصادية والأمنية والسياسية بين الأطراف المشاركة في العملية، لا بد أن يصل إلى استنتاج حاسم بأن التطبيع ليس جديداً، وبأن ما جرى هو مجرد استكمال لعملية بدأت سابقاً وتظهير لاتفاقات وترتيبات سابقة، فالحديث عن مباحثات ترتبط بمجالات الطاقة المتجددة والنفط وموارد الغاز الطبيعي والتقنيات ذات الصلة وصولاً إلى مشاريع تحلية المياه هو ليس حديثاً بين أطراف شرعت للتو في تطبيع العلاقات بينها بالتأكيد.

تكرار ما فشل سابقاً

لا بدّ لفهم أسباب هذا التسريع من إدراك السياق الذي يأتي فيه، حيث إن التطبيع الذي يُعلن عنه الآن جاء بعد الفشل المدوي لصفقة القرن التي تم نعيها أمريكياً بعد تأجيلها مراراً وتكراراً، تحت حجج وذرائع مختلفة وصولاً إلى اختزال الصفقة برمتها بالموافقة الأمريكية على ضم كيان العدو أجزاء من الضفة الغربية، ومن ثم إعلان تأجيل عملية الضم أيضاً!

وبالعودة إلى بدايات الصفقة، فقد أكدنا في حينه أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول، من خلال إعلانها عن الصفقة، الذهاب إلى خط الدفاع الأخير بالنسبة لها بعد يقينها غير المعلن بفشل مخطط الفوضى الخلاقة الذي كان يهدف إلى تفجير جميع الفوالق القومية والدينية والطائفية في المنطقة، وبناء الاستحكامات على خط هام من خطوط التناقضات الأساسية، ألا وهو الصراع العربي «الإسرائيلي». بهذا المعنى، وإن كان واحداً من الأهداف الأمريكية من إعلان عمليات التطبيع في هذا التوقيت هو محاولة جديدة لبناء الاستحكامات على الخط المذكور آنفاً بعد فشل المحاولة الأولى، فإنه من الواضح أن ما يجري اليوم هو بديل هزيل عن الصفقة الميتة التي سبق للمستشار السابق للأمن القومي الأمريكي، جون بولتون، أن أكد أنها «لن تؤدي إلى أي مكان... ولن تثمر أي شيء... ولن يأخذها أحد على محمل الجد».

ترتيبات زمن الانسحاب

ثمة مشكلة لا تزال حاضرة في منطقتنا خلال تحليل هذا النمط من التحركات الأمريكية، وهي التعاطي مع واشنطن وكأنها لا تزال تلك القوة التي سادت وتزعمت الكوكب خلال النصف الثاني من القرن الماضي، بمعنى أن ما تريده سوف يتحول بالضرورة إلى أمر واقع، وأن ما تريده نابع من سياسات هجومية بالضرورة، ما جعل الكثير من المتابعين غير قادر على تصديق أن الولايات المتحدة تتخذ خطوات انسحابية من المنطقة بكل ما يلزم ذلك من ترتيبات ضرورية لتأمين عملية الانسحاب هذه، بما في ذلك بناء نوع من التفاهمات العربية «الإسرائيلية» في مواجهة إيران. ما يعني أن عملية تسريع إعلان التطبيع ناتجة عن ضرورة أخرى هي تسريع الانسحاب الأمريكي من المنطقة، الذي سيجري بمعزل عن هوية الرئيس الأمريكي المقبل، والتي لن تؤثر سوى على سرعة الانسحاب. هذا دون إغفال الأهداف الداخلية الانتخابية وغير الانتخابية لهذه العملية بالنسبة للولايات المتحدة، التي لم تصل في تاريخها كله إلى هذا المستوى من الانقسامات الداخلية، التي تهدد بشبح حرب أهلية جدية فيها، والكيان الذي لم يستطع حتى الآن الخروج من أزمة الحكم والانقسام العميق بين مكوناته السياسية الداخلية.

ثمة مشكلة لا تزال حاضرة في منطقتنا خلال تحليل هذا النمط من التحركات الأمريكية وهي التعاطي مع واشنطن وكأنها لا تزال تلك القوة التي سادت وتزعمت الكوكب خلال النصف الثاني من القرن الماضي

القضية لن تحل إلّا وفق الموازين الجديدة

بالإضافة إلى ما سبق، فإنه من الضروري الإشارة إلى أن التحركات الأمريكية على خط التطبيع تأتي اليوم بنتائج عكسية على كيان العدو ذاته، ذلك أن من شأنها أن تقرّب من القوى الفلسطينية بشكل أكبر، وتردم هوة الخلاف فيما بينها، بفعل الهجمة التي تتعرض لها بكل ما يعكسه ذلك من تبعات إيجابية على المجتمع الفلسطيني الملتف حول الأسس المتينة لقضية التحرر الوطني، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن هذه العملية تجري في وقت تُتاحُ فيه للقوى الفلسطينية فرصة الالتقاء والحوار بتيسير وتسهيل من القوى الدولية التي لا مصلحة عملية لها من تأجيج الخلاف بين الفصائل الفلسطينية، مثل: روسيا، التي تقدم نفسها بوصفها منصة لحل القضايا السياسية العالقة في أكثر من بقعة حول العالم، والتي لا تزال تبدي استعداداً لتنظيم مثل هذه اللقاءات ورعايتها بين القوى السياسية الفلسطينية.

وعلى هذا النحو، فمن الوهم الاعتقاد بإمكانية تصفية القضية الفلسطينية أو «حلها» على الطريقة الأمريكية في زمن يتداعى فيه النفوذ والوزن الأمريكي عالمياً. والحل الوحيد المتاح اليوم في ظل التوازنات الدولية الجديدة، هو التمسك بتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة في القضية الفلسطينية وعلى رأسها القرار 242 لعام 1967 و338 لعام 1973.

وأخيراً، لا بد من التذكير أن وزن أية خطوة سياسية تجري اليوم، تطبيعاً أو غيره، وتقدير حجم تأثيرها المستقبلي لا يمكن أن يقاس إلا تبعاً لتماشيه مع واقع التوازنات الدولية الجديدة. ومن السذاجة الاعتقاد بإمكانية استمرار أية خطوة مخالفة للتوازنات الجديدة لمجرد أن أحداً ما حاول أن يفرضها كأمر واقع بالرغم من إرادة ومصلحة شعوب المنطقة.

التصويت والتوافق... الدستور والهوية الوطنية

يبدو أن موعد الجولة الرابعة للجنة الدستورية السورية معلّقٌ في الهواء حتى اللحظة، أو ربما الأدق أن نقول: إنّه معلقٌ بأهواء المتحكمين باقتراح جدول الأعمال وقول: نعم أو لا، إجابة على اقتراحات جدول الأعمال.

■ سعد صائب

بكل الأحوال، فقد بات واضحاً أنّ عقلية التعطيل هي السائدة لدى هؤلاء، والذين لن يتمكنوا من الاستمرار بالآلية نفسها وقتاً طويلاً... لكن مع ذلك، تنتصب أمامنا مشكلة أخرى تحتاج هي الأخرى إلى حلول...

«تعيين» و«انتخاب»

يُفترض بالأطر المختلفة التي تجري ضمنها ومن خلالها العملية السياسية حتى الآن، أنها تمثل الشعب السوري أو أقساماً عريضة منه. ولكن واقع الأمور بعيد عن أن يكون كذلك؛ فأول مشكلة في التمثيل هي تغييب قوى سياسية بشكل قسري عن العملية، وإذا كان الحديث عن تغييب قوى في الشمال الشرقي هو الأوضح في المرحلة الحالية، فإنه ليس التغييب الوحيد بالتأكيد.

المشكلة الثانية: هي التناسب في التمثيل ضمن الأجسام نفسها؛ فمن جهة النظام، من المفترض نظرياً، «وحتى إذا قبلنا بالتقسيم الشكلي بين مؤيدين ومعارضين»، هو أن يكون الفاعلون من جهة النظام ضمن العملية السياسية ممثلين لـ«المؤيدين»، لكن واقع الأمور هو أنّ هؤلاء الفاعلين يمثلون «المؤيدين» بقدر ما تمثلهم الحكومة المعينة تعييناً...

لجهة المعارضة، فإنّ التناسبات العددية بين المنصات والقوى السياسية المنخرطة في العملية، هي تناسبات فرضتها إلى حد بعيد، مجريات إقليمية ودولية تطورت من خلالها المسألة السورية بأسرها... وأياً يكن الأمر، فالأكيد والواضح أنّ هذه الأجسام لم تنتخب انتخاباً، ولذا فوجود عدد من الممثلين لجهة سياسية ما، أكبر من عدد ممثلي جهة سياسية أخرى ضمن تركيبات أجسام المعارضة، هو أمر لا علاقة له على الإطلاق، لا بالأوزان الحقيقية لهذه القوى، وقطعاً لا علاقة له بمدى تمثيلها للسوريين.

«الأكثرية» تصوّت!

إذا كان كل ما سبق هو من البدهيات الواضحة أمام كل الناس، فإنّ إعادة التذكير بها، إنما يستهدف تعرية الكلام عديم المعنى عن «أكثريات» و«أقليات» ضمن أجسام المعارضة، والذي يُقصد منه أن يتم تغليب رأي «الأكثرية» عبر «التصويت»!

إذ يتضمن استخدام تعبيرات «الأكثرية» و«الأقلية» و«التصويت» افتراضاً وهمياً بأنّ هؤلاء وأولئك هم أشخاص منتخبون، وحين يصوتون فهم يصوتون باسم منتخبيهم... وهذا أمر لا أساس له البتة ضمن الأجسام القائمة حالياً.

لذلك، تتحول هذه التعبيرات إلى مسوخٍ يجري اللعب بها لتمرير الاتجاهات التي تسعى إلى فرضها الجهات المفروضة هي نفسها على السوريين بوصفها ممثلاً لهم... بل وحين تعجز عن تجميع «أكثرية» عددية شكلية، لا تتورع عن القفز فوقها ومخالفة الأنظمة الداخلية وصولاً إلى فرض ما تريده، والأمثلة على ذلك لا تكاد تنتهي.

أمر واقع

إذا كان لا بدّ من القبول جزئياً بالمستوى التمثيلي القائم، مع ضرورة حاسمة لتصحيح التوازنات ضمنه قدر الإمكان، بوصفه حداً أدنى مؤقتاً يكفي للانطلاق بالعملية السياسية وصولاً إلى وضع يقرر السوريون فيه من يمثلهم فعلاً، وبأي نسب، فإنّ من الضرورة بمكان أن يتم أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار في المسألة الدستورية بشكل خاص...

واقع الأمور هو أنّ الفاعلين من جهة النظام ضمن العملية السياسية يمثلون «المؤيدين» بقدر ما تمثلهم الحكومة المعينة تعييناً

التوافق

نسبة التصويت المرجح التي جرى إقرارها حين تشكيل اللجنة الدستورية، أي: نسبة 75%، إنما بنيت في جوهرها على هذه الحقيقة... ورغم أنّ المتشددين في الطرفين يحاولون استخدام هذه النسبة العالية بوصفها أداة للتعطيل، وربما قد نجحوا في ذلك حتى الآن، إلا أنّ الجانب الإيجابي لهذه النسبة المرتفعة سيتحول إلى الجانب السائد ضمن العملية حين لا يعود لدى المتشددين قدرة على الاستمرار في التعطيل.

المقصود من النسبة العالية هذه، هو أنّ أعضاء اللجنة الدستورية، وبما يمثلونه بمجموعهم من السوريين، ينبغي عليهم أن يصلوا إلى صياغات دستورية مبنية على التوافق لا على التصويت... بهذه الطريقة فقط يمكن حل مسائل معقدة وإشكالية من النمط الذي يحاول المتشددون إلقاءه على الطاولة لتفجير العملية بأسرها...

من أمثلة هذه القضايا «الإشكالية»، تلك المسائل المتعلقة ببعض جوانب الهوية العامة للدولة... مثل: العروبة والمسائل القومية، مصادر التشريع، دين رئيس الدولة، وغيرها. وهي مسائل مهمة لا شك، ولكنها ليست الأكثر أهمية برأينا؛ فهنالك السلطات الثلاث والعلاقة بينها وتوزيع الصلاحيات، وهنالك مسائل المركزية واللامركزية، والمسائل المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والديمقراطية... هذه كلها مسائل جوهرية يجري العمل على تأجيلها إلى ما لا نهاية لحساب نقاش بيزنطي مقصود منه عدم الوصول إلى نتائج في المسائل «الإشكالية»، والتي ينبغي أن تناقش بطبيعة الحال، ولكن ليس بوصفها شروطاً مسبقة كما يجري حتى الآن.

التوافق مرة أخرى

من المعروف في حالة الأزمات الوطنية الكبرى، أنه يجري عادة تشكيل حكومات وحدة وطنية، بمعنى حكومات تضم جنباً إلى جنب «الأكثرية» الانتخابية، و«الأقلية» الانتخابية، ودون اعتبار للتناسبات بينهما، وذلك لتوحيد الشعب المعني إلى أقصى الحدود الممكنة لمواجهة الأزمات.

تعكس هذه الفكرة قناعة بأنّ الأزمات الكبرى تكشف زيف «الأكثريات» و«الأقليات» من جهة، وتتطلب تكافل وتضامن الممثلين المختلفين، بغض النظر عن نسبة تمثيلهم. فكيف يكون الحال حين تكون هذه «الأكثريات» وهذه «الأقليات» غير منتخبة من الأساس؟

المسألة بوضوح، هي أنّ كل التركيبات القائمة، ونسب تمثيلها في العملية القائمة، هي تركيبات مؤقتة ينبغي أن يكون هدفها هو العبور بالبلاد إلى ضفة الأمان، وعند أول انتخابات حقيقية، يمكن لكل طرف أن يقول: إنه يمثل نسبة كذا من السوريين... قبل ذلك فهي ادعاءات لا قيمة لها، وليست أكثر من عمليات استعراض بقصد المناكفة السياسية... ولذلك، فإنّ مسألة التوافق في مختلف القضايا، والإشكالية منها بالذات، هي مسألة حاسمة في نقل البلاد إلى بر الأمان، وفي تمكين الشعب السوري من تقرير مصيره بنفسه عبر تطبيق كامل وشامل للقرار 2254...

«أعلى نمو وأعمق عدالة اجتماعية»..

شعار طوباوي أم ضرورة علمية؟

ورد في مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية «الذي أقر إطلاقه في 31/8/2013» أنه بالجانب الاقتصادي: «برزت الحاجة الملحة لصياغة نموذج اقتصادي بديل يقطع نهائياً مع الليبرالية الاقتصادية سيئة الصيت ويستفيد من إيجابيات وأخطاء المرحلة المسماة «التحويل الاشتراكي». نموذج جديد شعاره الأول: هو «أعمق عدالة اجتماعية لأعلى نمو اقتصادي»، أي أن أي نمو لاحق لم يعد ممكناً دون إعادة توزيع جديةٍ للثروة الوطنية لمصلحة القوى المنتجة بالتحديد. حيث تتوزع الثروة «الدخل الوطني» حالياً على شكل «80% لأصحاب الأرباح الذين لا يتجاوزون 10% من السكان، و20% لأصحاب الأجور الذين يشكلون حوالي 90% من السكان» وكسر هذا الشكل من التوزيع وتصحيحه ليصبح كخطوة أولى بحدود «50%، 50%» يحتاج زمناً بين 5 و7 سنوات ضمن دورٍ قوي ذكي ومرن للدولةً مضبوط بأعلى درجات الرقابة الشعبية»

■ د.اسامة دليقان

فهم المتغير والثابت بالرأسمالية

من القواعد العلمية المعروفة التي يهتدي بها حزب الإرادة الشعبية منذ أن كان «تيار قاسيون» و«اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين» هي التطبيق العملي لمقولة «التفسير والتغيير» الماركسية، والتي لعل أحد جذورها الفكرية الباكرة تعود إلى موضوعة ماركس في «موضوعات عن فورباخ»: اكتفى الفلاسفة قديماً بتفسير العالم، ولكن المطلوب اليوم هو تغييره... وتطويراتها اللاحقة. ولا بد من التفسير الصحيح للواقع من أجل تغييره بالاتجاه المطلوب. والتفسير الصحيح للواقع يقتضي ليس فقط معرفة «الثابت» و«المتغير» فيه، بل والحذر من خطر «اعتبار الثابت متغيراً والمتغير ثابتاً، مما يتطلب جهداً فكرياً دائماً من أجل تحديد الحدود الحقيقية بينهما، والتي كانت إحدى الإشكالات التي أدت إلى الجمود أو العدمية في التعامل مع الماركسية» «د. قدري جميل في ندوة «الماركسية اليوم» تموز 2003».

فيما يتصل بموضوعنا عن العدالة والنمو، نجد تطبيقاً ديالكتيكياً لفهم المتغير والثابت في الرأسمالية، من خلال إدراك أنّ بعض القواعد التي ربما كانت صحيحة في فترات تاريخية معينة من تاريخها قد تغيرت اليوم، ومن هذه المتغيرات التي تمت قراءتها بشكل صحيح العلاقة بين العدالة والنمو: ففي كتابه «الأزمة السورية. الجذور والآفاق» «2019»، في فصل «النموذج الجديد» «ص175» ذكر الدكتور قدري جميل:

«سيعتمد النموذج الجديد عكسَ مخرجات النموذج السابق؛ بمعنى أننا نحتاج نمواً عالياً، وأعمقَ عدالة اجتماعية ممكنة. كانت الليبرالية تروج دوماً أن العدالة والنمو ضدّان لا يلتقيان، أي أنّ تأمين أحدهما ينسف الآخر، وهذا ربما كان صحيحاً في فترات تاريخية معينة من تطور الرأسمالية؛ كان صحيحاً في مرحلة تأمين التراكم الأولي. ولكن حجم التراكم على المستوى الكلّي والجزئي، وفي كل مكان، أصبح عالياً جداً، وباتت المشكلة اليوم معاكسةً تماماً، أي أن تأمين أي نمو بات يحتاج إلى عدالة التوزيع... بكلام آخر، فقد بات نسف تمركز الثروة ضرورة لتأمين النمو، لأن الموارد موجودة ومحصورة بأيد قليلة، وهو الأمر الذي يمنع الاستهلاك، ويقطّع الدورة الموسعة للإنتاج. لذلك، إذا كان النمو فيما مضى شرطاً ضرورياً لتأمين درجة ما من العدالة، فإن العدالة اليوم، باتت الشرط الضروري للنمو، ودون تحقيقها لا يمكن تحرير تلك الموارد المتراكمة والمحجوزة بأيدي قلة قليلة، ولها شكل رأس مال مالي وبعيدة عن الإنتاجِ».

العوامل المؤثرة بالنمو

هناك ثلاثة عوامل رئيسية كما شرحها الدكتور قدري جميل في كتابه «ص248–251» وهي: معدل التراكم في الدخل الوطني، والعلاقة بين الأجور والأرباح، والفاقد الاقتصادي بوصفه السبب الأساسي في انخفاض معدلات النمو. وبالنسبة لمعدل التراكم، كما ورد في ص249 من كتاب د. قدري المذكور أعلاه: تفيد التجربة بأنّ معدل «10%» من الدخل الوطني يسمح فقط بإعادة الإنتاج البسيط، أي بالحفاظ على حجم إنتاج الثروة الجديدة السابقة، يعني يؤمن معدل نمو «0». وكل نقطة تراكم إضافية تؤمن نسبة نمو معينة لها علاقة في نهاية المطاف بـ«عائدية الرأسمال الموظف»، أيْ ريعية الاقتصاد الوطني. ولكن محاولة رفع النمو من خلال التركيز على رفع التراكم فقط، أو بشكل مبالغ فيه يحمل خطر الانعكاس السلبي على معدلات الاستهلاك مع ما يحمله ذلك من خطر عدم القدرة على إعادة إنتاج قوة العمل. ومن خلال فهم هذه القوانين العلمية جاءت الفكرة الإبداعية بالتركيز على «عائدية رأس المال الموظف»، والتي بدورها يمكن رفعها من خلال عدة عوامل يمكن الرجوع إليها من مشروع برنامج الحزب، لكن نذكر هنا أهمية طرح فكرة الميزات المطلقة في الاقتصاد السوري مثل «الغنم العواس» و«الوردة الجورية» وبعض «الأعشاب الطبية النادرة» التي لا توجد إلا في سورية حصرياً.

العدالة شرط النمو تعني ضرورة التغيير السياسي

تجدر الملاحظة، أنّ العاملين الآخرين المهمين بالتأثير بالنمو «العلاقة بين الأجور والأرباح» و«الفاقد الاقتصادي» هما على صلة مباشرة وأكثر وضوحاً بتوزيع الثروة في البلاد، والتي من الواضح بأنه لا يمكن إعادة تصحيحها بشكل كاف لتحقيق نمو كاف سوى بتغيير هذا التوزيعِ، ومن هنا جوهرَ فكرة أنّ العدالة الاجتماعية باتت ضرورية لتحقيق النمو الذي يعود بدوره فينعكس ديالكتيكياً على زيادة العدالة الاجتماعية بسبب تحقيقه وفرة «عدالة في الوفرة». لكن العكس غير صحيح، بمعنى لا ضمانة للعدالة بمجرد زيادة النمو في ظل النهب والفساد وجور العلاقة بين الأجور والأرباح.

ولذلك فإنّ من الواضح علمياً: أنّ قانون «العدالة شرط النمو» يقتضي التغيير السياسي الذي يسمح للكادحين بممارسة سلطتهم بشكل فعال وإلا لا يمكن النمو والتقدم.

يجب تفسير الرأسمالية لتغييرها

يقول البعض: إنّ مفهوم أعلى نمو وأعمق عدالة كما طرحه حزبنا يخالف النظرية الماركسية–اللينينية، بدعوى أنّنا من خلاله نؤطّر أنفسنا في الرأسمالية حسب ما يُزعَم، أو نتخلّى عن هدفنا الاستراتيجي وهو الاشتراكية!

هذا الكلام ليس جديداً، ولكن من المفيد التذكير ببعض ما سبق لرفاقنا أن أوضحوه للناس حول عمق المقصود بـ «أعلى نمو وأعمق عدالة اجتماعية». ففي فعاليات الندوة الاقتصادية في المجلس الوطني للإعلام، آب، 2013 قال د. قدري جميل: «فأنا الشيوعي قلت: إنني ضد أن توضع كلمة اشتراكي في الدستور، وذلك ليس لأنني ضد الاشتراكية، بل على العكس كوني معها. ففي ظل شعارات الاشتراكية السابقة تم عملياً الذهاب نحو الرأسمالية، واليوم فإن التحليل الاقتصادي الواقعي يقول: إن العلاقات الرأسمالية سادت في البلاد في الفترة التي كنا نرفع فيها شعارات اشتراكية، لذلك ينبغي تسمية الأمور بمسمياتها، وإلا فلا داعي للتسمية. ولكننا في النموذج الجديد صغنا جوهر العملية تحت صيغة «أعمق عدالة وأعلى نمو»، ووضعنا هدف «تأمين الحاجات المتنامية للناس»، وهنا سأكشف أمراً: إن قانون الاشتراكية الأول هو تأمين الحاجات المتنامية».

إذاً «تأمين الحاجات المتنامية للناس» هو القانون الأساسي للاشتراكية، والرفيق ينطلق هنا من أعلى منصة معرفية وصل إليها الثوريون في القرن الماضي، لأنّ هذه الصياغة تحديداً جاءت على لسان الرفيق ستالين في سياق نقاشاته الاقتصادية في فترة متأخرة من حياته «الكلمة الآن للرفيق ستالين» ص238.

وهنا يجدر الذكر بأنّه في عهد ستالين أيضاً جرى جدال مشابه من ناحية أنّ بعض المنظرين في الاتحاد السوفييتي، طرحوا أن يتم إدخال فكرة في مناهج الاقتصادي السياسي الماركسي، تقول بأنّ قانون القيمة في الاقتصاد السياسي للرأسمالية لم يعد يعمل نهائياً، واختفى في المرحلة التي وصلت إليها الاشتراكية آنذاك. ولكن ستالين خالفهم الرأي بذلك على أساس علمي، لأنّه لم يرد أن يتعامى على أنّ قانون القيمة ما زال يعمل في الاشتراكية، حتى ولو بشكل مختلف، أي لم يتعامَ عمّا ما زال «ثابتاً» نسبياً آنذاك، وهذا لا يعني أنه لم يرد تغييره بل بالضبط لأنه أراد تغييره، للانتقال إلى مرحلة أكثر تقدماً في بناء الاشتراكية. وانكشف من خالفوه فيما بعد وزاودوا عليه بأنهم ساروا بنهج خروتشوف، والاستعادة التدريجية للرأسمالية، ولم يحل إنكارهم «الطهراني» لقانون القيمة من أن يعود هذا القانون ليعمل بشكل متزايد بشراسة رأسمالية في مرحلة التراجع حتى التفكك.

«أعلى نمو وأعمق عدالة اجتماعية» هي ضرورة علمية تتطلب تغييراً سياسياً واقتصادياً وطنياً ديمقراطياً جذرياً وعميقاً وشاملاً وفي هذا يكمن مغزى مهاجمتها

وبطهرانية مماثلة يجادل البعض بأنه «لا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل العلاقات البرجوازية مهما جرى تلطيفها وضبطها».

وهنا نتذكر موقفاً مشابهاً رد عليه ماركس في نصه «الأجور والأسعار والأرباح» الذي ألقاه بشكل خطاب أمام جلستين للمجلس العام للأممية الأولى، في حزيران عام 1865. وكان التقرير موجهاً مباشرة ضد آراء عضو الأممية ويسطون، والزاعمة أن زيادة الأجور لا يمكنها أن تحسن وضع العمال، وأنه ينبغي بالتالي اعتبار نشاط النقابات ضاراً، وفي الوقت نفسه سدد التقرير ضربة إلى البرودونيين وكذلك اللاساليين الذين كانوا يقفون موقفاً سلبياً من نضال العمال الاقتصادي والنقابات. وفي رسالة إلى إنجلس في 20 أيار 1865، يشير ماركس إلى ذلك كما يلي: «هذا المساء انعقدت جلسة خاصة للأممية. أحد الزملاء القدامى الجيِّدين، والأوينيّ القديم ويسطون «نجّار» تقدَّمَ بالاقتراحين التاليين، وهو يدافع عنهما باستمرار حيثما تواجد في مكان حاشد: «1» أنّ ارتفاعاً عاماً في معدل الأجور لن يكون مفيداً للعمال. «2» وبالتالي...إلخ، النقابات لها تأثير ضار. لو حدث أنْ قُبِلَتْ هاتان الموضوعتان، واللتان لا يؤمن بهما في جمعيتنا إلا هو وحده، فسوف نتحول إلى مهزلة سواء بالنسبة للنقابات هنا، أو بالنسبة إلى عدوى الإضرابات المنتشرة الآن على نطاق القارة».

رغيف الخبز نحو طابور إضافي وإنفاق جديد

ما زال التخبط والارتجال هو الحال السائدة فيما يتعلق بحل مشكلة رغيف الخبز، وكأن هذه المشكلة من التعقيد والضخامة بحيث تتكاثر المقترحات وآليات العمل من أجلها، ليتبين ويثبت أن التجريب على حساب المواطن وبه هي الطريقة الأسهل على ما يبدو بهذا الصدد.

■ سمير علي

ولم لا؟ طالما جوهر المشكلة لم يوضع على طاولة البحث بشكل جدي حتى الآن؟!

فما زالت مشكلة رغيف الخبز مستمرة، وما زالت الحلول المقترحة تدور في حلقة مفرغة على حساب المواطنين، وآخر ما حرر بهذا الصدد هي مساعي تطبيق تجربة جديدة تتمثل بتوزيع فيش للمواطنين بعدد ربطات الخبز المستحقة للأسرة، ليصار إلى أخذه إلى نافذة البيع لاستلام ربطات الخبز وتسديد ثمنها!

التفسير العملي للتجربة الجديدة المقترحة أن المواطن سيضطر للوقوف في طابور الانتظار مرتين بدلاً من مرة واحدة، فأي إنجاز وأي حل مقترح هذا؟!

من التجريب إلى الإبداع!

من أجل حل مشكلة رغيف الخبز تم اعتماد البطاقة الذكية لتوزيع وبيع الخبز بسقف 4 ربطات للأسرة بداية، لكنها لم تسفر عن النتيجة المطلوبة، فالازدحام استمر، وشبكات بيع الخبز في السوق السوداء بقيت تعمل على قدم وساق، وكذلك تهريب الدقيق التمويني والاتجار به.

ثم تم تحديد سقوف لعدد الربطات بحسب تعداد أفراد الأسرة، لكن ذلك لم يقدم أو يؤخر لحلحلة المشكلة، بل تفاقمت أكثر، خاصة على مستوى الازدحام، ومن البدهي أن ذلك سيكون من النتائج المتوقعة، فقد أصبح لزاماً على جميع أصحاب البطاقات الذكية الوقوف في الطوابير يومياً للحصول على حصتهم المسقوفة من الربطات، المحسوبة وفقاً لحدود حاجتهم الاستهلاكية بالحدود الدنيا.

وربما كان من الأجدى لو فسح المجال أمام هؤلاء الحصول على حصتهم المسقوفة عن يومين أو ثلاثة مثلاً، كي يتم تلافي جزء من المشكلة المتمثل بالازدحام اليومي، لكن ذلك لم يتم إقراره، بل بدلاً من ذلك جرى تجريب آخر الإبداعات في هذا المجال، وهو الوقوف في الطوابير مرتين بحسب الاقتراح الجديد، ليزيد الطين بلة على حساب المواطنين وجهدهم ووقتهم.

تفاصيل التجربة المريرة والمكلفة

نقل عن مدير عام المؤسسة السورية للمخابز، عبر إحدى الصحف المحلية، أنه: «بدأ تطبيق تجربة جديدة في المخابز للتخفيف من الازدحام من خلال توزيع فيش للمواطنين بعدد ربطات الخبز المستحقة للأسرة بنظام الشرائح في البطاقة الإلكترونية، ومن ثم أخذ الفيش إلى نافذة البيع لاستلام ربطات الخبز وتسديد ثمنها.. بتطبيق تجربة الفيش نسهل ونسرع عملية البيع وعدم تكدس الخبز..

التفسير العملي للمقترح المبدع لم يقف عند ما سيعانيه المواطنون جرّاء الوقوف مرتين في الطوابير بل في النفقة لقاء تفريغ موظف للقيام بالمهمة الجديدة

في المرحلة الثانية سنقوم بتخصيص موظف للمحاسبة واستلام ثمن الخبز بعد قطع الفيش، وبذلك نمنع الازدحام أمام المخابز، ولاحقاً سيتم تطبيق التجربة في باقي المحافظات على المخابز التي تعاني من الازدحام».

التفسير العملي للمقترح التجريبي المبدع أعلاه، لم يقف عند حدود ما سيعانيه المواطنون من أعباء إضافية جرّاء الوقوف مرتين في الطوابير فقط، بل في النفقة الجديدة المترتبة على هذا الاقتراح بتفريغ موظف للقيام بالمهمة الجديدة، ولا ندري كيف سيتم تبويب هذه النفقة، ومن أين سيتم تغطيتها، باعتبار أن رغيف الخبز «مدعوم» استناداً لتكاليف يفترض أنها محسوبة بدقة، بما في ذلك ما تتضمنه من أيد عاملة على مستوى أجورها وتعويضاتها؟!

تهرّب من إيجاد الحلول

الجلي بكل ما يتعلق بمشكلة رغيف الخبز حتى الآن، أن الاقتراحات والحلول المقدمة والمجربة كلها، بما في ذلك الإبداع الأخير، ما زالت تحوم حول المشكلة في هامشها، وفي حلقتها الأخيرة وعلى حساب المواطنين، دون الغوص فيها لمعالجتها من جذورها، بل التهرب من هذه المعالجة، ما أدى ويؤدي إلى تعميقها أكثر.

فمشكلة الرغيف قد تظهر في حلقة البيع الأخيرة المرتبطة بالصلة المباشرة مع المواطنين وحاجتهم لهذا الرغيف، ويصار إلى التركيز على هذه الحلقة دون سواها، مع تسليط الضوء على المواطنين وكأنهم فاعلون بها أو مستفيدون منها، علماً أنهم ضحاياها، سواء على مستوى عامل الزمن المهدور على الطوابير، أو على مستوى الإرهاق والتعب جرّاء الانتظار، أو على مستوى الاضطرار لدفع مبالغ إضافية للحصول على رغيف الخبز، سواء عبر اللجوء إلى شبكات البيع بمحيط المخابز، أو اللجوء للخبز السياحي.

ولا جديد إن قلنا: إن مشكلة الرغيف لا تبدأ بهذه الحلقة الأخيرة، بل هي استكمال لمجموع مشاكل عميقة في كامل سلسلة إنتاجه وتصنيعه، وما يرتبط بهذه السلسلة من ترهل وأوجه فساد كبير.

ولعل ما يتم ضبطه من دقيق تمويني مهرب للسوق مؤشر على ذلك، علماً أن ما يتم ضبطه هو جزء محدود مما يتم تهريبه ونهبه عملياً من هذه المادة الحياتية المدعومة افتراضاً، سواء من قبل المطاحن أو من قبل المخابز، الحكومية والخاصة، ولعل هذه الكميات لو وضعت في تصنيع الرغيف المدعوم لما ظهرت المشكلة بهذا الحجم، ولما وصلنا لما وصلنا إليه من اقتراحات وإبداعات وتجريب على حساب المواطنين ومن جيوبهم!

فكفّوا عنا إبداعاتكم وتجاربكم، وكفى تضخيماً وتعقيداً لجزء من المشكلة على حساب المواطنين وباسم الذكاء المفقود، فالمشكلة قديمة، ومفرداتها باتت معروفة.

والأهم: كفى تهرّباً من معالجة أسّ المشكلة، بعمقها وتفاصيلها، سواء بسبب اللامبالاة وانعدام المسؤولية، أو بغاية التغطية على شبكات النهب والفساد، العاملة في عمق إنتاج وتصنيع وتوزيع وبيع الرغيف.

المحروقات والمواصلات أزمات دورية لا تنتهي..

علاوة عن عشرات الأزمات التي تعصف بالمواطن السوري في حياته اليومية، تفاقمت مؤخراً أزمة «بنزين» منذ حوالي شهر، وهي ليست المرة الأولى عملياً، ففي كل عام وبنفس التوقيت تتفاقم المشكلة خالقة أزمة، وقد ترافقت معها أيضاً أزمة الـ«مازوت» كالعادة أيضاً.

■ دعاء دادو

ومن البدهي أن تترافق مع هاتين الأزمتين أزمة المواصلات الخانقة، والتي أنهكت فعلياً كاهل المواطن السوري واستنزفت وقته وصبره، في ظل الغياب الواضح للدور الحكومي.

كوارث طبيعية

أدى نقص مادة «البنزين» الحاد في دمشق إلى ظهور الشكل الطبيعي والمعتاد للطوابير التي تمتد لمئات الأمتار أمام الكازيات، ولانتظار السائقين ساعات طويلة لحصولهم على الكمية المخصصة والمحدودة جداً لهم، هذا وإن قُدر لهم الحصول على هذه الكمية أصلاً.

عدا عن ذلك، فقد شوهدت حالات للبعض وهم يدفعون سياراتهم يدوياً لإيصالها إلى محطة الوقود، إما رغبةً بتوفير ما أمكنهم من البنزين، أو بسبب انتهاء المادة من السيارة كلياً.

وما ينطبق على السيارات بهذا الخصوص، ينطبق أيضاً على السرافيس أيضاً، فالمشكلة والأزمة في الكازيات موحدة، لكنها بنسب متفاوتة.

ذرائع لرفع الأجور

بالرغم من عدم وجود التزام لدى سائقي التكاسي بـ «عداد الأجرة» كالعادة، ووضع حجج وذرائع كثيرة لعدم التزامهم فيه، والارتفاع المستمر لسعر مادة البنزين وعدم توافرها بالأساس، ومن قلب الأزمة الحالية التي تمر فيها البلاد من عدم توفر المحروقات، فذريعتهم المحدثة هذه المرة هي معاناتهم الكبيرة بالوقوف بدور «طابور الكازية» لساعات طويلة، مما استهلك وقتهم دون جدوى ودون عمل وعائد مادي، وهذه الذريعة الجديدة التي اعتمدها أغلب السائقين لوضع تسعيرة جديدة خاصة بهم، والتي وصلت بعضها إلى الضعف، حتى وإن كانت المسافة قصيرة.

موضة العصر

باتت ظاهرة «الاشتراط» للسائقين لمكان الذهاب، والمبلغ المالي الذي يطلبونه قبل ركوب الزبائن لسيارة الأجرة- موضة العصر- وكالعادة المواطن هو من يدفع ثمن عدم انتظام وانضباط عمل التكاسي.

فاضطرار المواطنين في بعض الأوقات، وساعات الذروة خصوصاً مساءً، لركوب سيارات الأجرة لعدم توافر باصات النقل الداخلي والميكرو باصات زاد من طمع الكثيرين منهم، واستغلال المواطن وامتصاص دمه أكثر فأكثر دون رقيب أو حسيب.

فعلياً، ليست هناك أزمة حقيقية لسيارات الأجرة، أو زيادة في الطلب عليها عن المعتاد، لكن حقيقةً ما يحصل أن الوقوف لساعات طويلة على طوابير الكازية، أدى إلى نقص بعدد سيارات الأجرة العاملة وخروج بعضها عن الخدمة خلال فترة التعطل بسبب الطوابير.

ومن هنا تكون أزمة البنزين والمازوت قد ساهمت بخلق أزمة المواصلات، وتكون قد ساهمت بخلق حجج وذرائع جديدة لبعض السائقين بلا أي تأنيب للضمير.

والحال ذاته بالنسبة لـ«ميكرو باص»، فمنذ ظهور ظاهرة الـ«طوابير» والانتظار على الكازيات- انخفض عدد وسائل النقل وزاد الازدحام، إضافةً إلى ذلك، فإن تعاقد أغلب «السرافيس» مع طلاب المدارس قد زاد عبئاً فوق العبء الموجود أساساً.

الريف زيادة أعباء

بالرغم من كل تلك الذرائع لزيادة أجور التنقل، إلا أنها تشكل عبئاً صغيراً ضمن أرجاء المدينة أمام عبء التنقل بين الريف- المدينة.

باتت ظاهرة «الاشتراط» للسائقين لمكان الذهاب والمبلغ المالي الذي يطلبوه قبل ركوب الزبائن لسيارة الأجرة موضة العصر وكالعادة المواطن هو من يدفع ثمن

فإن كان هناك من يستطيع التنقل بين أحياء المدينة سيراً على الأقدام عند الضرورة، فهذا الأمر من المستحيل فعله أثناء التنقل بين الريف والمدينة لعشرات الكيلومترات، وهذا قد ساهم من زيادة الاستغلال للمواطنين.

فلم يسلم المواطنون من استغلال بعض أصحاب السرافيس لساعات الذروة والازدحام، حيث يفرضون تسعيرة خاصة خلال هذه الأوقات، وخاصة في ساعات المساء والليل، حيث لا يكتفي هؤلاء بالتسعيرة الرسمية.

أما اللجوء إلى التكاسي في حال الاضطرار للتنقل بين الريف والمدينة فيعني كارثة على مستوى ما قد يشترطه السائق من أجرة، وفي أحسن الأحوال حتى اللجوء إلى تكسي سرفيس بهذه الحالة يصبح مرهقاً من الناحية المادية استغلالاً لحاجة المواطنين.

لا حلول حقيقية

الجميع يتحدث عن معاناته الكبيرة، المواطن والسائق. أصحاب سيارات النقل والسرافيس، بسبب طول مدة انتظارهم في الطوابير من أجل الحصول على مخصصاتهم غير الكافية من المحروقات، والمواطن بسبب استغلال وجشع بعض السائقين وعدم الاكتفاء، وتعويض ساعات الوقوف بالطوابير من جيبة المواطن كالعادة.

هذه المعاناة أصبحت موسمية، ولها أوقات مخصصة كل عام، وانعكاساتها السلبية هذه لم تقتصر فقط على الفترات الزمنية بـ «الانتظار»! بل لها انعكاس سلبي على واقع النقل في المدينة، بسبب التوقف عن العمل لساعات الانتظار الطويلة وخلق المزيد والمزيد من الازدحام والمشاجرات على مواقف «الميكرو باص» من أجل الفوز بمقعد للجلوس للأسف.

هذا ما سعى إليه سماسرة الحرب ومُفتعلو الأزمات، وهذا الذي عَمِلَ له جميع المعنيين بهذا الموضوع، وهو الغياب التام لكل الجهات المعنية، ابتداءً من مسؤولي خطوط السرافيس، مروراً بشرطة المرور، وانتهاءً بشركة محروقات ووزارة النفط.

فلا حلول موجودة نهائية، ولا خطط حكومية حقيقية واضحة تكون لصالح المواطن السوري، بل كل ما هنالك زيادة من الاختناقات التي تزيد من خلق الأزمات الجديدة، وظهور أدوار قديمة جديدة للسماسرة والمستغلين.

حلب.. حملة رش شكلية لمكافحة ذبابة الرمل

في كل عام تعمد محافظة حلب إلى القيام بحملة رش مبيدات خاصة لمكافحة آفة ذبابة الرمل، التي تعرض من يصاب بلدغتها للإصابة باللاشمينيا، وذلك بالاستعانة ببعض المتطوعين، بالإضافة إلى من يتم تكليفه بهذه المهمة من العاملين.

■ مراسل قاسيون

حملة الرش الدورية تهدف، بحسب ما هو مفترض، إلى تغطية جميع مناطق حلب وريفها من خلال رش المبيدات في الشوارع، كما يجب أن تتم داخل المنازل، على جميع الجدران، بما في ذلك المناطق المرتفعة منها، لكن ذلك لم يتم!

فواقع الحملة كان يقوم على الرش العشوائي للمنازل التي يتم الدخول إليها، كذلك الأمر بالنسبة لتغطية المناطق التي كان يفترض أن تتم فيها عمليات الرش، كمناطق الريف الجنوبي، بما في ذلك منطقة السفيرة، حيث كان العاملون بموجب المحسوبيات يقومون برش المنازل الأولى والأخيرة من كل منطقة فقط، متجاهلين باقي المنازل، مختصرين على أنفسهم العناء الطويل على ما يبدو!

المبيدات بين المتاجرة و«البلاليع» بعد نهاية كل يوم من عمليات الرش العشوائي هذه، كانت تُفرغ بعض مضخات المبيدات في «البلاليع» وكأن شيئاً لم يكن، علماً أن كميات مضاعفة من هذه المبيدات كانت تُباع في السوق السوداء، حالها كحال الماء والمازوت، وغيرها من المواد في هذه السوق.

كميات المبيدات المهدورة والمسروقة لم تكن نقطة الفساد الوحيدة في هذا السياق، حيث إن سبب جزء منها هم المتطوعون غير المختصين، وغير القادرين على تقدير أهمية هذه المضخات التي يقومون بتسريب محتوياتها مع مياه الصرف الصحي!

إذ من المفترض أن يكون المتطوعون مثلاً من طلاب كليات الطب والزراعة، أو ممن يحملون شهادتيهما، ولكن واقع الأمر أن المتطوعين كانوا من كافة الاختصاصات، ومنهم من كانوا من الذين لا يحملون أية شهادة، مع العلم أن المتطوعين القائمين بأعمال الحملة لا يتجاوزون نسبة الـ 50% من أصل قائمة الأسماء الموجودة في سجلات الحملة، والذين يتقاضون رواتبهم كما المتطوعين الميدانيين، بالمقابل يتم تحميل المسؤولية للمتطوعين دون سواهم غالباً.

تساؤلات

لم تكن حملات الرش وحدها دورية، بل كانت ترافقها في كل مرة ملفات فساد وغياب المتابعة الحقيقة لها.

يتساءل أحد المتطوعين: أين المحاسبة من هؤلاء الذين يتقاضون مثلنا الرواتب، لننفرد نحن المتطوعين الميدانيين بإهانات المشرفين تجاهنا، سواء في الكلام أو التصرفات؟

وأين عين المحاسبة، وأين المسؤولون من كل هذا الترهل والفساد؟

وإلى متى ستبقى هذه الحملات باباً من أبواب الفساد والسرقات، التي باتت بلا نهاية؟!

النشرات الخلّبية.. والقول الفصل للمتحكمين في السوق

أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نشرة أسعار المواد والسلع الأساسية المؤرخة في 2020/9/29، وقد شملت النشرة السعرية 22 مادة، تضمنت أسعار مبيع المستورد أو المنتج- أسعار مبيع تاجر الجملة- وسعر مبيع بائع المفرق.

■ عادل ابراهيم

المفارقة، أن النشرة التي جرى التسويق لها على أنها إنجاز وزاري بموجب تكليف حكومي، لم تختلف من حيث الجوهر عن آليات التسعير السائدة، التي تعتمد على ما يقدمه المنتج والمستورد من بيانات وتكاليف، ولا من حيث النتيجة على مستوى الأسعار في الأسواق.

تكليف حكومي

يشار بهذا الصدد، أن الحكومة خلال جلستها الأسبوعية بتاريخ 2020/8/23، كانت قد كلفت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتقديم دراسة «تتضمن التكاليف الحقيقية لتوفير 20 مادة أساسية والأكثر ضرورة للسلة الاستهلاكية، واقتراح أسعارها بما يسهم في ضبط حركة الأسواق ويحد من حالات الاحتكار».

وقد أتى التكليف أعلاه على ضوء ارتفاعات الأسعار الكبيرة التي طالت غالبية السلع والمواد في الأسواق، وخاصة السلع الغذائية الأساسية.

وبعد مضي أكثر من شهر صدرت النشرة أعلاه، التي تم تحديدها من قبل لجنة التسعير في الوزارة «بما يتناسب مع سعر التكلفة، وذلك في إطار الجهود المبذولة لضبط الأسعار»، بحسب ما ورد عبر وكالة سانا بتاريخ 2020/10/3.

وقد تضمنت النشرة المواد والسلع التالية: «السكر- الأرز الصيني- زيت دوار الشمس- السمن النباتي- شاي بيكو خشن- تونا خشنة- سردين- العدس الحب- العدس المجروش- الحمص الحب- المتة- البرغل- المعكرونة- الشعيرية- البن من دون هيل- الفروج الحي- الفروج المذبوح المنظف- البيض- لحم الغنم الحي- لحم الغنم بعظمه- لحم العجل الحي- لحم العجل الهبرة».

دور شكلي

بيّن مدير الأسعار في الوزارة، بحسب ما نقلته صحيفة الوطن بتاريخ 2020/10/3 أن: «الوزارة تبذل جهودها لضبط أسعار العديد من السلع الغذائية، للحد من آثار تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية على أسعار هذه المواد التي تهم الأسرة وتعتبر رئيسة على موائد السوريين».

في المقابل، فقد اعتمدت الوزارة في تحديد الأسعار الواردة في النشرة على التكاليف المقدمة لها، أي: إن المستوردين والمنتجين هم من حدد أسعار التكلفة عملياً، لتقوم الوزارة بإصدار نشرتها وفقاً لهوامش الربح المعتمدة لكل حلقة من حلقات التجارة فقط.

ومما نقل عن لسان مدير الأسعار بهذا الصدد: «حددت لجنة التسعير بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أسعار هذه المواد بما يتناسب وسعر التكلفة، وتعتبر هذه النشرة سارية المفعول مدة 15 يوماً، ويعاد النظر فيها من لجنة التسعير وفق التكاليف التي تقدم من أصحاب الفعاليات التجارية، مؤكداً: أن «الوزارة تحرص على وضع هوامش أرباح منطقية وعادلة وغير مجحفة بحق المواطن، وبما يتناسب مع التكاليف التي تقدم لها».

وبعيداً عن الخوض في تفاصيل النشرة، فإن الواقع الفعلي للأسعار في السوق يختلف كلياً عما ورد في متنها! والنتيجة، أن «الحد من آثار تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية على الأسعار» مؤقت ارتباطاً بالتكاليف التي تُقدم من الفعاليات التجارية، وبسقف زمني مدته 15 يوماً، أي: إننا سنكون بانتظار نشرات سعرية مركزية، وبشكل دوري، شبيهة من الناحية العملية بنشرات الأسعار الشكلية الصادرة عن مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات، ولتبقى كلمة الفصل في الأسواق على مستوى السعر والمواصفة للمتحكمين بها من الكبار!.

المستوردون والمنتجون هم من حدد أسعار التكلفة عملياً لتقوم الوزارة بإصدار نشرتها وفقاً لهوامش الربح المعتمدة لكل حلقة من حلقات التجارة فقط!

لا جديد

المتتبع لآليات العمل في الوزارة يعلم أن النشرة الصادرة لم يرد فيها أي جديد جوهري.

فأسعار المواد والسلع، الغذائية وغيرها، سواء المنتجة أو المستوردة، تُحدد من قبل المنتج والمستورد استناداً لبيانات تكاليفها، كي يتم التقيد بها من قبل هؤلاء خلال عمليات البيع، مع وضع هوامش الربح المعتمدة لكل حلقة تجارية، وبموجب فواتير وبطاقات بيان بحسب القانون والتعليمات، حيث من الممكن أن يتم التقدم بهذه التكاليف للوزارة أو مديرياتها عند اللزوم فقط.

فما الجديد الذي تضمنته النشرة الجديدة، طالما أنها اعتمدت على بيانات التكاليف نفسها، ومن المصادر نفسها، ووفقاً لهوامش الربح المعتمدة للحلقات التجارية، ربما باستثناء تجميعها بنشرة واحدة؟

وهل التكاليف المقدمة من الفعاليات التجارية هي نفسها «التكاليف الحقيقية» التي تم الحديث عنها حكومياً، وتم تكليف وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدراستها «بما يسهم في ضبط حركة الأسواق ويحد من حالات الاحتكار»؟

وماذا بقي من دور حكومي للحد من الآثار التي تم الحديث عنها أعلاه؟

سكان المرتفعات معاناة السكن والمواصلات

يعاني سكان المناطق المرتفعة في دمشق ومحيطها من مشكلة المواصلات، فغالبية هذه المناطق لا تصلها وسائط النقل المتمثلة بالسرافيس، ما يضطر هؤلاء للاستعانة بوسائط النقل الخاصة المتمثلة بالسيارات الصغيرة المغلقة، مع ما يفرضه سائقو هذه الوسائط من بدلات نقل مزاجية واستغلالية، وذلك لغياب تسعيرة رسمية.

■ نوار الدمشقي

المشكلة تفاقمت مؤخراً بالتوازي مع أزمة المحروقات، فقد ارتفعت أسعار النقل بهذه الوسائط بشكل كبير، ولا فكاك من الاضطرار للخدمة المقدمة عبرها، فلا بدائل متاحة أمام المواطنين، ما يعني أنهم مضطرون للرضوخ لما يفرضه هؤلاء من تسعيرة استغلالية.

الاستثمار في المشكلة

سكان حارات ركن الدين المرتفعة، والشيخ إبراهيم، وجادات المهاجرين، بالإضافة إلى سكان الجادات في قدسيا، وغيرهم من سكان المناطق المرتفعة، بالإضافة إلى معاناتهم على المستوى النقص الخدمي في مناطقهم، وما تفتقده بيوتهم من مواصفات وشروط صحية، يفتقدون وسائط النقل المرخصة في مناطقهم كي تصل إلى مرتفعات سكنهم، والمقيدة بخط سير نظامي وتسعيرة محددة، وهذه المشكلة قديمة ومزمنة.

وقد استثمر في هذه المشكلة بعض العاملين على سيارات النقل الصغيرة المغلقة، على شكل خدمات مأجورة، مقطوعة أو على الراكب، وفقاً لحسابات وتكاليف مقدرة من هؤلاء، وتحت عامل الاضطرار ثبت عمل هذه الوسائط للنقل في هذه المناطق خلال السنوات الماضية بحكم الأمر الواقع، وتزايدت أعداد هذه الوسائط العاملة على الخطوط غير المرسومة في هذه المناطق والحارات.

تكاليف مرهقة واستغلال

مؤخراً، وبذريعة أزمة المحروقات، رفع هؤلاء من تسعيرتهم المعتادة، فبدلاً من تقاضي 200 أو 300 ليرة لقاء «التوصيلة»، أصبحوا يتقاضون 500 ليرة، وأحياناً أكثر من ذلك وصولاً إلى 1000 ليرة، بحسب المكان المقصود والزمان وعدد الركاب، وذلك استغلالاً لحاجة السكان واضطرارهم للاستعانة بخدمة هؤلاء، وخاصة من قبل كبار السن، أو من كان يحمل معه بعض الحاجيات.

وعلى الرغم من كثرة عدد هذه الوسائط، إلا أنه لا تنافس بينها على مستوى ما يتم فرضه من تسعيرة لقاء خدماتها في النقل، فهناك تنسيق وتكامل فيما بينها على هذا المستوى، وطبعاً على حساب السكان، ومن جيوبهم.

فعلى سبيل المثال: إن اضطرار فردين من الأسرة فقط للاستعانة بخدمة هذه الوسائط يومياً، بمعدل 500 ليرة لكل توصيلة ذهاباً وإياباً في هذه الفترة، يعني أن التكاليف الشهرية لن تكون أقل من 40 ألف ليرة شهرياً، وكل فرد إضافي يعني زيادة بمعدل 20 ألف أخرى، يضاف إلى ذلك طبعاً بقية أجور النقل اليومية الأخرى، ولا شك أن هذه التكاليف كبيرة ومرهقة.

ضرورة القوننة والضبط

المشكلة لدى سكان هذه المناطق أن هذه الوسائط تعمل أصلاً دون ترخيص، وبالتالي لا وجود لمرجعية أو لجهة معينة يتوجهون إليها عند اللزوم لحل مشكلة ما تتقاضاه لقاء خدماتها.

في المقابل، ليس من مصلحة السكان أن تتم ملاحقة ومخالفة وتوقيف هذه الوسائط في ظل انعدام البديل لتقديم هذه الخدمات، كما يجري في بعض الأحيان.

والنتيجة، أن هؤلاء السكان مكرهون على استمرار الرضوخ للاستغلال، بل وزيادته عند كل أزمة، ناهيك عن استغلال ساعات الذروة، أو ساعات الليل.

على الطرف الآخر تجدر الإشارة إلى أنه سبق أن طالب السكان في هذه المناطق بضرورة ترخيص عمل هذه الوسائط للنقل في المناطق التي لا تعمل عليها وسائط النقل المرخصة، بغاية وضع خطوط محددة لها، مع فرض تسعيرة مقيدة لقاء خدماتها، لكن ذلك لم يتحقق، علماً أن واقع الحال يقول: إن هذه الوسائط تعمل بحكم الحاجة والاضطرار والاستغلال والأمر الواقع، وهي مشاريع استثمارية ربحية، لكنها بعيدة عن القوننة والضبط الرسمي.

فهل من الصعب فعلاً قوننة عمل هذه الوسائط، أم إن استمرار المشكلة والمعاناة والاستغلال أسهل بنظر أولي الأمر؟!

برسم محافظة دمشق.

وصلت تكاليف سلة الاستهلاك الأساسية لأسرة من خمسة أشخاص في دمشق إلى 660 ألف ليرة في نهاية شهر أيلول 2020 مرتفعة بنسبة 85% تقريباً عن مستوى هذه التكاليف في العام الماضي. السلة المكوّنة من 8 حاجات أساسية، وفق مكونات الاستهلاك المعتمدة في المكتب المركزي للإحصاء مأخوذة على أساس الأسعار الأدنى في دمشق.

660 ألف ليرة

تكاليف معيشة أسرة من 5 أشخاص أيلول 2020

أما خلال الأشهر الثلاثة الماضية فإن أسعار الغذائيات انخفضت قليلاً، بينما ارتفعت أسعار النقل ما انعكس انخفاضاً نسبياً في تكاليف المعيشة بمقدار 5000 ليرة شهرياً، ونسبة لا تذكر.

311500 ليرة الغذاء والمشروبات الأساسية

تكاليف الضرورات الغذائية على أساس وسطي حريرات للفرد 2400 يومياً، يتطلب عملياً 275 ألف ليرة للأسرة، وبإضافة الزيوت والمشروبات الأساسية تصل التكلفة إلى 311 ألفاً. تمّ رفع أسعار الخبز في السلة، وكذلك ارتفعت أسعار البيض، ولكن بالعموم انخفضت أسعار الغذائيات قياساً بشهر حزيران بنسبة قليلة مع انخفاض أسعار بعض السلع المستوردة.

130000 ليرة للسكن

ارتفعت تكاليف السكن بنسبة 25% للإيجارات خلال الأشهر الستة الماضية، من وسطي 90 ألف إلى 125 ألف ليرة للشقة أقل من 100 متر بين دمشق وضواحيها ومراكز الريف. أما تكاليف الصيانة والتدفئة فتقارب وسطياً 65 موزعة على أشهر السنة.

36900 ليرة الأثاث المنزلي

تحتسب هذه التكاليف على أساس شراء الأسرة لأثاثها المنزلي وكهربائيات أساسية في مثل هذا الوقت وتوزيعها على عشر سنوات، لتكون تكلفة أساسيات الأثاث شهرياً 5600 ليرة بأسعار سوق المستعمل حصراً. أما الكهربائيات فتصل إلى 20 ألف ليرة شهرياً: لبراد وغسالة وفرن غاز وموبايلين وتلفزيون بعضها مستعمل وبعضها بسعر الجديد وكلفة 2,4 مليون موزعة على عشر سنوات. تضاف إليها تكاليف أدوات المطبخ موزعة على خمس سنوات وللأساسيات فقط وتقارب 1400 ليرة شهرياً.

أما الحمل الكبير الثاني بعد الكهربائيات فهو مستلزمات التنظيف، والتي تقارب 9900 ليرة شهرياً بين سائل الجلي والغسيل ومعجون الأسنان والمحارم بأنواعها والكلور والصابون فقط.

33500 ليرة الصحة

ارتفعت تكاليف الصحة بمعدلات قياسية، الأدوية والمعاينة والتحاليل والصور وكل هذا خلال الأشهر التسعة من العام الحالي. تحتسب تكاليف الصحة على أساس معاينة طبيب بمعدل مرتين سنوياً لكل فرد، وتكاليف تحليل وصورة أشعة بسيطة مرة سنوياً لفردين في الأسرة فقط. كما تحتسب تكاليف مريض مزمن واحد فقط بالضغط والسكري وتكلفة أدويته الشهرية الأساسية تقارب 16 ألف ليرة. وأخيراً، يتم احتساب تكاليف الطوارئ الصحية بكلفة عملية ولادة قيصرية من وسطي سعر المشافي الحكومية والخاصة، توزع على عامين وتعود شهرياً على الأسرة بتكلفة 10 آلاف ليرة شهرياً.

32600 ليرة النقل

تحسب تكاليف النقل على أساس انتقال 3 أفراد يومياً لمدة 5 أيام في الأسبوع، بمعدل أجرة سرفيس 100 ليرة والحاجة إلى أربع مرات ركوب للشخص يومياً. وهذه كلفتها الشهرية 24 ألف ليرة، مع احتساب هامش لتكاسي الطوارئ بمعدل 6000 ليرة شهرياً، واحتساب السفر إلى المحافظات بمعدل مرة كل 3 أشهر لفرد واحد من الأسرة وأجرة 4000 ليرة شهرياً. لقد ارتفعت تكاليف النقل بين شهري حزيران وأيلول بنسبة 100% تقريباً.

المادة	غرام	ل.س
خبز	500	30
بيض	50	126
جبن	25	100
اللحوم	75	768
الخضار	250	103
الفواكه	200	310
الحلويات	112	274
الأرز	70	126

للفرد الواحد شهرياً: 55100 ليرة
للأسرة شهرياً: 275500 ليرة

المادة	الكمية	السعر ل.س
الزيوت	5 ليتر	21500
الشاي	1كغ	15000
القهوة	1كغ	7600

311500 ألف ليرة مجموع تكاليف الغذاء الضروري والمشروبات لأسرة من 5 أشخاص في دمشق!

ارتفعت تكاليف الصحة بمعدلات قياسية الأدوية والمعاينة والتحاليل والصور وكل هذا خلال الأشهر التسعة من العام الحالي

30000 ليرة التعليم

تحتسب تكاليف التعليم على أساس طفلين في المرحلة بين الابتدائية وحتى الثانوية، بين تكاليف مستلزمات افتتاح العام الدراسي بالحدود الدنيا: الحقائب المدرسة موزعة على سنتين وتعود شهرياً بـ 1500 ليرة، الدفاتر والقرطاسية والمستلزمات اليومية وبدلات الكتب 5000 ليرة شهرياً، البدلة لطفلين بنطال وقميص فقط موزعة على عامين: 1600 ليرة شهرياً. والحمل الأكبر على الدروس الخصوصية بكلفة وسطية شهرياً 22 ألف ليرة، فيما إذا كانت درساً أسبوعياً لطالب مرحلة انتقالية، ودرسين أسبوعياً لطالب شهادة، وكلفة دورة قبل الامتحان فقط.

23000 ليرة الملابس

ارتفعت أسعار الملابس في السوق السورية بمعدلات كبيرة، ولكن الحسبة هنا قامت على أساس التقشف في تكاليف الملابس للأسرة، وأخذ أسعار وسطية بين المستعمل والجديد. ومع هذا فإن التكلفة الوسطية لملابس أسرة شهرياً تقارب 23 ألف ليرة. موزعة على جواكي شتوية بسعر المستعمل لكل فرد واستخدامها موزع على ثلاث سنوات، وعلى أساس بنطالين لكل فرد سنوياً، وكنزتين بين الصيفي والشتوي لكل فرد، وحذاء لكل فرد سنوياً مع إضافة حذاء نسائي صيفي وحذاء رياضة أطفال، وجميعها بأسعار الحد الأدنى ووسطي المستعمل، يضاف إليها متفرقات أخرى.

11 ألف ليرة للاتصالات

لم تتغير تكاليف الاتصالات الأساسية الخلوية والمحلية، ولم يتم احتساب التغيّر في طبيعة خدمة adsl للانترنت المنزلي باعتبار أن أغلب الأسر تكيفت مع رداءة الإنترنت ولم تقم بزيادة السرعة. وهو استهلاك بالحدود الدنيا لثلاثة موبايلات في الأسرة فقط.

660 ألف تكاليف الحاجات الثمانية الأساسية

يبلغ مجموع التكاليف الثمانية الأساسية 608 ألف ليرة شهرياً، يضاف إليها 8% تكاليف حاجات أخرى وطوارئ ليصبح مجموع تكاليف سلة الاستهلاك 660 ألف ليرة سورية شهرياً.

تكاليف سلة الاستهلاك الأساسية
لأسرة من 5 أشخاص بين شهري أيلول 2019 - 2020

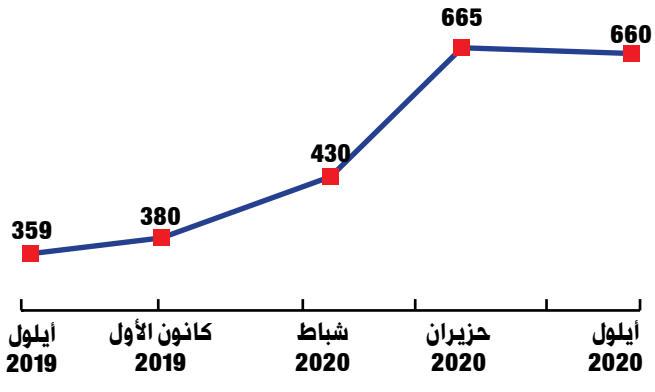

ماذا لو انهار الدولار سريعاً؟!

افتراضات واتجاهات...

للمرة الثالثة على التوالي يطلق الاقتصادي الأمريكي ستيفن روش خلال أقل من عام تصريحاته المدويّة حول اقتراب انهيار الدولار... وهذه المرّة يقول: إن المؤشرات تدل على اقتراب التوقيت ويتوقع نهاية 2021 كنقطة علّام، وهي تصريحات تصدر عن الاقتصادي المعروف بأنه «رجل وول ستريت والفيدرالي الأمريكي».

■ عشتار محمود

صرخة من قلب المنظومة

روش ليس «اقتصادياً نقدياً» أو مجرّد أكاديمي، بل هو من الأشخاص ذوي الدلالة، فهو الاقتصادي الرئيس السابق في بنك مورغان ستانلي، وموظف سابق في قسم التحليل في الفيدرالي الأمريكي، وهو الآن في عداد جامعة يال الأمريكية. وروش ليس الوحيد بل أتت الإشارات متتالية من مؤسسة روتشيلد للاستثمار، من المستثمر الأمريكي وورن بافيت، من بنك غولدمان ساكس وحتى من وكالة التصنيف فيتش وهؤلاء جميعاً أعلنوا توقعهم انخفاض الدولار والتوجه نحو الذهب.

إنّها «صرخة» من قلب المنظومة قد يكون لها تفسيران: إمّا دعوة إلى إدارة أزمة التراجع المحتوم للدولار والسير بسياسات مختلفة، أي صرخة تحذيرية! أو قد تكون جزءاً من إدارة الأزمة ومساهمة في التوقيت، لتعكس أن طرفاً في قلب المنظومة يعلن اقتراب الأزمة ويسرّعها، ويمكن أن نسميّها صرخة توعديّة!...

قد لا نمتلك إجابة دقيقة حول دلالتها، ولكن المحسوم حتى قبل تصريح روش بأن منظومة الدولار: مختلّة وهي في طريق التفكك، مع تعقّد الأزمة الاقتصادية التي يعيشها النظام الرأسمالي العالمي بمركزه الغربي المعتمد على الدور العالمي للدولار منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية.

الأزمة كانت متوقعة بين 2019–2021 توقّع الكثير من النخب والمؤسسات الاقتصادية العالمية انكشاف الأزمة، وتحديداً انفجار فقاعة المال والدَّين العالمي المتضخمة منذ عام 2008، وكان توقيت 2019–2020 متداولاً بكثرة... مع الحديث عن عدم اليقين وهشاشة الوضع الاقتصادي والسياسي والبيئي العالمي.

وهو ما حدث! فالأزمة انفجرت في قطاع النفط مطلع 2020، «لأسباب متراكبة سياسية واقتصادية»، ثم كانت أزمة الوباء العالمي، والركود الواسع الناجم عنها، والتي إن ظهرت كأزمة صحية إلّا أنه لا يمكن فصلها عن نمط الإنتاج العالمي، ومستوى الترابط في المنظومة. «فمثلاً: يربط البعض بين الوتيرة المتصاعدة لظهور الأوبئة وانتشارها وطبيعة الإنتاج الغذائي الكبير عالمياً، التي تولّد الأوبئة وتسرّع انتشارها ونقلها للبشر»..

إن الأحداث الوبائية والسياسية والكوارث البيئية التي يبحث العديدون عن تفسيرات أحادية لها، هي جزء من الأزمة الشاملة لمنظومة الإنتاج الرأسمالي العالمي. أمّا الأزمات المالية فهي تجلٍّ مباشر، وهي تعكس بالجوهر أزمة الدولار بصفته «المال العالمي».

أربع وظائف للطلب العالمي على الدولار

روش يقول: إن الدولار كعملة الولايات المتحدة، كان يحافظ على قوتّه وسعره رغم اختلال المؤشرات المالية الأمريكية: نسبة عالية للدَّين قياساً بالناتج سيصل إلى 130%، وعجزاً كبيراً في موازنة الحكومة 20% من الناتج، وعجزاً كبيراً في الميزان التجاري... وهي مؤشرات كفيلة بالقول: إن العملة الأمريكية هشّة ومرشحة للتراجع.

ولكنّ هذا لم يكن ينطبق على الدولار، أو حتى على عملات دولية أخرى، مثل: اليورو. وذلك نظراً للطلب العالمي على هذه العملات الذي يرفع من سعرها، هذا الطلب الناجم عن أربع وظائف أساسية للدولار في المنظومة العالمية: أولاً: تشكيل الاحتياطيات الدولية «أي: طلب البنوك المركزية عبر العالم على الدولار كخزان احتياطي، وشكل من أشكال حفظ الثروة، إلى جانب العملات الدولية الأخرى والذهب». ثانياً: الطلب التجاري العالمي على الدولار باعتباره عملة التداول العالمية الأولى وتسعّر به السلع الأساسية عالمياً، مثل: النفط وغيره. ثالثاً: الطلب على الدولار باعتباره وسيلة تمويل وعملة الدَّين الأساسية عالمياً، فالمصدر الأكبر للديون العالمية هو البنك الفيدرالي الأمريكي وما يضخّه من دولارات إلى منظومة المصارف التجارية الكبرى عالمياً، وبُنى ومؤسسات التمويل الأخرى التي تموّل بالدولار ومشتقاته المالية... ورابعاً: الطلب الاستثماري على الدولار، حيث يعتبر ملاذاً آمناً من الاضطرابات والأزمات، وحافظاً لثروة المستثمرين الماليين دولياً، لأنّه مضمون بوزن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وما تمثله من قوّة!

منظومة الدولار مختلّة وهي في طريق التفكك مع تعقّد الأزمة الاقتصادية التي يعيشها النظام الرأسمالي العالمي بمركزه الغربي

إنّ هذه الروافع الأربعة للطلب على الدولار عالمياً تأتي بالعمق من وزن الولايات المتحدة الريادي خلال العقود الستة الماضية: اقتصادياً، وتجارياً، وتكنولوجياً، وعسكرياً، وسياسياً، ومؤسساتياً باعتبارها المتحكم ببنية المؤسسات الدولية. وبالمجمل، فإنّها ترتبط بأوجه الهيمنة الأمريكية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ورغم اختلال هذا الوزن اليوم في كل هذه الجوانب، ومنافسة قوى دولية أخرى في مقدمتها الصين... فإن موقع الدولار بقي صلباً نسبياً، وحصلت خروقات مالية صينية في فرض اليوان كعملة احتياطي وتبادل دولية منذ 2016، ولكن اليوان لا يزال يشكل 3% من التداول العالمي، وإن كان ينمو بسرعة.

ولكن بالعودة إلى روش، فإنّه يرى أن هذه الروافع والوزن العالمي للدولار، لم تعد مضمونة الفعالية، إذ يقول: «مرحلة الميزة الخارجية للدولار الأمريكي... تنتهي، لمدة 60 عاماً كان العالم يشتكي من هذا الموقع المميز للدولار، ولكن لا يفعل شيئاً، وهذه الأيام قد ولّت». الدور الخارجي للدولار يهتز وتحديداً مع عمق الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة وتراجع كلٌ من: الاقتصاد الأمريكي، والاقتصاد العالمي، والطلب العالمي على الدولار، وارتفاع أوزان وبدائل الأطراف الدولية الأخرى.

الفقاعة التي تُغرق العالم بالدولار قد تكون قريبة من الانفجار، وهذه المرّة ستظهر القيمة الحقيقية للدولار، حيث يتوقع روش تراجع الدولار بسرعة بمقدار 35%، وأنّه على الاقتصاد الأمريكي الاستعداد لركود بنسبة 50%!

«جلطة قلبية» في التداول العالمي!

إن بناء سيناريوهات لتراجع الدولار سريعاً وبمقدار يفوق الثلث... هو مسألة غاية في التعقيد، نظراً لحجم التأثير وتشعّب دور الدولار العالمي.

ولكن سياسياً، أو بأدوات التحليل المعتمدة على وظيفة الدولار باعتباره «المال العالمي» يمكن القول: إن تدهوراً سريعاً في سعر الدولار عالمياً سيؤدي إلى تعطّل و«جلطات قلبية» في التداول العالمي، وينعكس على تعطّل واسع في الإنتاج.

إنّ هذا سينعكس اضطراباً في أدوات التسعير والتمويل والسداد، أزمة في الدَّين العالمي وفرصة لإعادة هيكلته... والأهم، تضخماً عالمياً في أسعار السلع وتحديداً الأساسيات: الغذاء، والمعادن، والأراضي، والذهب، والطاقة وغيرها. كما سيقلل من قدرة الدول التي تعتمد الدولار احتياطيها الأساس على تلبية الحاجات الأساسية، وهو نسبة 60% من الاحتياطيات العالمية، كما سيعطل شبكة الإنتاج العالمي إلى حد بعيد... مع كل ما يستتبعه هذا من اضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية دولية.

إن آثار تدهور الدولار قد تكون اندلاع أعمق أزمة للمنظومة الرأسمالية، ولن

إن تدهوراً سريعاً في سعر الدولار عالمياً سيؤدي إلى تعطّل و«جلطات قلبية» في التداول العالمي وينعكس على تعطّل واسع في الإنتاج

يكون التوقف الناجم عن الوباء إلا بمثابة «نزهة» قياساً بأثر التوقف الناجم عن اختلال أداة التداول العالمية الأساسية، «ولن يكون بالإمكان محاولة إطفاء هذه الأزمة باستخدام طباعة الدولار بكميات استثنائية كما جرى في أزمة 2008، وكما تفعل الولايات المتحدة في 2020 بضخها لـ 3 تريليونات دولار خلال أقل من ثمانية أشهر عبر آلية الإنقاذ التي تؤجل الأزمة وتضخّمها!»

يمكن القول: إن أزمة اقتصادية شاملة ستكون بمثابة عملية واسعة لكبح القوى المنتجة: تعطيلها عن العمل وتقليص قدرتها على تأمين الأساسيات، وإيقاف الكثير من عمليات التطوير، وستؤدي إلى هشاشة أنظمة الحكم والدول، وارتفاع درجة التوتر والعنف، وتفتح باب الصراع الاجتماعي واسعاً.

ربما يفسّر هذا ميل القوى الصاعدة التي تمتلك أوزاناً هامة: اقتصادياً وتكنولوجياً ومالياً، مثل: الصين، وعسكرياً ودبلوماسياً، مثل: الروس، ميلهم إلى السير البطيء في عملية استبدال الدولار، ومحاولتهم التحكم بمسار الأزمة وكبح الرعونة الأمريكية تدريجياً، وسيرهم في سياسة احتواء ودفاع وتلويح بالبدائل، مقابل العمل المتأني عليها... فالانهيار السريع هو خسارة للجميع تتطلب مستوى عالياً من القدرات المادية والقدرة على التحكم بحجم الخسائر، ومرونة عالية لإيجاد البدائل وترسيخها سريعاً.

كما لا ينبغي استبعاد فرضية أن أطرافاً في المنظومة الغربية ومركزها الأمريكي تسعى إلى التحكم بتوقيت أزمة من هذا النوع، لأن الجميع يعلم أن الدولار لن يبقى على العرش العالمي، وربما يريد طرف متشدد أن تأتي الأزمة بشكلها المدوي لأن هذا يساهم في عملية التدمير على المستوى العالمي، ويسمح باستخدام بقايا الوزن الأمريكي في مواجهتها. ربما يوجد طرف أمريكي يريد استباق الأزمة قبل اختمار منظومة البديل النقدي العالمي.

الأكثر قدرة على التحكم ومواجهة الأزمة!

إنّ أكثر الدول قدرة على التحكم بأزمة من هذا النوع، ستكون تلك التي تمتلك قدرات بشرية وإنتاجية أكبر، إضافة إلى امتلاك المرونة لإدارة الصراعات الاجتماعية وإيجاد وضع أكثر استقراراً، ليس اقتصادياً فقط، بل سياسياً وأمنياً.

قد تمتلك الولايات المتحدة بشراً وإنتاجاً ولكنها مثقلة «بقوى الرعونة» أي، القوى التي لا تستطيع أن تقبل بتوزيع الخسائر نظراً لهول هذه الخسائر وجسامتها، خسائر ستعادل على الأقل حجم ربح الولايات المتحدة التاريخي من هيمنتها السابقة وموقع الدولار العالمي... وهو ما يدفع نحو افتراض أن الإدارة الأمريكية ستكون أكثر ميلاً للعنف وتحديداً في مواجهة المجتمع الأمريكي.

إنّ تجربة الوباء أعطت نموذجاً مبسطاً وتجربة عن القدرة على التحكم بالأزمات الكبرى وإستراتيجياتها: فأثبتت الصين مثلاً أنها تمتلك مرونة تعبئة الموارد والقدرات الذاتية ليتجاوز مجتمعها الأزمة، وخرجت أكثر تماسكاً ووحدة... بينما أثبتت الولايات المتحدة أنها لا تستطيع أن تواجه ارتفاع احتياجات المجتمع إلا بمزيد من العنف والانقسام.

إننا نرى الآثار الاقتصادية المباشرة لهذه التجربة، على المستوى الاقتصادي بالعودة السريعة لنمو الاقتصاد الصيني، وعلى المستوى النقدي بارتفاع الطلب على اليوان عالمياً وتوسيع إصداره في الخارج وارتفاع تدفق المال العالمي إلى الصين كملاذ آمن. بينما نرى الآثار الاقتصادية والسياسية في الولايات المتحدة في محاولة رفع وتيرة العنف وتعمّق الانقسام والحديث الصريح عن انهيار الدولار.

على المستوى الأعم، إن أزمة بحجم انهيار الدولار ستعني اهتزاز أنظمة الحكم العالمية بمجملها واختلال أوزانها السياسية، وتحديداً الأكثر طفيلية منها والأقل إنتاجاً وموارد، وهذا من جهة... أما من الجهة الأخرى ستجعل الشعوب أقل قدرة على الاحتمال وأكثر حاجة للبدائل. ستفتح الأزمة الشاملة معركة- رغم أنها قد تكون «دامية»- ولكن تزداد فيها فرصة استلام الشعوب لزمام إدارة الأزمات بمنطق آخر... يقوم على تلبية الحاجات.

ماذا يريد الذين يتجاهلون أزمة الغذاء والطاقة؟!

أدت موجات التدهور في قيمة الليرة والعمليات الإنتاجية داخل البلاد إلى رفع تكاليف معيشة أسرة بنسبة تقارب 100% بين العام الماضي وهذا العام... فالأسرة التي كانت تحتاج 360 ألف ليرة تقريباً في مثل هذا الوقت من العام الماضي أصبحت تحتاج إلى 660 ألف ليرة حالياً، ومع تقشف أكبر.

أسعار الغذاء قادت هذا الارتفاع، والأساسيات من الغذاء والمشروبات التي كانت تكلف الأسرة 137 ألف ليرة في أيلول الماضي أصبحت تكلفتها اليوم: 311 ألف ليرة!

ارتفعت الغذائيات المستوردة بنسب قياسية: الرز والسكر والزيوت، وارتفعت بمقدار أعلى اللحوم الحمراء والفروج والبيض ومنتجات الألبان والأجبان، وارتفاع لا يقل كثيراً في أسعار الخضار والفواكه وزيت الزيتون التي تتمتع بفوائض إنتاج محلية.

وحملت هذه التغييرات الجنونية في أسعار الغذائيات دلالات ليس فقط على ارتهان الغذاء للاستيراد والدولار، بل على تدهور في منظومات الإنتاج الغذائي المحلي. وقادت معها عدد من هم تحت خطر الجوع في سورية ليفوقوا 9 ملايين!

لم يُتخذ أي إجراء على مستوى هذا التدهور، بل لم يتخذ أي إجراء إلا ويعزز هذا التدهور، وآخره المهزلة المسماة «تنظيم توزيع الخبز» والتي يريدون أن يغلفوا بها تقنين كميات الخبز المدعوم، والتي نتج عنها إذلال واسع جديد للسوريين، وأصبحت صورهم على طوابير انتظار الخبز واحدة من مشاهد البؤس العالمي.

الغذائيات ليست المشكلة الوحيدة، ورغم أنها عنوان هذا العام الصعب حتى الآن، ولكن يبدو أن الطاقة ستختم بأزماتها عام 2020 بتعقيدات أكبر. فبعد أزمة البنزين، تتجلى أزمة غاز في الأفق، وأصبح التوزيع الفعلي كل 50 يوم على الأقل بينما المفترض كل 23 يوم... أما المازوت فتم الإعلان عن الكميات لكل أسرة والتسجيل، ولكن لم يتم توزيع أية كمية من مازوت التدفئة حتى الآن.

فالنفط الخام والمشتقات التي كان يتم استيرادها بحراً عبر الوسطاء، أو التي كانت تعبر من حقول شرق البلاد باتفاقات وأيضاً عبر الوسطاء... قد شهدت اختناقات مع توسع العقوبات وتشددها، وتراجع قدرات المال العام على الصرف على أرباح هؤلاء المتخمين بالفساد.

العقوبات كانت متوقعة ومرتقبة، ولكن أيضاً لم تكن هنالك أية إجراءات استثنائية... أية مساعٍ أو مبادرات معلنة للبحث عن مخارج تُنظم عملية تدفق الأساسيات! وبكل برود كانوا يطلبون من الشعب السوري الصمود وتحمّل العواقب.

ما الذي يعنيه تجاهل الجوع ونقص الطاقة، في بلد مثقل بالعقوبات والركود والفقر، وهو دائماً على حافة العنف... أي مستوى من التدهور المعيشي وأية نتائج اجتماعية؟

حالة العجز الشاملة عن ضمان الأساسيات هي ظاهرة سياسية وليست اقتصادية، مثلما هو الجوع العام أمر سياسي، وكذلك نقص الطاقة وتعطل الإنتاج.. إضافة إلى أن تثبيت الأجور عند حدودها الدنيا الحالية هو أيضاً أمر سياسي، وهو ترك الناس لمصيرهم.

الموارد موجودة، نستطيع أن نتعقبها في القصور والمواكب والأعراس الأسطورية، بل أكثر من ذلك في شحنات الكبتاغون... نستطيع أن نراها فيما سمّي المعركة على الفساد، التي كشفت أنّه يمكن إدانة جميع وجوه الأعمال البارزة بتهم من التهرب الضريبي، إلى تهريب المواد على الأقل... إدانة لم يعقبها أي أثر سياسي اقتصادي سوى ارتفاع الطلب على الدولار وتدهور الليرة، ولم تعقبها أية زيادة في قدرة المال العام على تلبية الحاجات. حملة خلبية على الفساد وضّحت ما نعرفه جميعاً بأن وجوه المال الكبرى يمكن إدانتها ببساطة، ووضع اليد على أموالها، ولكن لا يمكن تحويل هذه الأموال إلى خدمة البلاد وشعبها، إلا إذا كان السوريون هم من يأخذون قراراً كهذا!

إن من يتجاهلون أزمات الغذاء والطاقة ولا يملكون الإرادة لتعبئة الموارد لحلها حلولاً استثنائية، كما فعلت تاريخياً العديد من الدول التي وقعت تحت العقوبات... هؤلاء يدفعون البلاد إلى المصير الذي تريده القوى التي تفرض حصارها على السوريين، ويساهمون مساهمة فعالة في استحضار العنف والفوضى من جديد!

بذريعة «موجة كورونا الثانية».. مراكز

منذ 27 نيسان 2020 أبلغ رئيس الوزراء البريطاني شعبه والفعاليات الاقتصادية بأن يستعدّوا لـ«إجراءات قاسية للموجة الثانية» من كوفيد19، لتؤكّد حكومتَه، وعددٌ من الحكومات الأخرى، منذ بداية أيلول أنّ الموجة الثانية قد بدأت. وأعلنت بريطانيا عن موجة جديدة من قيود اجتماعية بدأت بتطبيقها منذ منتصف أيلول وستظل لآخر العام، وتعرضت لانتقادات لتناقضها وخلوها من المنطق. سنوضح في هذه المادة الأسس العلمية للشكوك القوية حول «موجة ثانية» حالياً، نظراً لشحّ الاختبارات وابتعاد «المنحني الوبائي المرصود» عن المنحني الوبائي الحقيقي. ثم نضيء في الجانب الاقتصادي- السياسي على ارتباط خطة تشديد القيود الاجتماعية «الكورونية» مع السيناريوهات الكارثية المتوقعة لأزمة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وخاصة بعد تسريب صحيفة «ذي صن» لخطة إجراءات قمعية لحكومة جونسون، فيما يبدو أنه إيذانٌ بأنّ القبضات الحديدية للبرجوازية المالية العالمية العميقة باتت مضطرة إلى مزيد من تمزيق قفازاتها الحريرية، وفي عَقر دور الإمبريالية نفسها.

■ د. أسامة دليقان

ما تعريف «الموجة الثانية»؟

لا تعريف دقيق، لكن الموجة wave في علم الأوبئة ترادف «الفاشيَة» outbreak «من التفشّي». واعتمدت بعض الدراسات معايير أوضح: ففي دراسة من شباط 2008 بعنوان «تحقيق في الموجة الثانية «الطور2» من السارس في تورنتو» حول تفشٍّ ثانٍ للسارس «2003/6/20» ورد التعريف التالي: «الفاشيَة التي تلي سابقتها بعد مدة فاصلة لا تقلّ عن ضعف فترة حضانة الفيروس بشرط ألّا تُسَجّل فيها أيّة حالة جديدة» – «أيْ: 20 يومياً للسارس1». ولكن بخلاف التعريفات، يوحي الترويج لـ«الموجة الثانية من كوفيد19» بأنّ الإصابات انخفضت في كامل البلد «أو حتى العالَم» لمستوى يسمح بالحكم بـ«انتهاء الموجة الأولى».

الموجات الثانية في تاريخ الأوبئة

أشار مقال ««الموجات» الوبائية لكوفيد19» في 2020/4/30 للبروفسور كارل هينيغان وزملائه، وهو مدير «مركز الطب المُسنَد بالبيِّنات» CEBM التابع لجامعة أوكسفورد، إلى أنه رغم تحذيرات الحكومة البريطانية من «موجة ثانية» غير أنّ «إطلاق أحكام يقينيّة قاطعة حول «موجة ثانية» ليس حكيماً، نظراً للغياب الكبير لليقينيّات في البيّنات الحالية وجدّتها». ولاحظ من أصل 10 جوائح تنفسية تاريخية أنّ 5 منها «50%» وُصِفَ لها طورٌ ثانٍ «لم يعتبر الجائحة الحاليّة ذات طور ثانٍ بعد» وهي: جائحة إنفلونزا 1889–1892 و«الإنفلونزا الإسبانية» 1918–1920 كل منهما ذات طور ثانٍ أشدّ. وإنفلونزا 1957–1958 بطورين متساويي الشدة. كورونا السارس1 2002–2003 بعدة أطوار. إنفلونزا الخنازير 2009–2010 بطورين خفيفين.

«المنحني المرصود» والمنحني الحقيقي

يعتمد المنحني الوبائي «وتموجاته» على تغير الحالات المسجّلة مع الزمن، واصطلاحنا له هو «المنحنى الوبائي المَرصود» observed epidimic curve أو الظاهري، أما المنحني الوبائي الواقعي Real epidimic curve أي: تغيّر الحالات الحقيقية مع الزمن، فلا يستطيع أحد معرفته بدقة مقبولة إلّا بمسح تشخيصي للسكان شامل 100%، أو شبه شامل «الصين هي الوحيدة التي اقتربت من ذلك». كلما ضعفت القدرة الاستيعابية للتشخيص كلما ابتعد شكل المنحني المَرصود عن الحقيقي.

الانخفاض الحقيقي للموجة = اختبارات أكثر + حالات أقل

يبدو هذا هو قانون تقدير الاتجاه الحقيقي لتطور الوباء. بالجدول المرفق قارنّا اختبارات بريطانيا والصين حتى 28 أيلول 2020 «البيانات من ستاتيستيكا، و«عالَمنا في بيانات»». مقابل كل حالة مثبتة أجرت بريطانيا أقل من 53 اختباراً، أمّا لكل حالة مثبتة سجلتها الصين قامت بنحو 1873 اختباراً! فالسعة الاختبارية المُنفَّذة «وليست الاحتياطية» الصينية أوسع من البريطانية بأكثر من 35 ضعفاً. بالمقابل مشعر عدد الاختبارات/عدد السكان «العمود الخامس» يعطي انطباعاً مضللاً بتفوق بريطانيا، لكنه في الحقيقية يتعلق بالاختبارات المُنَفَّذة وليس الاحتياطية، فهذان العددان شبه متطابقين في بريطانيا لأنّها فرضت على نظامها الصحي العمل تحت سلطان «الضرورة» وليس فيها «حرية» الفائض أو الاحتياطي الكافي لكل سكانها «67,88 مليون نسمة». أمّا الصين فيمكنها تغطية جميع سكانها «1,43 مليار نسمة» بشكل مؤكّد، بدليل أنّ لديها فائضاً هائلاً للتصدير: في فترة 3 أشهر فقط «من 1 آذار إلى 31 أيار» صدّرت حوالي 10,8 مليار اختبار وفق حساب تقديري قمنا به «المعلن 225 مليون كيت مُصدَّر، والكيت الصيني يحوي وسطياً 48 اختباراً».

غيِّروا منحني الاختبارات يتغير منحني الوباء!

قامت بريطانيا منذ بداية أيلول تقريباً، برفع سريع لعدد الاختبارات نسبةً إلى الشهور السابقة، مما يجعلنا نطرح الفرضية التالية: «الارتفاع في عدد الحالات» الذي أثار المخاوف وعزز الانطباع بوجود «موجة ثانية» قد لا يكون تغيّراً استثنائياً في المنحني الوبائي الحقيقي، بقدر ما هو انعطافٌ نحو الأعلى في المنحني الوبائي المرصود، ناجم عن رفع موافق لعدد الاختبارات التي يتمّ إجراؤها، فاكتشفت حالات أكثر خلال زمن أقصر مما سبق.

للتأكد من فرضيتنا هذه، قارنّا في هذه المادة بين منحنيين، الأول: هو المنحني الوبائي المرصود لبريطانيا من 1 نيسان حتى 24 أيلول «وبياناته متاحة من worldmeter مثلاً»، أما المنحني الثاني: فهو لعدد الاختبارات اليومية في بريطانيا خلال الفترة نفسها. هذا الأخير لم نعثر عليه جاهزاً، بل اضطررنا إلى رسمه بعد جمع بياناته اعتماداً على المشعر الوبائي المعروف بـ«نسبة عدد الاختبارات إلى الحالات المثبتة» المسجلة تغييراته بشكل يومي على منحنٍ من موقع our world in data واستنتجنا منه عدد اختبارات بريطانيا في كل يوم بضرب الحالات المثبتة في نسبة «عدد الاختبارات/الحالات المثبتة» لكل يوم من النطاق الزمني المدروس.

صدّرت الصين في ثلاثة أشهر اختبارات أكثر من سبعة أضعاف عدد سكانها وبالكاد تملك بريطانيا اختبارات لثُلث سكانها فلا يمكن الوثوق بواقعية أمواج المنحني البريطاني

وجاءت النتيجة متوافقة مع فرضيتنا «انظر المنحنيين أدناه»: التوازي شبه تام بين صعود «الموجة الثانية» من «منحني الاختبارات»، وصعود «الموجة الثانية» من منحني الحالات المثبتة «المرصود». كلا المنحنيين وصلا «القاع» بالفترة نفسها «أوائل تموز»، ثمّ أخذا بالارتفاع تدريجياً خلال آب وبتسارع أشدّ منذ بداية أيلول.

لكن لماذا يُظهِر المنحني المرصود في نيسان وأيار وحزيران أعداداً مبالغاً بها مقارنة مع آب مثلاً رغم تماثل أعداد الاختبارات؟ لا نملك إجابة دقيقة، لكن ينبغي التنويه إلى أنّ إجراءات التسجيل البريطانية تثير الشبهة بتدخّلات مقصودة لتغيير الأعداد، فمثلاً: في 2 تموز قامت الحكومة بتنقيح العدد الإجمالي للحالات فشطبت منه نحو 30302 إصابة لأن «بعض الناس جرى حسابهم مرتين في الأرقام الباكرة» حسب ما زعمت، وبالتالي صارت الحالات الجديدة المسجلة في ذلك اليوم هي 576 فقط. هل هي صدفة أنّ هذا الإجراء في توقيته قد زاد تعميق واحتفار «قاع» المنحني الوبائي المرصود وجعل التباين بين «موجة أولى هابطة» و«موجة ثانية صاعدة» أكثر وضوحاً؟

لا شكّ أنّه يمكن التحكم المقصود بعدد الاختبارات، ومعدّلها وتواقيت تسريعه أو إبطائه، وبالتالي رفع أو خفض الحالات المكتشفة، ولا سيّما بعد تطبيق متعمّد لسياسة «مناعة القطيع» خلّفت إصابات حقيقية كثيرة سلفاً، بحيث تستطيع بعد ذلك للحصول على «سمك أكثر» متى شئت عن طريق «تكبير دلو الغرف» ببساطة!

لكن إذا قبلنا بأنّ إعلان «الموجة الثانية» مُفتَعَل، فما مصلحة بريطانيا بذلك؟ هذا ما سنحاول معرفته في القسم المتبقي من مادتنا أدناه.

	المدة منذ بداية الوباء	إجمالي الاختبارات	الحالات المثبتة	الاختبارات المنجزة/الحالات المثبتة	وسطي الاختبارات اليومي	الاختبارات المنجزة/عدد السكان
بريطانيا	8 أشهر	23,188,836	439,013	52,8	96,620	0,34
الصين	10 أشهر	160,000,000	85,384	1873,8	533,333	0,11
الصين بالنسبة لبريطانيا «X ضعفاً»	X 1,25	X 6,9	X 0,19	X 35,5	X 5,5	X 0,32

الأزمة الرأسمالية تستنفر بوليسياً!

«بريكسيت» الذي يسبق العاصفة

«كما لو بفعل فاعل شيطاني، وبالكاد بعد أن حدث خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أخيراً، وقع الوباء العالمي الأسوأ منذ قرن، ضارباً الاتحاد الأوروبي وبريطانيا بقسوة خاصّة. يجادل البعض بأنّ متشدّدي بريكسيت في الحكومة البريطانية سيستخدمون الكارثة الاقتصادية، التي أكسبَها الوباء شكلاً معيَّناً، كضباب يحجبون به العواقبَ الاقتصادية لـ«بريكسيت بلا اتفاق»، بطريقة أسهل مما لو قاموا بذلك في ظروف أخرى «عادية»» – كان هذا التحليل سيهاجَم بسرعة على أنّه «نظرية مؤامرة» لو لم يكن صادراً عن إحدى وسائل الإعلام السائد، وهي الوكالة الإعلامية الألمانية الدولية «دويتشه فيله» DW «2020/5/27».

تسريب «وثيقة يوم القيامة»

بهذا اللقب وُصفت وثيقة حكومية بريطانية «سرية» سُرِّبت لجريدة «ذي صن» البريطانية في مقال حصري كتبه محررها السياسي في 2020/8/22، ونوّهت إلى أنّها خطط حول التحضير لـ«تطابق» أو تراكب «بريكسيت بلا اتفاق» مع «موجة كورونا ثانية». وعنوان الوثيقة: «مجموعة أولية من فرضيات التخطيط لسيناريو معقول للحالة الأسوأ دعماً لتخطيط طوارئ مَدني من أجل نهاية المرحلة الانتقالية» ومُؤرخة في «تموز 2020» ومذيّلة بـ«رسميّ حسّاس». وقالت الصحيفة بأنّ توقيت التسريب جاء «في الوقت الذي انتهت فيه الجولة الأخيرة من محادثات التجارة مع الاتحاد الأوروبي بتحذيرات من أن المفاوضات تتراجع وفرص عدم التوصل إلى اتفاق في كانون الأول آخذة بالارتفاع». وأنّه وفقاً للوثيقة فإنّ «موجة كوفيد ثانية والخروج الجامح من الفترة الانتقالية للاتحاد الأوروبي يمكن أن يتسببا في أزمة اقتصادية للمنظومة».

إجراءات عجيبة «مضادة للموجة الثانية»

في 30 تموز أعلنت الحكومة قيوداً تمنع اجتماع عائلتَين في بيت واحد أو في حديقة خاصة. وفي 8 أيلول أعلنت إجراءات جديدة ستطبق منذ 14 أيلول ولا سيما «قاعدة الستة» rule of six التي تحظر اجتماع أكثر من 6 أشخاص، لكن بالمقابل سمحت باجتماع أيّ عدد منهم في العمل ومؤسسات التعليم والمدارس! وسُخرت كثير من المقالات الصحفية من تناقض ولامنطقية الإجراءات.

«المملكة المتحدة الفاشيّة» ترحب بكم!

تعقيباً على إعلان 9 أيلول لحكومة جونسون عن توقعاتها لبريكسيت بلا اتفاق تجاري، والتي أطلق عليها منذ أوائل 2019 اسم «عملية المطرقة الصفراء» Operation Yellowhammer كتب المحلل السياسي اليساري توماس سكريبس لموقع الاشتراكية الدولي «2019/9/13» بأنّ وثيقة التوقعات «ست صفحات» تؤكد على الكارثة الاجتماعية والاقتصادية الوشيكة، وتعزز الشكوك حول خطر قيام حكم استبدادي في المملكة المتحدة، فالوضع الذي تلخّصه الوثيقة لا يمكن معه الحفاظ على أشكال ديمقراطية للحكم.

ويُفهَم من الوثيقة بأن 50,000 جندي احتياطي ونظامي يتجهّزون «في حالة الاضطرابات المدنية، للمساعدة في المطارات البريطانية ولضمان الوقود والإمدادات الطبية». وسيدعمون بعشرة آلاف من شرطة مكافحة الشغب، جاهزين للانتشار خلال 24 ساعة، وإرسال ألف شرطي إضافي من بريطانيا كتعزيزات لشرطة أيرلندا الشمالية. كما نوقش استخدام صلاحيات «التعامل مع حالات الطوارئ الوطنية كأعمال الحرب والإرهاب» العائدة لقانون 2004 من عهد طوني بلير، وتشمل «حظر التجول، وحظر السفر، ومصادرة الممتلكات، والأكثر صرامة نشر القوات المسلحة لقمع أعمال الشغب».

وهكذا يبدو أن الحكومة تتجهز لانفجار كبير بالصراع الطبقي، ولا سيما عندما ينتهي قبل نهاية العام «مخطط الإجازة» المأجورة جزئياً، فترتفع البطالة كما هو متوقع إلى ثلاثة أضعاف لتصبح 15%. ومتوقع نشوب نقاط ساخنة للتوترات الدولية على الفور، مثلاً الصراع على حقوق صيادي الأسماك بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي قد يؤدي إلى «نزاعات عنيفة أو إغلاق الموانئ».

عَقد حكومي لخدمات «الصدمة والرعب»

كتب الموقع الأوروبي «بوليتيكو» في 2020/6/17 تحت عنوان «حكومة المملكة المتحدة تحضّر لبريكسيت بحملة «صدمة ورعب» إعلامية» بأنّ مصطلح «الصدمة والرعب» shock and awe تصدّر وثيقة خطة حكومية لإبلاغ عموم البريطانيين بتحضير أنفسهم لنهاية المرحلة الانتقالية وفق بريكسيت في نهاية العام الحالي. وسبق أن ارتبط هذا المصطلح في العلم العسكري وعلوم التأثير في سلوك البشر ارتباطاً مباشراً بالحرب العدوانية الأمريكية على العراق. وتشكل الخطة جزءاً من صفقة أكبر بقيمة 4,5 ملايين جنيه إسترليني، أبرمتها الحكومة مع الشركة الإعلامية الخاصّة MullenLowe London المنخرطة أيضاً في بزنس لتنسيق التواصل بخصوص جائحة كورونا الحالية. ويمكن التأكد من صحة وجود العقد على موقع «تاسل». ووصفت بأنها «أهم حملة حكومية هذا العام»، وتبدأ في تموز 2020 وقد تمتد حتى أيار 2022. وكشف المقال أنّ الخطة الحالية تقسّم البروباغاندا إلى أربع «رشقات نارية»:

«1» بين شهري تموز وآب: سيكون هناك حثّ لـ«دفع» الناس لاتخاذ إجراءات بتحذيرهم من «العواقب والفرص». «2» بين أيلول وتشرين الثاني: الانتقال إلى نهج «الصدمة والرعب». «3» بين كانون الأول وكانون الثاني: ستركز الحملة على «تجنب الخسائر». «4» وبدءاً من كانون الثاني 2021 فصاعداً: ستدور الحملة حول «الفرص الجديدة».

تبدو القيود الاجتماعية بذريعة «الموجة الثانية» أدوات جاهزة لشن حرب طبقية، ولا سيما أن إعلانَ بداية «الموجة الثانية» مطابق لبدء المرحلة الثانية من المخطط أعلاه.

بنك إنكلترا وتمركزٌ أعلى للرأسمال

بالارتباط مع «كورونا» و«الموجة الثانية» وبريكسيت يلوِّح بنك إنكلترا بتطبيق «معدل فائدة سلبية». ولفهم المغزى يستنتج تحليل في موقع غلوبال ريسيرتش والعائد للعام 2016 بأنّ سياسة أسعار الفائدة السلبية لا تنقذ من الانهيار، لكن تتماشى مع أجندة لإفلاس البنوك الصغيرة وتعزيز القطاعات المصرفية في البلدان الصناعية، وزيادة التمركز والسيطرة فيها.

انعدام معدّل الربح ووهم «إعادة إقلاع الرأسمالية»

خلصت مادة لقاسيون بعنوان «معدل الفائدة: كعب آخيل الرأسمالية!» «2020/3/18» إلى النتيجة التالية: «إنّ ربحاً وسطياً مساوياً للصفر يعني نمواً صفرياً، بل سالباً... لم تعد هنالك أية إمكانية تاريخية لاستمرار الرأسمالية... هو جوهر الأزمة الراهنة التي لا تشكل حرب النفط وكورونا ضمنها أكثر من أعراض تاريخية مؤقتة لمرض عضال اسمه الرأسمالية».

بين 3 حزيران إلى 24 أيلول 2020 انعقد «المنتدى الاقتصادي العالمي» WEF تحت عنوان «إعادة الإقلاع الكبير» The Great Reset وحشد دعوات عاطفية من قبل قادة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقطاع الشركات والمصارف في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، للاستفادة من كوفيد19 من أجل «إيقاف تشغيل» ثم «إعادة إقلاع» الاقتصاد العالمي في ظل نظام تشغيل جديد بعنوان «الصفقة الخضراء الجديدة» Green New Deal. وقال مؤسس المنتدى ورئيسه التنفيذي كلاوس شواب إنّ على العالم تجديد كل الجوانب الاجتماعية من التعليم للعمل والصناعات من النفط للتكنولوجيا وقال: «باختصار، نحن بحاجة إلى «إعادة إقلاع كبير» للرأسمالية». وضخّم الأمير تشارلز الرسالة فقال: «لدينا فرصة ذهبية لاغتنام شيء جيد من هذه الأزمة [كوفيد19]. فموجاتها الصَّدمية غير المسبوقة قد تجعل الناس أكثر تقبلاً للرؤى الكبيرة للتغيير».

هذا التفكير البرجوازي يعامل الرأسمالية المأزومة كنظام تشغيل كمبيوتر تعرَّض لعطل أو «فيروس» ويتوهم إمكانية حل المشكلة بإيقاف تشغيل الجهاز «إغلاق الاقتصاد» ثم «إعادة الإقلاع». لكن المشكلة هي أنّ النظام كله انتهت صلاحيته، ويحتاج الجهاز البشري إلى حلّ جذري: «فورمات» للرأسمالية، وتنصيب نظام جديد: اشتراكية القرن 21

توقعات بأن تقفز البطالة بعد بريكسيت 3 أضعاف وخطة طوارئ بريطانية لجاهزية 50 ألف جندي و10 آلاف شرطي مكافحة شغب

الاختبارات اليومية - كوفيد19 بريطانيا

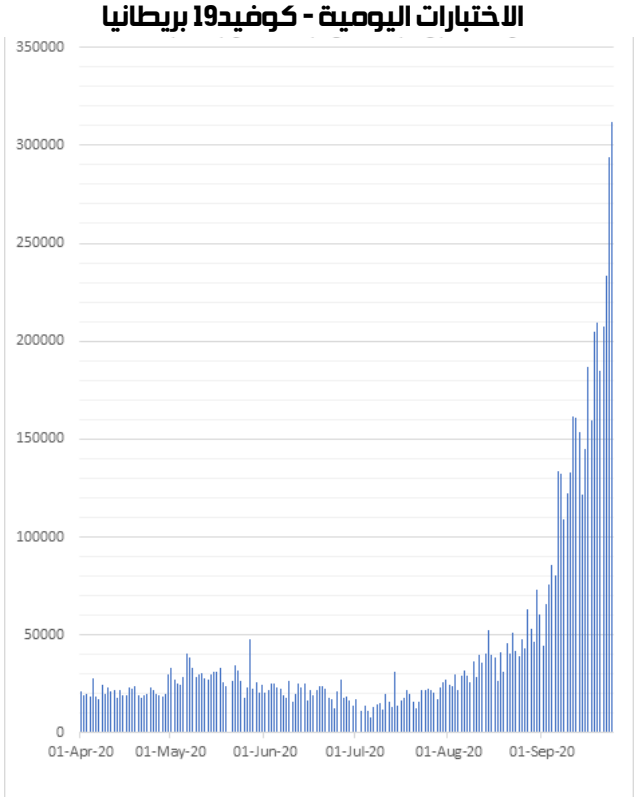

الحالات المؤكدة اليومية - كوفيد19 بريطانيا «المنحني الوبائي المرصود»

أزمة «قره باغ»..

لقد بدأت أعمال قتالية كثيفة في مرتفعات قره باغ، وقد يتطور الوضع في أية لحظة إلى صراع وحرب كاملة بين أذربيجان وأرمينيا... دعونا نرى هذا التطور في سياقه التاريخي والجيوسياسي.

■ الكسندر دوغين– روسيا الجديدة
ترجمة وإعداد قاسيون

تأثير زوال الاتحاد السوفييتي على قره باغ

تُـردّ أصـول الـصراع الـدائـر في قـره بـاغ حالياً إلى انهيار الاتحاد السوفييتي، فمع ضعف سيطرة مركز الاتحاد على أطرافه، بـدأت الـحركات والـميول القومية بالتزايد والاشـتـداد، مـمـا أدى إلـى ظـهـور دول جديدة، لكن على الرغم من ذلك، فإن غالبية جمهوريات الاتحاد السوفييتي «باستثناء أرمينيا» كانت عبارة عن بُنى متعددة الأعراق والـقـوميـات، حـيـث كـان عـدد مـحـدود من الروس والأذربيجانيين والأكراد قد عاشوا في أرمينيا، أما في الجمهوريات الأخرى فقد كانت الـحـال أكثر تعدديةً من وجهة النظر العرقية، ولم تكن أي من الدول التي ظهرت بعد الانهيار موجودة على الإطلاق داخل هذه الحدود، بالمعنى الكامل للكلمة، فداخل الاتحاد السوفييتي كانت للحدود قيمة اسمية فقط، ولم تؤخذ العوامل العرقية والقومية بالاعتبار إلا في الإستراتيجية العامة للحركة نحو مجتمع ما بعد قومي جديد لـ«الشعب السوفييتي». وستالين، قام عن عمد بإدخال عناصر عرقية غير متجانسة في الجمهوريات الوطنية، بغاية منع أية محاولة، بأية مرحلة، قد تهدف للانفصال عن الاتحاد السوفييتي، أي: إن التباين العرقي ودمج عدة أعراق في الجمهوريات الوطنية كان في البداية إستراتيجية ستالينية متعمدة، ثم بعد ذلك، حينما فُقد التنبّه الجيوسياسي، أصيبت بنوع من الجمود.

وبالتزامن مع تراجع مركز الاتحاد اشتدت التناقضات القومية والعرقية، وهذا ما أدى إلى قيام دول ما بعد الاتحاد السوفييتي بهذا الشكل وما رافقه من صراعات حادة بين المجموعات العرقية، وقره باغ واحدة منها.

قره باغ السوفييتي

لدى الأذربيجانيين والأرمن نزاع طويل حول: هل قره باغ أرمني أم أذربيجاني؟ والجواب على هذا السؤال– وقبل أن نتعمق بالتاريخ – يجب أن يكون حاسماً قره باغ كان سوفييتياً. ففي سياق التقارب بين لينين وكمال أتاتورك، تم ضم هذه المنطقة إدارياً إلى أذربيجان، لكنها كانت في الأساس سوفييتية، ولم تتألف من عرق صاف، حيث كان الأذربيجانيون والأرمن يشكّلون نُصفين متساويين تقريباً، وبشكل مؤكد، كان كل من هـؤلاء وأولـئـك سيصبحون ببساطة شعباً سوفييتياً واحـداً. لكن وفـي فترة البيروسترويكا، أدى تراجع الإيديولوجيا الشيوعية في الاتحاد السوفييتي إلى تأجيل المشروع الأممي، لتعاود الهويات العرقية والقومية بالترسخ والخروج من تلك المصفوفة الإيديولوجية، وليؤدي هذا بدوره إلى عدة صراعات: «ترانسنيستريا، أبخازيا، أوسيتيا الجنوبية، أتراك المسخيت... إلخ» وفي قره باغ تحديداً كان الصراع دموياً وشرساً.

كيف أصبح قره باغ أرمينياً؟

في البداية كان موقف المركز السوفييتي في فترة تراجعه السريع، منحازاً إلى أذربيجان، حيث اتبعت باكو مساراً أكثر مركزية، بينما أصبحت يريفان واحدة من القوى الرئيسة الدافعة باتجاه انهيار الاتحاد السوفييتي: فقد بدأت الحالة القومية بالتصاعد بشكل سريع في أرمينيا، أما بين الأذربيجانيين، فقد بدأت بذور القومية بالتطور في قره باغ، وهذا ما استغلته الجبهة الشعبية الليبرالية الموالية للغرب. وكان الرد الأرمني حاسماً، فبعد مجازر مأساوية نجحوا بالاستيلاء على مرتفعات قره باغ، وأخرجوا الجنود السوفييت منها، والـذيـن وجـدوا أنفسهم مـتـرددين وبـلا قـرار بسبب عـدم وجـود أوامـر واضـحـة من موسكو. وبعد ذلـك، تم تنفيذ حملة تطهير عرقي، حيث طُرد جميع الأذربيجانيين تقريباً من قره باغ. وإثر هذه الانتصارات، قام الأرمنيون بالسيطرة على 7 مناطق أخرى إضافية مجاورة لقره باغ من أذربيجان، أملاً بأن يبادلونهم لاحقاً بمقابل الاعتراف باستقلالهم بها. وفي موازاة هذا الأمر كان الاتحاد السوفييتي ينهار على كل الجبهات، ومنها: أذربيجان التي غادرته في نهاية المطاف.

مع وصول الليبراليين الموالين للغرب بقيادة يلتسين إلى السلطة في روسيا الفدرالية، والذين شاركوا بنشاط في المراحل السابقة بالدفع نحو انهيار الاتحاد السوفييتي، وأقاموا علاقات وثيقة مع الحركات القومية والانفصالية في الجمهوريات السوفييتية، استخدم الأرمنيون هذا الأمر لصالحهم، واندفعوا لبناء تحالف مع الروس الليبراليين في مواجهة أذربيجان التي كانت تشهد توتراً وتغرق بالمشاكل الداخلية بسبب الحكم «الفوضوي» لليبراليين الديمقراطيين من الجبهة الشعبية، والتي انتهت فقط بوصول السياسي الواقعي المناسب والرصين حقاً حيدر علييف، رغم أنه استغرق وقتاً طويلاً للتغلب ولو جزئياً على الأقل، على عواقب الكوارث السابقة. سمح تحالف الليبراليون القوميون الأرمنيون مع نظرائم الروس بتقديم الأخير دعماً لأرمينيا في قره باغ. وهذا ما دفع باكو للقيام بخطوة شبيهة وضعتها في ائتلاف «GUUAM» المناهض للروس والـذي ضم في حينه، جورجيا، وأوكرانيا، وأوزباكستان، وأذربيجان، ومولدوفا.

لكن على الرغم من التقارب بين ديمقراطيي يلتسين في موسكو، والليبراليين القوميين في يريفان، إلا أنّ موسكو لم تدعمهم حتى النهاية، ولم تعترف باستقلال قره باغ، رغم أنه كان من الممكن ضمه قانونياً إلى أرمينيا.

كان الأذربيجانيون والأرمن يشكّلون نصفين متساويين تقريباً وبشكل مؤكد كان كل من هؤلاء وأولئك سيصبحون ببساطة شعباً سوفييتياً واحداً

الطريق المسدود لقره باغ ناسب الجميع

هكذا اكتملت عناصر الأزمـة الحالية من الناحية القانونية والجيوسياسية. فيسطر الأرمن على قره باغ بالمعنى القومي، ولكنه لا يعتبر إقليماً رسمياً بالنسبة لأرمينيا وإنما أرضٌ خاضعةٌ لها. وموسكو اعترفت بطبيعة الحال بالوضع الراهن لكن على المستوى الإداري– القانوني دعمت الحفاظ على قره باغ والمناطق السبع المحتلة من قبل أرمنيا أرضاً أذربيجانية.

رغم أن يريفان أملت بالحصول على المزيد من موسكو، إلا أنّ الأخيرة لم تُقدم تنازلات أكثر، وربما يعود هذا الأمر إلى سياسة يفغيني بريماكوف، الواقعي والرصين بما يكفي. مما أدى في النهاية إلى وصول قضية قره باغ إلى طريقٍ مسدود، فلم يستطع الأذربيجانيون من تغيير الحال لصالحهم بالقوة، حيث كان الأرمينيون مدعومين بالجنود الروس. وانسحبت القوات الروسية من قواعدها العسكرية في المناطق الأذربيجانية، وبنفس الوقت فهم حيدر علييف بشكل جيد أنه إذا ما سمح لجنود الناتو بالدخول، فلن يخسر قره باغ للأبد فقط، وإنما سيفقد سيادته واستقلاله عن الغرب.

وفي المقابل، لم يتمكن الأرمينيون من

الإقليم السوفييتي اليتيم

الحصول على دعم قانوني من الغرب أيضاً، على الرغم من من نفوذ «لوبياتهم» في الولايات المتحدة وأوروبا، ليُلقى الأمر برمته على عاتق الجنود الروس، فيصبح من الخطير انسحابهم، أو قطع العلاقات مع موسكو. وبالنسبة للأخيرة، حدث الجمود ذاته، وفي النهاية باتت هذه الحال، بمعنى ما، تناسب الجميع:

تستطيع موسكو تحسين علاقاتها مع باكو من غير أن تُضحي بيريفان.

لم يتعمّق الغرب كثيراً بهذا الوضع، تجنباً لمواجهة مباشرة مع روسيا الفدرالية.

السيطرة الأرمينية أرضت الأرمينيين عموماً.

واحتفظت أذربيجان بأمالها بسبب واقعة أن كلاً من موسكو والغرب قد اعترفا بالحقوق القانونية لوحدة أراضيها.

علاوة على ذلك، فإن أي تحوّل في ميزان هذا المأزق في قره باغ سيؤدي حتماً إلى تدهور الوضع بالنسبة للجميع، فيفقدون كل شيء، فالأرمينيون لا يملكون أية فرصة لنيل الاعتراف باستقلال قره باغ، وكل ما بوسعهم فعله قد استنفذوه بالفعل. ولم تستطع أذربيجان معارضة موسكو بشدة، وقام النشاط الدبلوماسي للوبي الأرميني في الغرب بمنع التقارب بين أذربيجان والناتو «الأمر الذي تجنبه حيدر علييف وخليفته إلهام علييف بالأساس».

ليجري ضغط وإحياء هذا الصراع من قبل «الإسرائيليين» غير الراضين عن الشراكة بين يريفان وطهران، ومن جهة أخرى فقد أظهرت موسكو أثناء تصاعد الصراع عدم قدرتها السيطرة على جنوب القوقاز، أما الطرف الوحيد الذي قد يكون مهتماً بإحياء وضع قره باغ، هم الغرب، لكن ليس من إخراجه من المأزق، وإنما بغاية صنع مأزق جديد، يكون أكثر فائدة للغرب نفسه وأقل فائدة لروسيا. على أية حال، فإن الغرب لم يفعل ذلك إلا كورقة أخيرة، حيث إن هذا الأمر سيؤدي إلى جولة تصعيد جديدة بعلاقاتهم مع موسكو.

علاقة موسكو وباكو تحت حكم بوتين وإلهام علييف

على الرغم من أن الطريق المسدود لقره باغ جيوسياسياً قد نشأ في بداية تسعينات القرن الماضي، ولايزال مستمراً حتى اليوم، إلا أن العوامل الرئيسة الفاعلة فيه قد تغيرت إلى حد ما خلال العقد الماضي، ودون الإخلال بالتّوازن العام.

أولاً: كان هنالك تقارب بين بوتين وإلهام علييف، وكان بوتين يعمل على استعادة سيادة روسيا التي فرّط الليبراليون بها بشكل كامل تقريباً في التسعينات، مما أجبره على إعادة النظر بإستراتيجية موسكو ما بعد المرحلة السوفييتية عبر العدسات الأوراسية، وهذا بدوره تطلب مراعاة جميع اللاعبين من أجل منع تقاربهم المفرط مع الغرب، وإلهام علييف لم يندفع باتجاه الغرب، وتصرف بدقة، وكسب ثقة بوتين. وهكذا بدأ محور موسكو- باكو بالتبلور، ولم تكن هناك سوى مشكلة قره باغ.

ثانياً: تبيّن أن نظام إلهام علييف كان مستقراً وفعالاً، مما أدى إلى زيادة نفوذ باكو الجيوسياسي، وانتعاشها الاقتصادي، وإقامة سياسات اجتماعية ناجحة. فبعد فترة التأرجح بالتسعينات، استقر المجتمع الذي كان بحالة محزنة سابقاً، وقد أعدّت باكو نفسها بشكل تدريجي لحلٍ عسكري مما جعل موقفها أكثر قوةً. لكن ما عزّز من إلهام علييف عبر تقاربه مع بوتين، قد حدّه بالوقت نفسه، فالاستعداد لاستخدام القوة شيء، والانتقال لاستخدامها شيء آخر، لأن ذلك سيتعارض مع مصالح موسكو. وعندها لَتغيُّرَ الوضع برمته بشكلٍ كبير.

توقّف الحرب و«المناطق الخمس»

مع تعزيز محور موسكو- باكو ونمو الإمكانات الإستراتيجية للجيش الأذربيجاني، صاغ إلهام علييف أطروحته بشكل واضح على النحو التالي: لندع موسكو تساعدنا على حل الوضع في قره باغ، وبعد ذلك تأتي الخطوة التالية لإتمام التحالف الروسي الأذربيجاني. ليفكر بوتين بكيفية القيام بهذا الأمر دون خسارة حليفه الأرميني، وهذا ليس بالأمر البسيط.

في ربيع عام 2016، بعد أن سئم إلهام علييف الانتظار، قرر أن يُظهر بأن هذا الانتظار لا يمكن أن يدوم للأبد، مما أدى إلى التصعيد وبدء الهجوم الأذربيجاني، وتمكنت باكو خلال ذلك من استعادة السيطرة على عدة مناطق صغيرة قرب قره باغ، قبل أن يجري إيقاف الهجوم. ويقول المحللون العسكريون الأذربيجانيون: إن السبب بذلك كان اتصال بوتين رغم عدم معرفة محتواه، ولكن منطقياً- إذا ما قد جرى هكذا اتصال- كان على بوتين أن يعرض سيناريو مختلفاً على علييف.

على أية حال، لم يكن مثل هذا السيناريو بعيداً في المستقبل، ليجري الاتفاق على نقل 5 من المناطق الـ 7 الأذربيجانية التي احتلها الأرمن كخطوة أولى نحو نزع فتيل التوتر. حيث تمكن بوتين من تنسيق هذا المشروع مع علييف وسيرج سركسيان، لكن سركسيان قام لاحقاً بتأخير تنفيذه بسبب الحاجة إلى الإصلاح السياسي، ثم وفي اللحظة الحاسمة عندما كان كل شيء جاهزاً تقريباً، أطاح به نيكولا باشينيان الذي كان أكثر اندفاعاً نحو الغرب، وليبدأ في تخريب مشروع المناطق الخمس بشكل جاد، فيقول: «هذا كله من القيادة السابقة، اسألهم، أما أنا فلا علاقة لي بذلك»، ليعزل سركسيان بشكل جيد، مما وضع موسكو بموقف مزعج مرة أخرى، الأمر الذي كان متعمداً أن يجري على هذا النحو. فبالنسبة للغرب كانت خطة المناطق الخمس غير مقبولة إطلاقاً.

وهذا ما صنع الظروف الممهدة لما يحدث في قره باغ اليوم، حيث أصبح فشل مشروع المناطق الخمس شرطاً جيوسياسياً مسبقاً لنشوب الأعمال العدائية التي اندلعت صباح يوم 27 أيلول 2020.

تم تنفيذ حملة تطهير عرقي حيث طُرد جميع الأذربيجانيين تقريباً من قره باغ. وإثر هذه الانتصارات قام الأرمنيون بالسيطرة على 7 مناطق أخرى إضافية مجاورة لقره باغ من أذربيجان

التأثير على روسيا، ولماذا اليوم؟

ما يجري اليوم في قره باغ على وشك أن يتطور إلى حربٍ شاملة بين أذربيجان وأرمينيا، وسيكونَ هذا الأمر ضربة قاصمة لروسيا، لأنه سيؤدي إلى انهيار ميزان القوى الملائم لها... واختلال هذا التوازن عبر الأنشطة العسكرية بأيّ اتجاه، لن يؤدي إلا إلى نتائج سلبية على روسيا، أما أرمينيا فإنها بالكاد تستطيع أن تكتسب أي شيء «حتى من الناحية النظرية» في مثل هذه الحال، حيث تملك الحد الأقصى لها بالفعل. وباكو، بعد أن أصبحت أقوى بكثير، لديها فرص معينة تستطيع تحقيق بعض النجاح من خلالها، لكن لا يمكن لأحد الاعتماد على نصرٍ كامل.

أولاً: الأرمينيون، وخاصة الموجودون في قره باغ، يقاتلون بقوة وشراسة.

ثانياً: أرمينيا مرتبطة بتحالف عسكري مع روسيا.

ثالثاً: إذا ما أصبح وضع الأرمن حرجاً، ولم تقم روسيا بأي فعل «وهو ما لا يمكنها السماح به ببساطة بعد تجاوز حد معين»، فسيقوم الغرب بالدفاع عن الأرمن «خاصة إذا كانت أذربيجان مدعومة من تركيا، الأمر الذي سبق أن عبّر عنه أردوغان بصوت عال».

أنا لا أتحدث عن خسائر بشرية لاّ مفر منها، الحرب تقتل الناس، وكان وسيبقى الأمر كذلك مع كل حرب، لكن من وجهة نظر جيوسياسية، فإن جميع المشاركين بالصراع العسكري من المرجح أن يتعرضوا لخسائر فادحة.

ربما لم أضع في حساباتي أمراً ما، لكن حتى الآن، يبدو لي أن التصعيد العسكري في قره باغ لا يجلب سوى الخسائر والأضرار الجسيمة لجميع المشاركين والفاعلين فيه.

على أية حال، إذا ما كان المستفيد ليس أرمينيا، وإذا ما كانت روسيا بالمعنى الجيوسياسي ستتكبد تكاليف باهظة، وإذا ما كانت مكتسبات أذربيجان مشكوكاً فيها بدرجة كبيرة وإشكالية للغاية «فحتى لو تم اقتحام بعض المناطق، ستسوء علاقات علييف بشكل حاد ليس مع موسكو فقط، وإنما مع الغرب أيضاً مهما وعده ضباط الارتباط بالمراكز الإستراتيجية الغربية» ... فمن المستفيد من هذا الصراع اليوم؟ ولماذا اليوم؟

بناءً على الوضع الذي تطور في العالم، بسياقٍ أوسع، نرى أن اختيار اللحظة الآن يتزامن مع تصاعد فرص نشوب حرب أهلية حقيقية في الولايات المتحدة، حيث أصبحت المواجهة بين ترامب وبايدن صراعاً إيديولوجياً بين العولميين «الديمقراطيين» والقوميين «مؤيدي ترامب»، فيعتقد دعاة العولمة أن ترامب يقود الأمور نحو عالمٍ متعدد الأقطاب، وهو ما يسعى إليه بوتين، وبالتالي فإن ضربة لروسيا ستضعف إلى حد ما من موقف ترامب الذي لا يرى في روسيا عدواً حقيقياً، وحيث روسيا في نظر خصوم ترامب، حليفاً له «هذه ليست حقيقة، لكن في السياسة- وليس فقط بالسياسة- قد تصبح الخرافات أكثر أهمية من الحقائق»، ومن الواضح أن دعاة العولمة يقفون وراء باشينيان، بمساعدة من كانوا يأملون في إضعاف أو تحطيم التحالف الروسي- الأرميني، حيث كان من الممكن هزّه، لكن ليس كسره، ليأتوا الآن من الجانب الآخر، من جهة باكو، فتوقيت اندلاع الحرب- بالمثل من أحداث بيلاروسيا- يتناسب مع أطروحة «مرحلة ما بعد الكوارث» التي يراها دعاة العولمة حملة انتخابية في الولايات المتحدة.

كيف يمكن أن تكون استجابتنا؟

مع أخذ هذه العوامل في الاعتبار، ينبغي على موسكو أن تبني إستراتيجية لأعمالها «لتحركاتها- لتصرفاتها»، ولكن لا يمكن رؤية أية علامات واضحة لمثل هذه الإستراتيجية على السطح حتى الآن، وقد تأخرنا بالفعل، وبشكلٍ لا رجعة فيه، بخطة نقل المناطق الخمس... فيمكننا نسيانها.

يجب تشجيع السلام بأي ثمن الآن، لإنشاء مجموعات وطاولات مستديرة، لكن فعالية مثل هذه الإجراءات الصحيحة «في نهاية المطاف، موسكو تحتاج فقط إلى السلام، ويفضل أن يجري ذلك فوراً» أمرٌ مشكوكٌ به.

وإليك ما هو مهم: حتى لو أمكن من تجنب حربٍ شاملة بين أذربيجان وأرمينيا هذه المرة، فإن موقف موسكو في هذه البلدان لن يتقدّم بأي شكل، وهذا يستند إلى التحليل أعلاه.

هناك مخرجٌ، نظرياً، على كل حال، لا بد من ذلك، إلا أنني لا أراه بعد... فقد تبين بأن طريق قره باغ المسدود، لم يكن مسدوداً، إلّا أننا بدأنا نرى شيئاً ما، في اللحظة التي خسرنا شيئاً ما.

■ المصدر: http://russnov.ru/aleksandr-dugin-karabaxskij-/tupik-i-ego-vragi

إذلال واشنطن في العراق ومهمّة الاستقلال الثانية

بات العراق مسرحاً لإذلال الولايات المتحدة الأمريكية وقواتها بكل ما للكلمة من معنى، حيث تَستهدف مواقعها وقواتها في كل مكان، وصدر قرار برلماني بخروج القوات الأمريكية، والتي سلمت أكثر من 6 قواعد عسكرية للعراقيين، كما اتخذت الإدارة الأمريكية قراراً لتخفيض عدد هذه القوات، وتتعرض السفارة بطاقمها لـ استهدافات صاروخية، وكل ذلك يجري أمام عجز واشنطن عن مواجهة أو ردّ هذه المجريات والتطورات.

■ يزن بوظو

بعد تعرض المنطقة الخضراء في بغداد- التي تحتوي السفارة الأمريكية- إلى استهدافات صاروخية شبه يومية منذ بداية العام الجاري، وبعد عجز واشنطن وبغداد عن منع هذه العمليات، هدد وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو كلاً من الرئيس العراقي برهم صالح، ورئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، بقرار أمريكي مبدئي يقضي بإغلاق السفارة الأمريكية في العراق بعد عدة أشهر إن لم تتوقف الاستهدافات العسكرية عليها، ونقل جزء من طاقمها إلى قنصليتهم في أربيل.

ردود الفعل

قد أدى هذا الأمر إلى ردود فعل متباينة في الداخل العراقي بين مؤيد ورافض لهذا الإغلاق، ويمكن القول اختصاراً: إن جميع القوى السياسية العراقية والمنخرطة في الحكومة بشكل أساس، أعلنت عن قلقها من هذا القرار، بذرائع وحجج مختلفة، من بينها: أن استهداف البعثات الدبلوماسية، أياً تكن، بما فيها الأمريكية، هو أمرٌ مرفوض، ويسيء للعراق وسمعته. أو أنّ إغلاق السفارة الأمريكية بهذا الوقت سيؤدي إلى توترات في العراق و«ويفرغ الساحة لإيران».

أما بالنسبة للمقاومة الشعبية فقد كان ردها واضحاً، بالمعنى العملي المباشر: بأن استهدفت صاروخياً مناطق قريبة من مقار تابعة للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، والمطار، بعد يومين، في أربيل نفسها، بمساحات جغرافية فارغة دون تحقيق أية أضرار مادية أو بشرية، برسالة بسيطة وواضحة مفادها: أن أربيل، والقواعد العسكرية الأمريكية، والقنصلية فيها، هي ضمن المدى العسكري والصاروخي لنا.

إن هذه التهديدات الأمريكية، وما جرى بعدها باستهداف أربيل- التي اعتبرتها آمنة من إمكانية وصول المقاومة إليها- فضلاً عن كل ما سبق خلال الأشهر السابقة، تشكل بمجموعها فصل ذل عسكري وسياسيّ لواشنطن في بغداد، التي وكما تردد في الإعلام مؤخراً: تعتبر سفارتها أكبر سفارة في العالم، بمساحة 170كم، وآلاف الموظفين، وأنظمة مراقبة وحماية شديدة، بالإضافة إلى تنسيقها الأمني مع الحكومة العراقية وجيشها، غير قادرين جميعهم على ردع صواريخ «الكاتيوشا» أو مُطلقيها، في جميع المناطق العراقية.

ذرائع لمصالح خاصة

حول الذرائع السابقة عن القلق من القرار الأمريكي، فإن الاختباء خلف الأعراف السياسية بوجوب حماية البعثات والطواقم الدبلوماسية في أية دولة، وتركيبها على الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتلّ العراق منذ 2003، أمرٌ لم يقبله الشارع العراقي، حيث أنّ واشنطن أساساً تضرب السيادة العراقية بعرض الحائط، وتنهبه، وتتحكم به، عبر سفارتها نفسها التي اعتبرها البعض «معقلاً للجواسيس الأمريكان»، بل إنّ إغلاق السفارة، وحتى القنصلية، وطرد طواقمها الدبلوماسية من العراق في هذا الوقت، هو ضرورة لتخفيض وزن الولايات المتحدة في البلاد وتأريض تدخلاتها وإملاءاتها حتى يتمكن العراقيون من استعادة سيادتهم وصياغة مستقبلهم.

أما الذريعة الثانية: فإن التخوّف من توتر في العراق، يفترض من قائله بأنه لا توتر يجري الآن؟ بل وبالتحديد، فإن تأخر خروج القوات الأمريكية مع أو بلا إغلاق سفارتهم وسحب الدبلوماسيين، هو ما يزيد تدريجياً من منسوب التوتر في الداخل العراقي، فالشعب الذي قال كلمته وعبّر عن مواقفه ورغباته في انتفاضة تشرين، والمتمثلة بتغيير النظام العراقي، وتغيير الدستور العراقي، نحو نموذج آخر قائم على أسس وطنية، لا طائفية أو محاصصة، ويستعيد السيادة العراقية، ويحقق عدالة اجتماعية وإلخ، إن تأخير وتسويف هذه المطالب، وتغييبها، بل والمضي عكسها تماماً، هو ما يزيد من حدة الاحتقان، ويؤجج من التناقضات سواء بين مصالح الشعب العراقي والقوى السياسية الموجودة الآن، أو بين القوى السياسية التي وبمساعدة الأمريكي نفسه، تدفع باتجاه الصراعات الثانوية من سني- شيعي أو عربي- كردي كتعبيرٍ عن أزمة المنظومة الطائفية من جهة، ومحاولات قسم الشارع العراقي من جهة أخرى.

والثالثة: بأن الانسحاب الأمريكي الآن سيؤدي إلى «تفرّد إيران» في العراق... حيث إن القائل بهذا التخوّف، يضع نوعاً من المساواة بين الغايات الإيرانية والأمريكية في المنطقة، ويصطف ضمنها على أساس مصالحه الخاصة، مُتناسياً عدة جوانب أساسية: إيران دولة حدودية، والولايات المتحدة تقع في قارة أخرى تماماً. والعلاقة بين السبب والنتيجة أو الفعل ورد الفعل بين الوجود الأمريكي في العراق واستخدامه كنقطة انطلاق على طول الخط لاستهداف إيران نفسها. ومن جهة ثالثة النظر إلى إيران من عدسات الميزان الدولي القديم المصوغ على الهيئة الأمريكية بسياسات التوسّع والنهب والإملاء والتبعية، غير متكيّف بالتالي مع الفضاءات الجديدة التي تتشكّل على أسس التكامل والتكافؤ... فحتى وإن افترضنا وجود مبررات ما لهذا الحذر بناءً على تجربة العراق السابقة بالصدام الإيراني- الأمريكي على أرضه سواء على المستوى السياسي أم العسكري، فإن التطورات الجارية والاتجاهات العامة المستقبلية على المستوى الدولي نفسه لا تؤكدها، بل تناقضها وتناقض المصلحة العراقية، لتصبح هذه الذرائع، في هذا الوقت، أدوات تعمل على تأخير حلّ الملف العراقي، ونيله استقلاله عن هيمنة «كافة القوى الخارجية أياً تكن» واستعادة لسيادته.

انتفاضة الشعب العراقي وما عبّر عنه بإرادته قبل عام تحمل في داخلها بذور استكمال مهمّة الاستقلال نفسه بشكل حقيقيّ وتام

نحو الاستقلال الثاني

تخلل الأسبوع الماضي في العراق مناسبتين، الأولى: الذكرى السنوية الأولى لانتفاضة تشرين في 1 تشرين الأول 2019، والثانية: الذكرى الـ88 لاستقلال العراق عن الانتداب البريطاني في 3 تشرين الأول سنة 1932، ليكون لهذين التاريخين بقرب موعدهما من بعضهم البعض، رمزية مجازية خاصة نؤكدها هنا: أن انتفاضة الشعب العراقي وما عبّر عنه بإرادته قبل عام، تحمل في داخلها بذور استكمال مهمّة الاستقلال نفسه، بشكل حقيقيّ وتام، عن كل أشكال الهيمنة والفرض، وتقرير مصيره بنفسه فعلاً، الأمر الذي تدعمه وتسانده تطورات الوضع السياسي عالمياً، نحو تحقيقه.

المملكة المتحدة وسيناريوهات التقسيم!

تعود مشكلات المملكة المتحدة البريطانية لتطفو على السطح ذلك بعد أن جرى إخفاؤها خلف جائحة كورونا ورغم رغبة نخبها السياسية بأن تختفي هذه المشاكل لحظة رفع الغطاء عنها، إلا أنّ هذا لم ولن يحصل، بل يظهر على السطح اليوم أحد أبرز المشكلات التي تهدد «وحدة» هذه المملكة أصلاً.

■ عتاب منصور

مع بدء العمل في مفاوضات بريكست كان يبدو أن بريطانيا لن تتجاوز مشكلاتها بمجرد توقيع الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، فبعض المشكلات العالقة لم يعد بالإمكان إيجاد حل لها ضمن المعطيات الحالية، وهو ما بات يرخي بظلاله الثقيلة على للمملكة التي أنهكها فيروس كوفيد-19 لا لما له من مزايا قاتلة فحسب، بل بسبب سياسات حكامها، الذين ارتأوا ترك الشعب لملاقاة مصيره بعد إقرارهم بعجزهم عن إدارة هذه الأزمة.

يبدو أن فريق جونسون سيمضي في مشروعه الإشكالي وهذا ما سيعني تعثر تنفيذ اتفاق بريكست بعد أن تعثر توقيعه لسنوات

إيرلندا موحدة يعني مملكة مقسمة!

كانت إحدى المشكلات التي واجهت بريطانيا في رحلة خروجها من الاتحاد الأوروبي هي مشكلة إيرلندا الشمالية، والتي يمكن تلخيصها بشكل بسيط بأن الاتحاد الأوروبي شكّل حلاً مؤقتاً لأزمة إيرلندا التي سيطرت بريطانيا على جزئها الشمالي، وجرى فصله عن الجزء الجنوبي من البلاد، لكن وجود إيرلندا الجنوبية والمملكة المتحدة كدول أعضاء في الاتحاد الأوروبي خفف من وطأة هذه الأزمة بعض الشيء. فلم يعد هناك مبرر لزرع حدود برية تفصل بين الجزء الشمالي الخاضع للسيطرة البريطانية، وبين الجزء الجنوبي المستقل، لكن ومع خروج بريطانيا من الاتحاد لن يكون هناك مجال لتجاهل هذه المشكلة، فإما أن تبقى هذه المنطقة دون حدود برّية، ما يعني إمكانية لتدفق البضائع من الاتحاد الأوروبي إلى بريطانيا وما يعنيه هذا من ضرب لمشروع بريكست، الذي يهدف إلى ضَبط هذا التدفق أملاً في إحياء الاقتصاد البريطاني.

كيف عادت المشكلة إلى السطح؟

أعلنت الحكومة البريطانية برئاسة بوريس جونسون عزمها على تعديل في البرتوكول الموقع مع الاتحاد الأوروبي لتنظيم عملية خروج بريطانيا من هذا الاتحاد، ورغم وصف هذه التعديلات بالـ «الطفيفة» إلا أنها مسّت أحد الأجزاء الأكثر حساسية في هذا البرتوكول، فالحكومة تطرح تشريع قانون يسمح بضمان استمرار تدفق البضائع البريطانية إلى إيرلندا الشمالية، وهو ما يعني محاولة صريحة لإسقاط الاتفاق.

مشكلة التعديل الأساسية وبعيداً عن تفاصيله، هي أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ورغبتها في تثبيت سيطرتها على الجزء الشمالي من إيرلندا، يعني إسقاط الجزء الأساس مما عرف باسم معاهدة «الجمعة العظيمة» لعام 1998، والتي أقرت إلغاء الحدود البرية الفاصلة بين إيرلندا الشمالية والجنوبية، وهو ما أوقف الصراع العنيف بوجه الحكم البريطاني، والذي استمر لأكثر من 30 سنة. وأما السيناريو الآخر فترى فيه بريطانيا خسارة محتومة لسيطرتها على الجزء الشمالي من الجزيرة الإيرلندية أي: التنازل عن أحد الأجزاء «المتحدة» لهذه المملكة.

البعد الآخر للمسألة

من زاوية أخرى، لقد شكّل هذا الطرح صدمةً بين القوى السياسية الأساسية في بريطانيا، والتي رأى جزءٌ منها أن سلوك جونسون سيجعل من بريطانيا بلداً خارجاً عن القانون الدولي! فهي تسعى إلى تغيير اتفاقية بعد التوقيع عليها، ويجري هذا التعديل من طرف واحد.

وتعالت الأصوات المعارضة لهذه الخطوة من أطراف المعارضة الداخلية، فقد صّرح إد ميليباند أحد مسؤولي حزب العمال البريطاني رداً على هذه الخطوة: «لم يخطر على بالي قط أن يصبح احترام القانون الدولي مسألة خلاف في البرلمان.. لم أتخيل أبداً أن يأتي ويقول: سنشرع لخرق القانون الدولي بشأن اتفاقية وقعناها قبل أقل من عام» واعتبر أن سلوك جونسون هذا «يشوه سمعة هذا البلد ويسيء إلى منصبه»، وتشاركت وجهة النظر هذه مع مجموعة من القوى الأخرى، منهم: رئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي، والتي عبّرت عن قلقها من هذه الخطوة.

الرد

أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية، فون دير لاين عن قرار المفوضية بتوجيه «رسالة إنذار رسمية للحكومة البريطانية». وأضافت: إن هذه الخطوة الأولى ضمن إجراءات تتعلق بالإخلال باتفاق بين الطرفين. لكن وعلى الرغم من هذه الخطوة التي قامت بها بروكسل، يبدو أن فريق جونسون سيمضي في مشروعه الإشكالي، وهذا ما سيعني تعثر تنفيذ اتفاق بريكست بعد أن تعثر توقيعه لسنوات. أي: إن بريطانيا ستعود لدخول هذه الدوامة التي لم تخرج منها أصلاً، وإن كان الاقتصاد البريطاني سمح بهذا القدر من المناورات واستطاع تحمل الضغوط في الفترات السابقة، إلا أن تطور الأحداث الحالي لن يمر دون خسائر كبرى قد تبدو آثارها واضحة على المستويات كافة.

الصورة عالمياً

• أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم الجمعة على ضرورة أن تقدم روسيا والولايات المتحدة ضمانات متبادلة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما البعض.

• اعتبر المستشار السابق للبيت الأبيض للأمن القومي، جون بولتون، أن الرئيس الأمريكي الحالي، دونالد ترامب، قد يعلن انسحاب الولايات المتحدة من حلف الناتو حال فوزه في الانتخابات الرئاسية.

• وافق مجلس إدارة بنك التنمية الجديد التابع لمجموعة بريكس على تخصيص قروض لخمسة مشاريع جديدة بقيمة 1,03 مليار دولار في روسيا والهند. وتم ذلك خلال اجتماع افتراضي عقد اليوم الأربعاء.

• اعتمد مجلس الأمن القرار رقم 2546 حول ليبيا، وهو ما يجدد للدول الأعضاء إذن تفتيش السفن في أعالي البحار قبالة ساحل ليبيا، إذا تم الاشتباه بقيامها بتهريب المهاجرين أو الاتجار بالبشر.

• نقلت صحيفة «تايمز أوف إنديا» عن مصادر أن الهند اختبرت بنجاح صاروخ «شوريا» التكتيكي قصير المدى الذي تفوق سرعته سرعة الصوت. وأضافت: إن الإصدار الجديد من الصاروخ سيكون أخف وأسهل في التشغيل من الإصدار الحالي.

• استبقت الولايات المتحدة الأمريكية الاستعراض العسكري الكوري الشمالي المقبل بمناسبة ذكرى تأسيس حزب العمال الحاكم، بتنظيم تدريب عسكري مؤخراً، ومهام استطلاع في محيط شبه الجزيرة الكورية.

التوتير كسلاح ضدّ روسيا والصين

عادة ما تأخذ التصريحات الثنائية بين بلدين من القوى العظمى صدًى واسعاً. فالمرء يمكن أن يفترض بأنّها تعكس ما يسميه الألمان «زايتغست= روح عصر ما» أو حالته المزاجية»، وبأنّها تشكّل العلاقات الجيو- سياسية بين هذه القوى. ينطبق هذا بأشدّه على حالة القوى العظمى التي تكون لديها تقاليد دبلوماسيّة طويلة، وتركت بصمات عميقة في مسيرة التاريخ. ومن المؤكد أنّ البيان المشترك الصادر بعد زيارة عضو مجلس الدولة ووزير الخارجية الصيني وانغ يي إلى موسكو يومي 10 و11 أيلول 2020 يندرج تحت هذه الفئة. الوثيقة التي خرجت عن هذه الزيارة جذبت اهتمام محللي النقاط الإستراتيجية الرئيسة في الشراكة الروسية- الصينية وعلاقتهما الجيو- سياسية المستمرة في التطور في سياق العالم المعاصر.

■ م. ك. بادركومار
تعريب وإعداد: عروة درويش

اعتادت الدولتان على إعلان مواقفهما المشتركة من المشاكل والأوضاع الرئيسة، وخصوصاً الاستقرار السياسي العالمي والتعافي الاقتصادي العالمي. إنّها نوع الإعلانات التي تعبّر عموماً عن الحلفاء المقربين، والتي يمكن أخذها كدلالة على تعزيز مرحلة أخرى من الشراكة الشاملة والتعاون الإستراتيجي، الأمر الذي نشهده بين الروس والصينيين بأعلى مستوى تاريخي.

عكس الإعلان الأخير نواحي الشراكة الرئيسة الاثنتا عشرة بين الصين وروسيا في مجال سياستهما الخارجية. وربّما أهمها: الحملة الشريرة التي بدأتها الولايات المتحدة وبريطانيا، وانضمت إليها بضع دول أخرى، والتي يلقون فيها باللائمة على الصين في انتشار فيروس كورونا «فيروس ووهان، كما حاولت هذه القوى تسميته». ورغم أنّ هذه المزاعم لم تجد أذناً صاغية لدى المجتمع الدولي- حتّى داخل أمريكا- فقد استمرّت الولايات المتحدة وحلفاؤها باستخدام الأمر كمقبض لتشويه سمعة الصين، ولمحاولة التدخل في شؤونها والهجوم على نظامها السياسي.

تقف موسكو- وقد أعادت التأكيد على ذلك في الوثيقة- بشكل كلّي وراء بكين في حثّ حكومات الدول الأخرى والمنظمات العامة والإعلام وحلقات الأعمال على تعزيز رفض هذه المعلومات المغلوطة، والانتقال بدلاً من ذلك إلى بذل جهود حقيقية لتخطي عدوى فيروس كورونا، والاستجابة بشكل ناجع للتحديات التي يحملها. مع تأكيدها بشكل مشترك مع الصين على الدور التنسيقي لمنظمة الصحة العالمية، ممّا يجعلها على الموقف النقيض من الولايات المتحدة.

حلفاء الأمريكيين في ألمانيا

ربّما يسمع البعض عن التصريحات المشتركة الصينية- الروسية، حول الحرب العالمية الثانية، والتي تناقض الجهود الأوروبية- الأمريكية لتعزيز نشر دعايتهم المشوّهة، ويفكّر: «أليس هذا أمراً تاريخياً صرفاً؟!». لكنّ الحملة الغربية في السنين الماضية للتقليل من أهمية التضحيات البطولية للاتحاد السوفييتي ليست مسألة بهذه البراءة.

التحوّل الذي يحدث اليوم في ألمانيا والذي يقف جزء من الألمان فيه بكلّ ولاء مع الولايات المتحدة يجعل روسيا مترقبة وغير مرتاحة على الإطلاق

فالحملة التي نجد آثارها في بلدان مدعومة أمريكياً، مثل: بولندا ودول البلطيق، تندرج تحت الحملة الأمريكية الكبرى لإطلاق ونشر المشاعر المعادية لروسيا والتي تهدف في جزء منها لإذكاء نار الانعزالية والنزعات العسكرية.

الإعلان الأخير الروسي- الصيني والذي جاء فيه أنّ الجانبين: «لن يسمحا لأحد بعكس نتائج الحرب العالمية الثانية، والمثبّتة في ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من الوثائق الدولية» يلمس بشكل عميق النقلات المتزايدة في السنوات الأخيرة في اليابان وألمانيا للتحول عن الإيديولوجيا السلميّة إلى العسكرة.

التحوّل الذي يحدث اليوم في ألمانيا، والذي يقف جزء من الألمان فيه بكلّ ولاء مع الولايات المتحدة، يجعل روسيا مترقبة وغير مرتاحة على الإطلاق. لشرح هذا التغيّر الذي يشبهه البعض بالانتقال من جمهورية فايمر إلى ألمانيا النازية، يمكننا العودة إلى ما قالته وزيرة الدفاع الألمانية أنغريت كرامب- كارينباور عن أنّ الوقت حان لمناقشة كيفيّة مَوضعة ألمانيا لنفسها في عالم المستقبل. قالت الوزيرة بأنّه يُتوقع من ألمانيا أن تظهر القيادة، وليس ذلك فقط عبر كونها قوّة اقتصادية وحسب.

أعلنت الوزيرة عداء تيّارها لروسيا دون تردد عندما قالت: «يجب أن تتم مواجهة محاولة القيادة الروسيّة الحالية تحقيق مصالحهم بشكل عدواني، بموقف واضح: نحن محصنون بشكل كاف... نحن نرى ما تفعله روسيا ولن ندع القيادة الروسية تفلت بفعلتها...» وقد وعدت بأن تعمل مع شركاء ألمانيا في أوروبا لتطوير منظومات دفاع حديثة. ربّما يعبّر هذا الاتجاه عن اتجاه متزايد بعودة العسكرة إلى المجتمع الألماني، وعن قيام النخب الألمانية بدفع مصالح رأس المال الألماني قدماً في الداخل والخارج.

شددت الوزيرة الألمانية أيضاً: «نحن في الجيش. نحن مسلحون. عندما يكون هناك شكوك، على العسكريين أن يقتلوا. اليوم، المهمات الخارجية الخطرة شائعة، والذين ينضمون للجيش يعلمون ذلك. أفهم ذلك على أنّه سيعزز الديمقراطية وأوروبا القويّة».

زادت ألمانيا مؤخراً إنفاقها العسكري بشكل كبير على مشاريع تسليح بمئات المليارات، ووجد مؤيدو هذا الاتجاه- في التوترات مع الأمريكيين الذين سحبوا عدداً من قواتهم من البلاد- عذراً لتسريع خطط إعادة عسكرة ألمانيا، رغم أنّ الإنفاق العسكري الألماني لايزال عند 1,38% من الموازنة العامة فقط.

كتبت صحيفة زورتشر زايتونغ السويسرية: «عند النظرة الأولى، يبدو بأنّ ترامب قد عاقب البلاد. لكن في حقيقة الأمر، فتح انسحاب القوات الفرصة؛ فهؤلاء الذين يناهضون في سياساتهم منذ أعوام السلميّة الجزئية وجدوا في الأمر فرصة مناسبة لهم».

المرعب أكثر في هذا الاتجاه أنّ الدعوة إلى عودة ألمانيا إلى العسكرة تأتي بشكل حصري من النخب الحاكمة، مع دعم قوي من الشركات الصناعية الكبرى التي تملك تاريخاً دموياً في صناعة الأسلحة، وسجلاً وقحاً في التربّح من الحروب والموت. بعبارة أخرى: يبدو أنه في مواجهة الأزمة العميقة للرأسمالية والتوترات الدولية المتزايدة، تريد النخب الحاكمة الألمانية العودة إلى العسكرة والحرب لتأمين ثروتها وسطوتها.

ذات القصّة في الشرق

في الشرق شهدنا صعود موجة العسكرة اليابانية. أمّن صعود الصين عذراً لمؤيدي العسكرة اليابانيين لدفع أجندتهم قدماً. تُرضي العودة اليابانية إلى العسكرة الحليف الأمريكي لكونها تعطي اليابان القدرة على

والشراكة كسلاح مضاد

إثارة التوترات الإقليمية بشكل جدي مع احتمالات الحرب ضدّ الصين وروسيا.

عانت كلّ من روسيا والصين تاريخياً بشكل كبير من الإيديولوجيا العسكرية اليابانية. ففي 1904 شنّت اليابان هجوماً عسكرياً مفاجئاً ضدّ روسيا. وبعد سنوات من القتال، ضمّت اليابان شبه الجزيرة الكورية رسمياً في 1910، وأنشأت حكومة دمية لها في الصين في 1932 بعد حملة وحشيّة ودامية بشكل استثنائي. فخلال ستّة أسابيع فقط ضمن ما يسمّى «اغتصاب نانكينغ» قتل الجنود اليابانيون حوالي 300 ألف صيني واغتصبوا حوالي 8 آلاف امرأة.

ما حدث في السنوات الأخيرة في اليابان هو نسخة كربونية من الكثير من النواحي عمّا حصل في ألمانيا. في 2018 أطلق رئيس الوزراء السابق شينزو آبي خطّة دفاع على مدى 10 أعوام، أنفق فيها 240 مليار دولار على قوات الدفاع على مدى خمسة أعوام، ليسجّل الإنفاق العسكري الياباني رقماً قياسياً.

لكن وخلافاً لألمانيا، فالرأي العام الياباني كان منقسماً ومتناقضاً بشدة بشأن مبادرة العسكرة. فقد تشارك رئيس الوزراء الأسبق آبي السلطة مع حزب كوميتو كي يتمكن من البقاء في السلطة، وقاعدة كوميتو داعمة بشكل كبير للإيديولوجية السلميّة. الأمر الذي تحوّل إلى عقبة رئيسة أمام طموحات آبي لتغيير دستور اليابان وجعلها قوة إقليمية برؤية عالمية. لكنّ الجيش في اليابان يعدّ المؤسسة الأكثر تقديراً في المجتمع الياباني الذي يقف ضدّ الحرب وليس ضدّ الجيش.

القوى الغربية اليوم، كما كانت في ثلاثينات القرن العشرين، مهووسة بفكرة احتواء روسيا والصين، الأمر الذي يساعد مؤيدي العسكرة في ألمانيا واليابان، ويؤمن لهم خلسة دعماً متنامياً. لكنّ الدبلوماسيّة الروسيّة المنتصرة في التاريخ الحديث لا تقوم بتحركاتها صدفة أو بشكل متهوّر. فالحقيقة التي لم يمحّص الغالب فيها أنّ البيان الصيني- الروسي الإستراتيجي الأخير قد أتى في عشية الذكرى الثلاثين لمعاهدة التسوية النهائية فيما يخص ألمانيا «التي مهدت الطريق لوحدة الألمانيتين في 1990.

لأفعال واشنطن سمة تدميرية ملحوظة تقوّض الاستقرار الإستراتيجي العالمي إنّهم يشعلون التوترات في بقاع مختلفة من العالم ويهتمون بالأخص بالتي تقترب من الحدود الروسيّة الصينية.

الاستقلالية الزائفة

بأيّة حال، لا ألمانيا ولا اليابان تملكان الحرية للاندفاع نحو «العسكرة الجديدة». فهما لا تمتلكان سياسة خارجية مستقلة، ولديهما معارضة داخلية قويّة يجب عليهما تخطيها للانطلاق في درب العسكرة. ففي كلتا الدولتين هناك خطاب وطني، لا تزال سلميّة ما بعد الحرب تسيطر عليه، وهو يضع الجيش وعملياته العسكرية تحت المساءلة. لا يمكن لأيّ من الدولتين بدء حرب دون دعم وموافقة الولايات المتحدة، فكلتا الدولتين من القوى التكميليّة وليست الرئيسة. في التحليل الأخير يمكننا أن نتأكد بأنّ البلدين مخصيين عسكرياً وينقصهما القدرة والإرادة السياسية تبعاً لكونهما خاسرتين في الحرب الكبرى الأخيرة.

حسناً، لن تهلع روسيا والصين من عسكرة زائفة في ألمانيا واليابان، فأين المشكلة إذاً؟ الإجابة هي أنّ ما يقرّب بين روسيا والصين هو تحدي نظام التحالفات الذي تجمعه الولايات المتحدة على حدودهما بهدف «احتوائهما». هناك تصاعد متزايد في المشاعر القومية في بولندا وعدد من البلدان الأخرى وسط وشرق أوروبا ذات نبرة معادية لروسيا. تدفع الولايات المتحدة كي تصل ألمانيا إلى إجماع مع هذه الدول بشأن روسيا، الأمر الذي يتطلب بالتأكيد تخلي برلين تماماً عن محاولة التوافق مع موسكو، والتحوّل بدلاً من ذلك إلى وضع الخصومة التامة.

نشهد الأمر ذاته في آسيا مع التحالف الرباعي الذي يجمع الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا بهدف احتواء الصين. تأمل الولايات المتحدة أن تتحول بلدان آسيا- الهادئ وتدخل في وضع مناهضة الصين. استطاعت الولايات المتحدة حتى الآن استمالة الهند، لكن بلدان جنوب شرق آسيا رفضت الانحياز.

تقوم الولايات المتحدة بشكل متزايد بفرض إجراءاتها العقابية على الصين وروسيا كلتاهما خارج منظومة الشرعية الدولية. وهي توسّع عقوباتها لتشمل الدول والمنظمات والشركات التي لا تقبل التحالف معها ضدّهما. مثالها: الإجراءات العقابية المفروضة على الشركات الأوروبية العاملة على خط أنابيب غاز السيل الشمالي-2، وهناك حديث اليوم عن فرضها إجراءات عقابية على دول صغيرة مثل: سريلانكا لإجبارها على إنهاء مشاريع الحزام والطريق التي تقوم بها شركات صينية.

تلعب الهند في إقليم المحيط الهندي ذات الدور الذي تلعبه بولندا في الحدود الغربية من أوراسيا: حصان طروادة لتنفيذ إستراتيجيات الولايات المتحدة في المنطقة. أخذ تغيير النظام الذي حصل في المالديف عام 2019 نتيجته المنطقية: إنشاء قاعدة عسكرية تدعم القاعدة في جزر دييغو غارسيا وتشكّل سلسلة ثانية لمراقبة وترهيب البحرية الصينية في المحيط الهندي. وتضغط الولايات المتحدة وحليفتها الهند على القيادة السريلانكية المنتخبة حديثاً للتصديق بسرعة على الاتفاقيات العسكرية التي تمّ التفاوض بشأنها، ولا سيما اتفاقية مركزة القوات الأمريكية على الجزيرة، والتي وصفها المعلقون بأنّها ستحوّل الجزيرة إلى حاملة طائرات.

يمكن فقط في هذا السياق فهم العسكرة الجديدة اليابانية والألمانية.

إذكاء أيّ حريق

لأفعال واشنطن سمة تدميرية ملحوظة تقوّض الاستقرار الإستراتيجي العالمي. إنّهم يشعلون التوترات في بقاع مختلفة من العالم، ويهتمون بالأخص بالتي تقترب من الحدود الروسيّة الصينية.

على الجميع أن يكون قلقاً من محاولات تصعيد التوترات المصطنعة هذه. ويجب علينا ضمن هذا السياق أن ننظر إلى «إستراتيجيّة الهندي- الهادئ» كما خطط لها صانعوها، فهي ستقود فقط إلى انفصالات في دول الإقليم، وبالتالي هي محفوفة بالعواقب الوخيمة على السلام والأمن والاستقرار في إقليم آسيا- الهادئ. وضمن هذا السياق يجب أن نرى هيكل الأمن الإقليمي المتمحور حول دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي يمكنه أن يؤمن أسلوب عمل جماعي توافقي. فنحن نشهد محاولات حثيثة من الولايات المتحدة لتفريق صفّ أعضاء الآسيان للأهداف ذاتها.

يمكن تتبع أثر الولايات المتحدة في بيلاروسيا أيضاً، فكما أعلن رئيس المخابرات الروسية سيرجي ناريشكين، فقد أنفقت واشنطن 20 مليون دولار لتنظيم مظاهرات مناهضة للحكومة في بيلاروسيا. تلعب الولايات المتحدة دوراً رئيساً في الأحداث الجارية في بيلاروسيا. كانت المظاهرات منظمة بشكل جيّد منذ البداية ومنسقة من الخارج. لقد بدأ الغرب بالعمل الرئيس للاحتجاجات قبل فترة طويلة من الانتخابات. استخدم الأمريكيون في 2019 وبدايات 2020 منظمات غير حكومية مختلفة لتقديم الأموال للمظاهرات.

كما أنّه ليس سراً تدخل المخابرات الغربية بقوّة لزعزعة الأمور في هونغ كونغ. في واقع الحال ليس تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للصين بالأمر الجديد بهدف زعزعة الحكومة. يعود الأمر إلى عمليات المخابرات الأمريكية المركزية في التبت في الخمسينات وأوائل الستينات- والمسؤولة بشكل جزئي عن اندلاع النزاع الهندي- الصيني في 1962. بات واضحاً تراجع الولايات المتحدة عن اعتماد سياسة «صين واحدة» التي كانت حجر الزاوية في تطبيع العلاقات الأمريكية-الصينية في أوائل السبعينات.

الشراكة العسكرية

كتب كونغ جون في 2019: «سمة نضج أيّة علاقة هي ارتفاع درجات الثقة المتبادلة والمستوى الأعلى من التنسيق والقيم الإستراتيجية العليا» وهو ما يمكن قوله بارتياح عن العتبة التي تخطتها العلاقة الصينية- الروسية.

مع مرور الوقت، بدأ التحالف الاقتصادي والعسكري والخارجي يتعمّق بين البلدين، والعسكري بشكل خاص من أجل «حماية الاستقرار الإستراتيجي العالمي». في تشرين الأول 2019 فجّر بوتين قنبلة أثناء مؤتمر سياسي في مدينة سوتشي عندما أعلن: «نحن نساعد الآن شركاءنا الصينيين لإنشاء نظام إنذار في الهجمات الصاروخية. هذا شيء جدي سيزيد بشكل جذري القدرات الدفاعية لجمهورية الصين الشعبية. في الوقت الحالي، هناك فقط روسيا والولايات المتحدة لديهم مثل هذه الأنظمة».

ولم يمض إلّا يوم على تصريح بوتين، حتّى توالت الإعلانات عن التعاون العسكري في نواحٍ متعددة، وربما أبرزها ما قاله سيرجي بوييڤ، مدير صانع الأسلحة الروسي العملاق فيمبيل، من أنّ شركته تعمل على «نمذجة» نظام الهجوم الصاروخي لصالح الصين.

أعلنت روسيا والصين بأنّهما ليستا بصدد توقيع اتفاقية تحالف عسكري رسميّة في وقت قريب، لكنّ الواقع يظهر بأنّهما حليفتان في واقع الحال، وبأنّهما تنسقان نشاطاتهما وخطواتهما. يمكننا أن ننظر عن قرب إلى مزامنات التدريبات العسكرية الروسية المكثفة «SPRN» ونقول بأنّها أبعد ما تكون عن «حدث منفرد» وأنّها مخصصة لتزويد الصين بشكل حصري بوسيلة إيقاف الضربات الصاروخية، وكذلك بالطريقة المناسبة لتطوير «قدرة ضربة ثانية» حاسمة من أجل الحفاظ على التوزان الإستراتيجي.

الولايات المتحدة لا يمكنها هزيمة الصين وروسيا منفردتين، بل عليها هزيمتهما معاً. هذا التحالف يحتل اليوم الجانب الصحيح من التاريخ. يعمل الوقت في صالح هذا التحالف، وكذلك تراجع قوّة الولايات المتحدة بوصفها قوّة شاملة ذات تأثير عالمي. وعلى بقية العالم أن يعتاد على دخولنا في حقبة «ما بعد القرن الأمريكي».

■ بتصرّف عن:

The Sino-Russian Alliance Comes of age — Part 1

The Sino-Russian Alliance Comes of Age — Part 2

The Sino-Russian Alliance Comes of Age — Part 3

عن شفط العقول والتبادل العلمي غير المتكافئ

في ظل عقود من اشتداد وتعقيد الترابط بين الدول على مختلف المستويات، وفي ظل علاقات النهب التي يشكل النهب «العلمي» وهجرة القدرات العلمية والبحثية من دول الأطراف إلى دول المركز، وحتى بين دول الأطراف نفسها، والتي تشكل الدول الصاعدة وجهة أساسية فيها، فإن قطاع التعليم العالي والبحثي عالمياً تأثر وسيتأثر بشكل كبير بتداعيات الأزمة الاقتصادية- السياسية والصحية والتحولات التي تطرأ على العالم.

■ محمد المعوش

أرقام عالمية

حسب «مركز تحليل معطيات الهجرة الدولية» «GMDAC» التابع لمنظمة الهجرة الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة «IOM»، وصل عدد الطلاب الجامعيين الدوليين في 2017 إلى نحو 5,3 ملايين طالب حول العالم «من أصل حوالي 200 مليون طالب في التعليم العالي عالمياً»، حيث كان مُقدراً أن يصل هذا الرقم إلى 8 ملايين في العام 2025. وحسب منظمة الثقافة والعلوم والتعليم التابعة للأمم المتحدة «أونيسكو» كان هذا الرقم 2 مليون طالب في العام 2000 «وكان 800 ألف طالب فقط في العام 1975»، أي: إنه تضاعف حوالي الـ 3 مرات في غضون العقدين الأخيرين، وحوالي 6 أضعاف من السبعينات. ولكن هذا الرقم يصبح أكبر إذا ما أخذنا معيار التصنيف الأعم، الذي هو «الطلاب الأجانب» وليس فقط «الطلاب الدوليين». فالأول: يضم الطلاب الذين هم من أصول أجنبية ولكنهم يحملون إقامة دائمة في البلاد التي يدرسون فيها بسبب هجرة أهلهم سابقاً إلى تلك الدول. وهؤلاء ولا شك ضمن فئة النزف البشري الحاصل بين الدول. بينما المقصود بالطلاب الدوليين، أولئك الذين يحملون سمة طالب في الدولة التي يدرسون فيها ولا يحملون إقامة دائمة فيها.

المركز الغربي يشفط العقول

يتوزع أكثر من نصف هؤلاء الطلاب على 5 دول: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، أستراليا، فرنسا، ألمانيا، وكندا. وفي العام 2013 كان أكثر من 53% من هؤلاء الطلاب يأتون من آسيا، وبشكل أساس من الصين، الهند، وكوريا الجنوبية.

وإذا أخذنا الأطر الدولية المعروفة، فإن حصة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «OECD» من الطلاب الدوليين كانت في الـ 2013 تشكل 77%، تلك المنظمة التي تضم 37 دولة «تضم أغلب دول أوروبا، إلى جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، تركيا، كوريا الجنوبية، أستراليا، نيوزيلندا، المكسيك، اليابان، كندا، تشيلي، كولومبيا، أيسلندا، و«إسرائيل»» في حين أن حصة الدول الـ 20 الكبرى «G20» كانت تشكل 83% في ذلك العام. وتشكل حصة الولايات المتحدة وحدها حوالي المليون و100 ألف طالب حسب أرقام 2019، أي: ما نسبته حوالي 20% من مجموع الطلاب الدوليين، ونسبة 5,5% من طلاب الولايات المتحدة نفسها، وقدرت مساهمة الطلاب الدوليين الاقتصادية للولايات المتحدة بـ 45 مليار دولار أمريكي في العام 2018، حيث يشكل الطلاب الصينيون أكثر من 30% من الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة، بينما يشكل الطلاب الهنود حوالي 20%، أي: 50% من الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة هم من الهند والصين! وحوالي 5% من كوريا الجنوبية، و3,7% من السعودية، وحوالي 2,6% من كندا. بينما شكلت حصة أوروبا 48% من مجموع الطلاب الدوليين حسب أرقام الـ 2013.

حصة الدول الصاعدة: روسيا والصين

وهكذا يمكن القول: إن الولايات المتحدة وأوروبا، المركز الغربي، يضمان حوالي 70% من هؤلاء الطلاب. ولكن في الأعوام السابقة حصل هناك تحول طفيف في هذا التوزيع، حيث انخفضت حصة الولايات المتحدة من 28% إلى 21% «النسبة الحالية». وفي ذات الفترة ارتفعت حصة روسيا من الطلاب الأجانب لتصل إلى حوالي 4,5%، حيث إنه أكثر نصف هؤلاء تقريباً قادمون من رابطة الدول المستقلة «CIT» التي تضم 9 دول كلها من الفضاء السوفياتي السابق «أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، جورجيا، كازاخستان، كيرغيستان، مولدافيا، روسيا، طاجيكستان، أوكرانيا، وأوزباكستان». بينما تمثل كازاخستان، تركمانستان، وأوزباكستان الحصة الأهم، وبشكل عام يشكل الطلاب الآسيويون حوالي 25% من الطلاب الأجانب في روسيا، ومن الشرق الأوسط وإفريقيا هناك المغرب، والعراق، سورية، مصر، نيجيريا، وغانا. ومؤخرا بدأ عدد الطلاب من أمريكا اللاتينية بالارتفاع في روسيا. بينما يشكل الطلاب الأمريكان الذي يدرسون في روسيا أقل من 2%.

أما الصين، فإنها تضم، حسب أرقام العام 2018، حوالي الـ 10% «492 ألف طالب» من الطلاب الأجانب حول العالم، يتوزعون على قارات العالم على الشكل التالي: 60% من آسيا، 16,5% من إفريقيا، 14,9% من أوروبا، 7,3% من أمريكا، وأوسيانا 1,3%. وحوالي 13% من هؤلاء الطلاب يدرسون عبر منح الحكومة الصينية. وهذا الرقم كان في تزايد طفيف خلال السنوات الماضية، فهو كان في العام 2017 حوالي 489 ألف طالب، أي: بزيادة سنوية تقريبية تقدر بـ 1%.

يشكل الطلاب الآسيويون حوالي 25% من الطلاب الأجانب في روسيا ومن الشرق الأوسط وإفريقيا هناك المغرب والعراق سورية مصر نيجيريا وغانا

التبادل اللامتكافئ

تظهر النسب أعلاه أن حصة الأسد من حركة الدراسة عالمياً «ولاحقاً المهنية والبحثية» هي من نصيب المركز الغربي، حيث لا تصل حصة الدولتين الصاعدتين روسيا والصين إلى 15% منه. دون أن يعني ذلك ضعف القدرة العلمية والطاقات البشرية الخاصة في هاتين الدولتين، ولكنه يظهر أن الطاقة العلمية الوافدة عالمياً يتم امتصاصها من قبل المركز الغربي، فحسب أرقام وزارة التعليم الصينية، فإن الصين نفسها يخرج منها سنوياً حوالي 600 ألف طالب «يتوجه أكثر من نصفهم إلى الولايات المتحدة» يدرسون بغالبيتهم على حسابهم الخاص«88,97%» والبقية يتم دعمهم من قبل مجلس المنح الصيني، مما يجعل الصين أكبر مصدر للطلاب الأجانب عالمياً، يعود منهم إلى الصين «على فترات غير محددة لا ترتبط بانتهاء الدراسة» حوالي 480 ألف طالب، ما يجعل نسبة النزف طويل المدى حوالي 20%، وهذا الرقم هو في انخفاض متزايد مع الوقت، مع تطبيق الصين سياسة استعادة الخبرات الوطنية ما وراء البحار، مع تخصيص تقديمات ومغريات ضخمة لهذه الغاية.

ما بعد كورونا

لا يبدو أن وضع الدراسات العليا «عابرة للحدود» سيبقى ذاته، فتداعيات الأزمة السياسية– الاقتصادية والصحية سوف تؤثر بشكل كبير. على المستوى الاقتصادي، خصوصاً أن حصة المنح لا تغطي إلّا حصة ضئيلة من مجموع الطلاب. وحسب تقرير «التعليم العالي عالمياً» الصادر عن مركز الدراسات العليا الدولية التابع لـ «بوسطن كوليج"، إن التعليم العالي ستتراجع حصته خصوصاً في ظل عدم وضع أغلب الدول هذا القطاع في أولوياتها ضمن خطط التعافي في ظل الأزمة، وبالتالي فإن التمويل سيقل، وقدرة الفئات الوسطى والدنيا على الدراسة خارج الحدود ستضعف أكثر. وستتراجع هذه الحركة الدولية، خصوصاً أن اتجاه الانغلاق وعنصر التعصب الشوفيني يزداد أكثر، وما إعلان الولايات المتحدة عن ترحيل الطلاب الصينيين في البلاد إلا خير دليل على ذلك. ويعتبر التقرير أن ما سيصمد في هذا القطاع هي الجامعات الأكثر قدرة مالية وحضوراً على الساحة «تشير التقديرات أن 20% من المؤسسات التعليمية ما بعد الثانوية في الولايات المتحدة سيتم إغلاقها»، مما سيزيد التمركز العلمي أكثر ليس بين الدول فقط، بل داخل كل دولة وبين مؤسساتها، وغياب المساواة في الحصول على تعليم عال، وخصوصاً في ظل ضعف بنية هذا القطاع في دول الأطراف «أزمة التعليم عن بعد في ظل كورونا مثالاً» التي ترّحل طلابها إلى الخارج، إضافة إلى ما من شأنه إضعاف التواصل البحثي والعلمي بين الدول، خصوصاً في ظل الأزمات السياسية البينية. ولكن ما سيرتفع حسب التقرير هو فئة «الطلاب اللاجئين» القادمين من أماكن الحرب والاقتتال.

انعكاس المعادلة

إن الأزمة تفتح الباب أمام انقطاع معادلة التبادل اللامتكافئ على المستوى العلمي، ولكن هذا لا يعني ولادة نقيضها، المترابط بشكل مباشر بسياسات جذرية في الدول التابعة المنهارة اليوم، والذي قد يشكل النموذج الصيني دليلاً على نجاحها. ما يفتح الطريق نحو تعاون علمي متساوٍ ولمصلحة الخط الصاعد عالمياً وشعوب العالم.

تعيش في العالم فكرتان..

كتب غوركي في مذكراته عن الصراع المتواصل في الفكر والفلسفة منذ القدم وحتى يومنا هذا، الصراع حامي الوطيس الذي يبرهن على مدى علاقة الفلسفة بالمصالح الحياتية للناس:

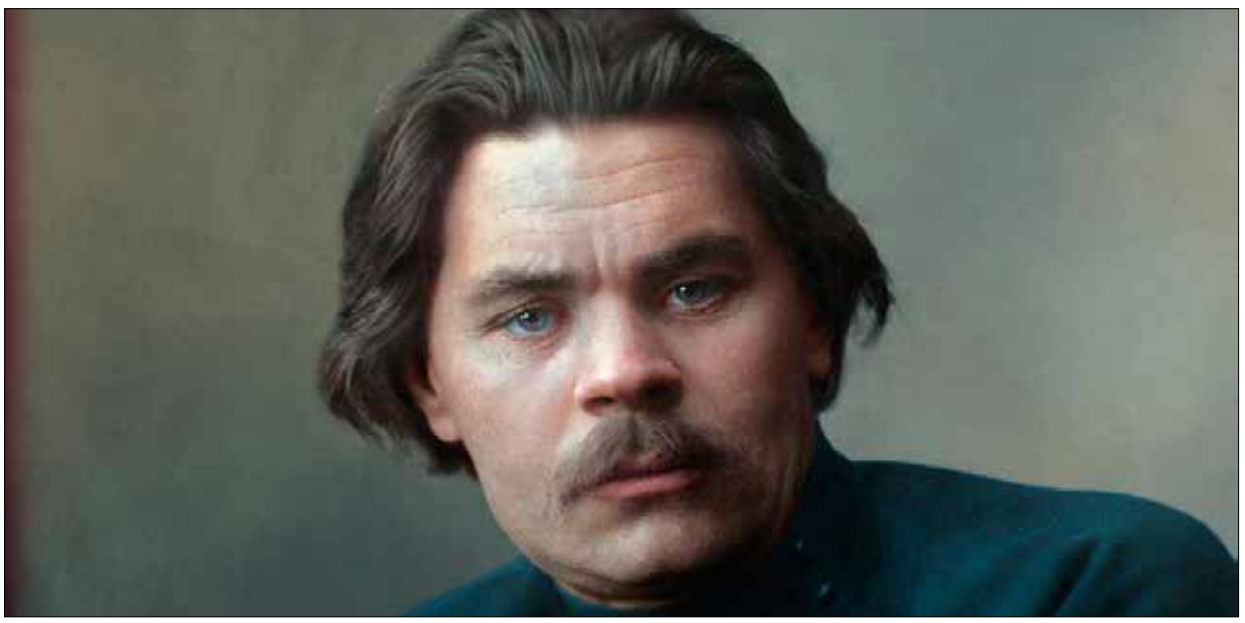

■ قاسيون

«تعيش في العالم فكرتان، واحدة: تنظر بجرأة في ظلام الحياة الغامضة وتسعى إلى حل هذا الغموض، والثانية: تعترف بأن هذه الأسرار لا تفسر وتعبدها خوفاً منها.

– الأولى: لا تؤمن بوجود ما لا يمكن معرفته، وإنما تؤمن بوجود غير المعروف، والثانية: تؤمن بأن العالم مجهول للأبد.

– الأولى: تسير عبر ظواهر الوجود، وتتعرض دون وجل إلى كل ما يصادفها في طريقها الصعب، وتشدد من عزيمتها باستمرار، وترغم حتى الحجارة الصماء على أن تروي قصة بدء الحياة بأسلوب بليغ، والثانية: تندفع هالعة من جانب إلى جانب، محاولة في فشل أن تجد تبريراً لوجودها.

– هل أنا موجودة؟ – تسأل نفسها– في حين أن الأولى تقول: أنا أفعل!

– الأولى تَهِبُ نفسها في أحيان كثيرة إلى آلام الشك في قوتها، ولكن صقيع الشك لا يفعل سوى أن يقويها، فتهبّ من جديد لترى غاية الوجود في العمل، والثانية: تعيش باستمرار في الخوف أمام ذاتها، ويبدو لها أن هناك شيئاً ما عداها أرقى منها، بداية من جنسها، ولكنها معادية لها، وتحفظ سرّ الوجود بصورة مرعبة.

هدف الأولى – الحركة الدائمة من حقيقة إلى أخرى، وعبر كل الحقائق إلى الأخيرة مهما كانت، وهدف الثانية: أن تجد في عالم الحركة الأزلية والارتجاجات الدائمة نقطة ميتة لتثبت عليها فكرة جامدة، وتقيد روح البحث والنقد بسلاسل الإيحاء الحديدية.

إحداهما– تتفلسف حباً بالحكمة، وهي المؤمنة بقوتها ببطولة، والأخرى تفكر بخوف آملة أن تنتصر على الخوف.

الفكرتان حرتان. –إحداهما: ككل طاقة، والثانية: كالكلب المتشرد، يعوي أمام كل باب يحس الدفء خلفه، والهدوء والراحة الرخيصة.

وكثيراً ما تلتصق هذه الفكرة الثانية بجدران المعابد متوسلة لتجلب الانتباه إليها – متوسلة إلى الخوف الذي ابتدعته هي نفسها. إنها هي التي تتفسخ فتنفث في الأرض سمومها وتنفث القنوط، أما الفكرة الأولى: فتزين العالم بمعطيات العلم والفن».

أخبار ثقافية

نُسخٌ رقمية لآثار الكهوف

أطلق الصندوق الصيني للحفاظ على التراث الثقافي مشروعاً لإنشاء نُسخ رقمية لمعابد الكهوف القديمة على طول طريق الحرير. وسيختار المشروع معابد كهوف من عصور ومناطق مختلفة، ويصنع نسخاً رقمية طبق الأصل لعرضها، كما أن بعض معابد الكهوف المتلفة سيتم ترميمها بالتكنولوجيا الافتراضية لصنع النسخ الرقمية. وأشار الصندوق الصيني إلى أن المشروع طويل الأجل، يهدف إلى إنشاء نموذج للحفظ الرقمي لمعابد الكهوف في المستقبل البعيد، واستخدام تكنولوجيا حديثة للحفاظ على التراث الثقافي الثمين. يذكر أن المعابد الأولى التي سيتم تضمينها في المشروع هي كهوف يونغانغ ولونغمن ومايجيشان.

منتدى كونفوشيوس الثقافي

بدأت فعاليات منتدى ثقافي حول الفيلسوف كونفوشيوس، في مدينة تشوفو، مسقط رأس الحكيم الصيني. وجذب المنتدى السادس حول حضارات العالم، 150 عالماً من بلدان مختلفة، وحضر ما يربو على 40% منهم المنتدى الإلكتروني– بسبب ظروف فيروس كورونا– لمناقشة الحكمة القديمة للكونفوشيوسية، واستكشاف المستقبل المشرق للبشرية. يتزامن هذا المنتدى مع مهرجان كونفوشيوس الثقافي الدولي. ويشهد الحدث الذي يستمر لمدة يومين حوارات عديدة لاستكشاف السبل لدمج جميع أنواع الحضارات، من أجل الإسهام بالحكمة وبناء مجتمع مصير مشترك للبشرية. يذكر أن كونفوشيوس معلم وفيلسوف ترك أثراً كبيراً، في المجتمع الصيني.

كانوا وكنا

جاء في الكاريكاتير التالي: «استملاك دمشق القديمة، قطع بساتين كفرسوسة، القضاء على سوق ساروجة والبارك الشرقي، تجفيف نهر بردى، القضاء على الغوطة، شو بقي؟؟؟ شو بقي مِنك يا شام!!؟؟ ...» نقلاً عن جريدة قاسيون العدد 126، كانون الأول 1990. واليوم شو بقي مِنكِ يا شام؟

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/10/04» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

خرائط الفوضى

كثيراً ما يصوّر فعل الهجرة كفعلٍ فردي؛ شخصٌ ما يحزم حقائبه، يودّع عائلته ورفاقه، يركب قارباً أو طائرة، يسافر، يصل، يبحث عن مكان للسكن والعمل، يمزّق جواز سفره، يبدأ بإجراءات لم الشمل. والتفكير بالسفر والهجرة بهذا المعنى يعيق أحياناً عن رؤية المشهد الكلي لخرائط التنقّلات والحركة حول العالم.

■ نور أبو فرّاج

فوفق بعض الإحصاءات المتداولة إعلامياً، تم اعتبار 258 مليون شخص مهاجرين دوليين عام 2017، أي: أن هؤلاء يقيمون خارج البلد الذي وُلدوا فيه. فلنقرأ الرقم مجدداً ونحاول الآن تخيّل المشهد من جديد؛ 285 مليون حقيبة يتم توظيبها، 285 مليون عائلة تودّع شخصاً عزيزاً، أقدام تذرع طرق السفر دون أن تجد مستقرها.

وبالرغم من ضخامة أعداد هؤلاء المهاجرين، والأماكن التي قدموا منها أو ذهبوا إليها، هم يهربون غالباً من أخطار مشابهة تهدد سلامتهم وحياتهم، أو من الفقر، ويحلمون بأماكن تؤمن لهم حاجاتهم الأساسية أو تضمن لهم تعليماً وحياة لائقة.

الضفّة الثانية من فجوة الرفاهية

يستخدم الباحثون في مجالات دراسات الهجرة مصطلح «فجوة الرفاهية» للتعبير عن الهوة التي تفصل المكان الذي جاء منه المهاجرون، والمكان الذي يتوقون إليه. فالمهاجرون من أمريكا اللاتينية والقرن الإفريقي وبعض النقاط المشتعلة حول العالم ينطلقون في رحلاتهم تلك بحثاً عن «الرفاه» والرفاه هنا يتضمن مستويات متنوعة بتنوع حاجاتهم والكوابيس التي كانوا هاربين منها.

تشي الأعداد المرعبة من الناس الذين هاجروا، أو باتوا يفكرون في الهجرة بالاقتناع المتزايد بنهج «الفلسعة» أو الرحيل كأسلوب نافع في حل المشكلات. لكن ذلك ينطوي على قدر كبير من التبسيط، فإلقاء نظرة كليةً على كوكب الأرض عام 2020 أمرٌ كافٍ لإدراك أن المشكلات تعولمت ووصلتْ إلى درجة عالية التعميم بات فيها من الصعب القول بأن هناك مكانٌ ما بمأمن من كل ما يحصل.

فليُعِد المرء من أجل فهم ما يحصل حقاً إعادة رسم خرائط الفوضى ومسبباتها؛ هناك قوى كبرى في العالم تعمد من أجل الحفاظ على هيمنتها ومصالحها إلى افتعال أزمات في بقاع مختلفة من العالم، ونهب مقدرات بلدان أخرى، وإفقارها. تنتج عن ذلك حروب وأزمات مستعصية تدفع بشرائح واسعة من سكان تلك البلدان للهجرة كمحاولة للنجاة. يواجه هؤلاء عند وصولهم إلى ما ظنوه شطآنهم الآمنة مشكلات جديدة؛ كالاغتراب والصدمات الثقافية ومواجهة موجات الكراهية والتعصب، وفقدان الشعور بالأمن نتيجة صورة المستقبل الغائم وغير المستقر، الذي قد يؤدي إلى ترحيلهم أو نبذهم أو التخلي عنهم في أية لحظة. في المقابل، تواجه المجتمعات المضيّفة بدورها صعوبات ومشكلات خاصة بها، فهؤلاء يشعرون بتهديد اقتصادي وثقافي من القادمين الجدد، خاصة وأن الأنظمة والقوى ذاتها التي خلقت المشكلات في بلدان العالم الثالث، هي ذاتها التي خلقت مشكلاتهم هم، وكانت المسؤولة عن إغراقهم في حياة مُرفِهة مختلقة ومن ثم تهديم أركانها من حولهم. حصل ذلك خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008 ويحصل مجدداً اليوم عام 2020. لكن ورغم ذلك تنجح القوى هذه بتكريس القناعة بأن الخطر وغياب الأمن مردّه القادمون الجدد، المتخلفون، المتعصبون الذين جاؤوا لتخريب يوتوبيا أمريكا وأوروبا السعيدة.

أشبه بـ «نافذة» تفتح لهم مجال الهجرة إلى مكانٍ آخر كما لو أن البحث عن هذا المكان الآخر هو رغبة بالبحث عن صورة الحياة كما يجب أن تكون

«الحياة في مكان آخر»

بعيداً عن مستوى الأفراد أو الجماعات الصغيرة، لا يمكن اعتماد الهجرة، أو «تغيير الأماكن» كإستراتيجية شاملة لحل المشكلات على صعيد مجتمعات أو بلدان بأكملها.

لنذهب في خيالاتنا الطفولية فنتصور مثلاً بأن الأزمات المُتجذرة في قارات إفريقيا وآسيا تدفع بسكانها لتبديل أماكنهم والانتقال جميعاً، كتلةً واحدة نحو أوروبا، أو أمريكا. ولنفترض جدلاً رغم خرافية هذا السيناريو بأن ذلك قد حصل حقاً، هل تبقى أمريكا وأوروبا هي ذاتها؟ حتى على صعيد الاسم؟ ألا يجب أن تسمى مثلاً أوروبا بعد أن ابتلعت آسيا؟

وعلى اعتبار أن «أوروبا» بهذا المعنى تمسي أقرب إلى حلم مجرد حول مكان لم يعد موجوداً، يمكن للأوربيين مثلاً أن يفكروا يوماً ما بترك أرضهم والانتقال إلى إفريقيا لخلق «أوروبا جديدة» من الصفر. وبعد أن يهاجر الأوروبيون تاركين أرضهم للقادمين الجدد، سيكون هناك الآن فائضٌ في المساحة يسمح باستقبال وافدين أكثر فأكثر. ذلك سيخلق بعض البلبة بالطبع بين إفريقيا السابقة التي باتت أوروبا الجديدة لكن لا يهم.

والمثير في الأمر أيضاً، أن هناك بلداناً وبقاعاً من العالم تكون الوجهة الحلم بالنسبة لكثيرين لم يزوروها من قبل لكنها تكون بنظر سكانها الأصليين سجناً أو مكاناً لم يعد صالحاً للسكن. ففي الوقت الذي يحلم الكثيرون بأن تطأ أقدامهم أرض أمريكا، يبحث الأمريكيون عن بيوت صالحة للسكن في كندا ويستكشفون معلومات حول كيفية الحصول على الجنسية الكندية. وكذلك الأمر على نطاق أضيق فيما يتعلق بهجرة شريحة واسعة من السوريين الشباب إلى لبنان، في الوقت الذي يفكر فيه اللبنانيون أنفسهم بالهجرة أيضاً إلى بلاد الله الواسعة. وضمن السياق ذاته يسعى الكثير من السوريين مؤخراً إلى السفر إلى أربيل، وعلى الرغم من أنهم لا يفكرون بالاستقرار هناك، لكنها وكما يرددون أشبه بـ «نافذة» تفتح لهم مجال الهجرة إلى مكانٍ آخر. كما لو أن البحث عن هذا المكان الآخر هو رغبة بالبحث عن صورة الحياة كما يجب أن تكون.

لا يعني كل ما تقدم بأن المرء يجب أن يعيش حياته في بقعة واحدة منذ لحظة مولده وحتى موته، كي يجعل مشهد الخرائط العالمي أقل ازدحاماً، أو أنه يجب أن يتوقف عن الحلم بحياة أفضل. لكن القصد بأن المشكلة لم تعدْ اليوم مشكلة مكان، رغم الاعتراف بأن هناك مناطق منكوبة وأخرى أوفر حظاً.

يمكن للواحد منا الاستمرار بتأمل خريطة كبيرة للعالم عُلقت على حائط، بحيث يضع علامات صغيرة، في الأماكن التي كان فيها، وعلامات أخرى في الأماكن التي يخطط للهرب إليها، ومن ثم إشارات أخرى لخطط بديلة للنجاة في حال اشتعال كل الأماكن السابقة. لكن الأجدر ربما أخذ نفس عميق والنظر للخريطة مرةً أخرى، ومن ثم القول: «يا لهذه الفوضى! هذا النظام الحالي في إدارة الكوكب ينبغي تغييره».